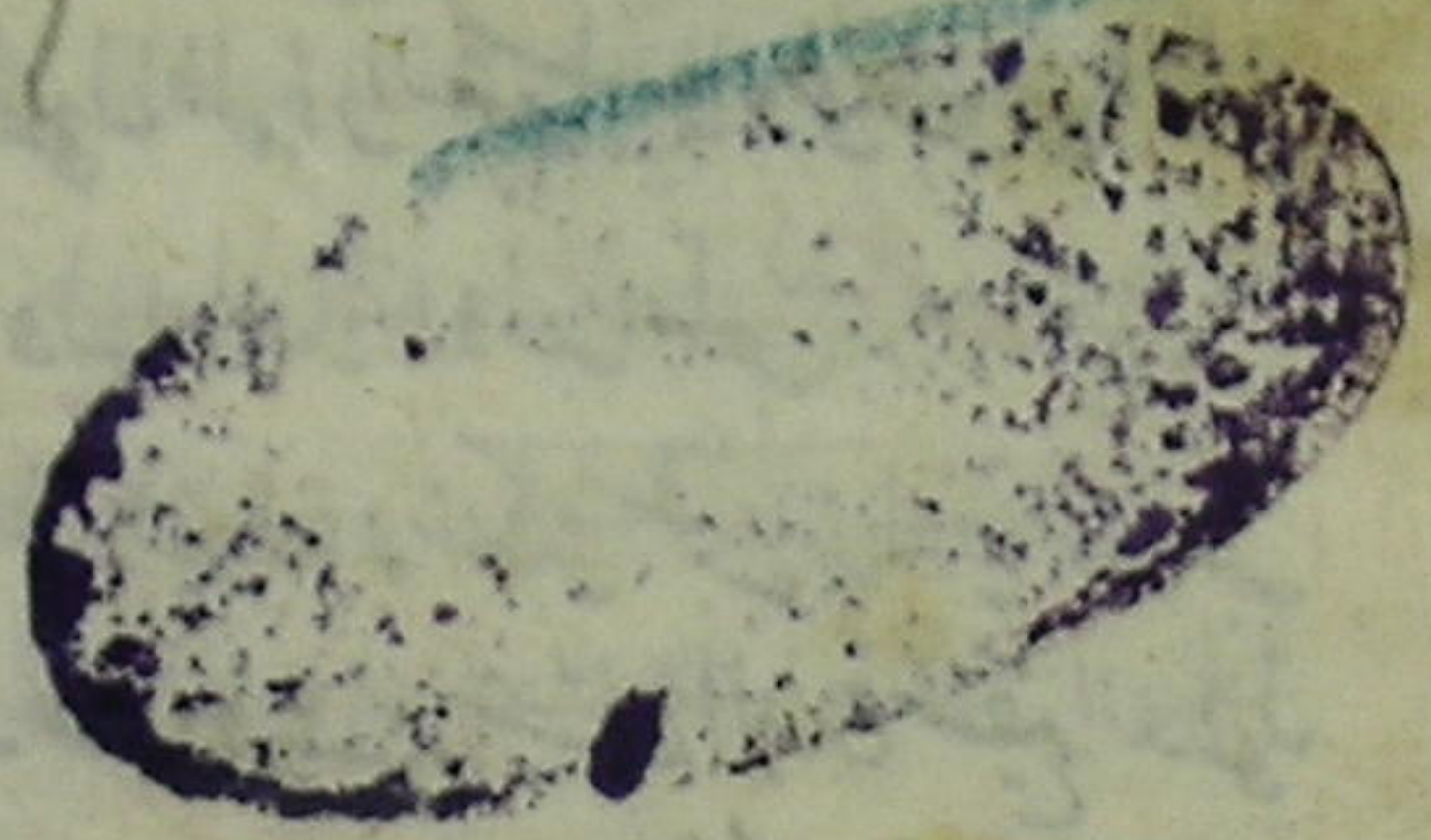


1



8325

38103

العقود

Sole	
Tzuri	
394	

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي ابدى لنا اداب المناظرة وفتح علينا ابواب البحث والمذكورة
والصلوة والسلام على خير من نطوق لاهلها والصلوة وافي جوامع العلم
وفصل الخطاب وعلى آله واصحابه واوليائه واجلنا سبحانه **ما بعد** فيقول
الفقيه السيد محمد الكفوي ان العلوم شجرة فروعها وتنكح شجرتها ارفع المطالب
فانفع الادب وعلم المناظرة من بينها شأن في عينها يحتاج اليه في تنقيح العقول
ويقتصر اليه في توضيح المنقول بغيره الى مسائل المحصول وان كانت في موضع من ال
الزبان الى هذا وان مشغوبا بتخصيصه فمشتت عن اجمال وتفصيله مجزأ في حوائج
ودساتر ومفترق في مباحث ومسائل فنصق بالكتب المصنفة وتفتت و
الرسائل المولفة بسبب الرشالة العصرية وشعرها الفائق على شروح سوابق
وحاشية السند على حل التحقيق ولما التدقيق المحذور من الابحاث
والنظائر ما فيه شغف وبعث عبارتها اشارة الى كنوز الحقائق ومذلولاتها
تلويحات الى رموزها الدقائق ولعمري انما احدي من تفادى المقصود ولها
مهما ما فسح بحار فيها القطر وقد رذذت الاشهاد كالشمس في وسط الثمار
والشمس ما جمع كثير من الازكياء وكشفها حياجه فغير من الفضلاء ومن
كل فتح يقصدون اليها ومن كل باب يدخلون عليها فكم من مكب عليها
بالتحقيق وكم من يبتلى بها بالتعليق وكم من يحرر عليها حواشي مدونة وصار في
فيها مدار وازمنة وقد كان يحتاج في صدق التحقيق وقد وقع الودود باحد
فيها مع اول السبب لاهل الحق والصلوة وكم عزمه فانتفض العزم
وتعذمت فتاخر المعزم فرفق من ايدي الزمان بنده من الاجبان صاحب بدلتها

2
في هذا السنان فطفقت افتمم موارد الا افطار من مشايخ الانظار و
والشقط فرائد الانظار من مطارج الا افطار وبعد الشروع في بدل المجرى وقيل
الوصول الى آخر المؤعوفه ادور الفلذ والداو والجان الذهر الدان الفوارك
الغير الملل وضيق البال فكنت السجرج من الدهر غصضا ولم اكد اخل من الزمان
فرصا وفلا نواذ والاضيا وشور والاثار تعاقيم المصائب في العشار والافوا
وتلاطم امواج الفن في البلدان من ظرف اهل الكفر والظفيان لاسيما ديارها
حل الشبهات وتواول ارض مستجدى ترابها فطرحت الاوراق في روايا الهجر
وسخر عليها عناكب النسيان الى ان من الله تعالى علينا المنان ونجنا عن عواصف
الظوفان والمحن وصحى ارضنا عن سيف العدوان واخرنا اهل الكفر والظفيان
فمر الله تعالى عليهم وخذلهم خذلانا ودمرهم تدميرا فلما فتح الله عينه واشرف
قلبه وسامع الى الشراب وكنت قبل ذلك داغصا بالماء الفرات وبشرت بسلاية
الاجنة والوطن وقرأت الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن شمرت بر الجدل الانعام و
صرفت كشيخ العنان نحو المدام واتى اعوننا به من الا عراض قبلا نقان المنان
والاغراض ومن بصر متكبرا اذا عند ومن شرب كاس اذا حصد واستل الهداية الى اقوم
السبيل ويوحى به ونعم الوكيل **قوله** الملام للشوق ان التميز واجع الى الشرح
المذكور قيل فيروا به الشارح على سبيل الاستخدام او يحتمل الاضافة على ان يكون
من قيل اضافة الجزالة الى الحكم البق ويجوز ان يكون واجعا الى الشفاء فقلت الحمد
قول المولا قول الله فكيف يصح الرجوع اليه فقلت هذا القول وكذا سائر الاقوال
من حيث انه تلفظ الميم به **قوله** واما انه تلفظ به الله فهو قول الله فيصح الرجوع
من هذه الحينية واما رجوع التميز الى الميم ههنا فليس يدق فانه يستلزم
التفكيك اذ لا محالة ان اضم الى الالف واجع الى الله **قوله** الحمد مسمان وضع
المظهر موضع المظهر لئلا يخل بالمراد باحتمال رجوعه الى القول **قوله** مشهور
اي ذاتا وان لم يكونا مشهورين صفة ولعلها كذلك عند المحققين وقت

مخشية وان كان مشهورين بصفة الآن فان الشهرة كالبدية مختلف با
خلاف الاشياء والازمان فمقط ما قد يقال ان كونها كذلك غير
مسلم بل هو محتمل **قوله** احدهما لغوي والآخر في لبيان اختلافهما
جنسا وامانا ايتهما لغوي واما عرفت فلم يتعلق لبيان ههنا غرض من
المحتس فقط ما قيل ايضا من انه من قبيل التعليل والقار ان لا يفهم من ان
ايتهما عرفت واما لغوي **قوله** وكل واحد منهما محتمل ههنا باعتبار تحقيق القرينة
كل منهما فقام الخطبة قرينة على اللغوي ومقام آتيان الحمد لهما بحيث لا يستد
عنه فرد قرينة على العرفي وامثال هذا كثيرة في كلام الموجهين فلديرا عليه ما اورده
بعض الفضلاء حيث قال العرفي منقول والمنقول على ما في التلويح ما غلب في
غير الموضوع له بحيث يفهم بك قرينة فان وجدت قرينة ههنا فتعين ما يدل عليه
القرينة والا فتعين العرفي فلا احتمال ثم المراد منهما على سبيل البدل محتمل كما هو
منطوق العبارة ومدلوله **قوله** وعلى كل تقديرين على مقتضى القرب الاتي فيما ذكره
بعض الاساتيد متظلا حيث قال ولا يبعد ان يقال مراد المحقق ان كلا المعنيين مراد
معنا على مذهب من جوز استعمال اللفظ المشترك في جميع معانيه في اطلاق واحد
محلي تام **قوله** اما ان يراد البنية للفاعل في معنى وان البنية للفاعل والبنية للمفعول
وصفان للفظ لا للمعنى فالاولى ان يقال اما ان يراد معنى البنية للفاعل او معنى
البنية للمفعول او الحاصل بالمصدر ثم انه لا بد ههنا من بيان هذه المعاني حتى يتضح
المرام في هذا المقام فنقول معنى البنية للفاعل المحرر هو الكون حامدا ومعنى البنية للمفعول
هو الكون محمدا والى صلب المصدر ان فسر بالهبة الى صلب من المصدر كما اختار
اكثر الفضلاء فهو من البنية للفاعل على الحامدية ومن البنية للمفعول على المحمودية
فان فسر بالانزاع الى صلب منه كما اختار بعضهم فهو التفضيل الى صلب من الحمد وهو
المصدر ثم انه قيل لفظ المصدر حقيق في معنى البنية للفاعل ومجان في الاخيرين
وقيل انه في الكلام حقيقة فعلى الاول يكون قوله ويجوز ان يراد ما يطلق عليه لفظ

الحمد به بطريق عموم المشترك بطريق المجاز المستعمل في معنى مجازي شاملا لجميع
لجميع معاني الحقيقة المشترك لا بطريق عموم المشترك كما قبل حتى يحتاج الى السام
على مذهب الضعيف في استعمال المشترك في جميع معانيه ويدل على ما قلنا قول المحقق
ويجوز ان يراد ما يطلق عليه لفظ الحمد ليعم الظاهر وان يقول ويجوز ان يراد الظاهر
وههنا احتمال آخر وهو ان يراد القدر المشترك بين المعنيين الاولين فقط واما
ما قيل جلي انه صريح في قوله ويجوز ان يراداه فليس بشيء بل هو خال عن التحصيل
بل ههنا احتمال آخر ايضا وهو ان يراد القدر المشترك بين الثاني والثالث فقط
الا انهما كانت بعيدة عن الاعتبار لم يعتبرها ثم ان قوله ويجوز ان يراد عطف
على قوله وكل منهما محتمل لا على قوله اما ان يراد كما قيل يدل عليه عدم اعتباره
في المضروب وتغيير السلوب ايضا وما ظن ان التغيير لعدم التباين بينه وبين
المعاني الاول ليس بشيء اذ التغيير ضروري على عدم التباين لا يوجب التغيير من تقيضي
عدم الاعتبار **قوله** ليعم الظاهر اي كل واحد من المعنيين المشهورين باقلا هما
ولعله اشارة الى قرينة المجاز **قوله** اشارة الى الفرد الكامل مرتبط بالعهد الخارجي و
اشارة الى توجيه حيث لا ذكر للمعصود ههنا لاصح ولا كناية وقاصد التوجيه
انه يكفي في كون العهد الخارجي كونه المعصود بحيث ينساق اليه ذهن السامع ولا يشترط
كونه مذكورا بالقول ههنا ينساق اليه ذهن الفرد الكامل بقضية ان المطلق ينصرف
الى الكامل فيصح العهد الخارجي اشارة اليه والفرد الكامل الحمد هو صمد شمس على ذاته
كما اشار اليه نبينا صلى الله عليه وسلم لا احصى شانه عليه انت كما اشرع على نفسه
وربطه بكل واحد من الجنس والعهد كظن وكذا ربطه بالجنس فقط كما توهم
وهو ظن ثم ان كونه للمعصود الخارجي برجي بيان ان يراد ما يطلق عليه لفظ الحمد ليعم
الظاهر كما لا يخفى والظرف الذي يقتضيه اجما عنها فالصواب ان لا يضرب هذا
في ذلك **قوله** محتمل ان يكون لاختصاص الصفة بالموصوف وان يكون لاختصاص
المتعلق بالمتعلق فيه انه لا يقابل بين هذين الاحتمالين اذ الثاني اعظم من الاول

ك لا يخفى ويمكن ان يخصص بما عدا الاول بحكم ان العالم اذا قوبل بالخاص يرد به ما عدا
الخاص لكن ياباه ضرب في كل واحد من الاصلين للثابتة فانه لا يصح اجتماع
مع احتمال ان يكون المحرر في صفة لا يخفى وانما قيل ان لا عموم للثابتة فان
المتعلق والمتعلق غيران بمنزلة في الصفة والموصوف فليس بشي لان كل المقدمتين
منظومة فيها اما الاول فلهذا المتعلق والمتعلق اعني ان يكون غيرين اولاد
الثاني فلان الصفة التي لا يكون غيرها هي الصفة الذاتية المخصرة في السبعة او الثمانية
والحد ليس منها ولذا ان تقول ان المتغير هو العنوان ولا شك ان العنوانين
متساويان في المعنى انه محتمل ان يكون لاختصاص الصفة بالموصوف باء يعتبر كونه المحرر
صفة لا تخفى ويجوز ان يكون لاختصاص المتعلق بالمتعلق باء يعتبر كونه متعلقا به متساويا
فهم شئان الاصل الاول من هذين الاصلين لا يجري الا في اذ كان المحرر
صفة لا تخفى وكثير من الاصلين السابقة ليس كذلك فلا يصح ضرب الثابتة وما
اشاد اليه بعض الافاضل من ان يكون المحرر صفة لا تخفى في اذ كان الى حد العبد باعتبار
الخلق فان خالو الافعال هو الله تعالى فكونه تكلفا وتقسفا ليس حاسما للمادة
الكل فان لا يثبت في البنية للمفعول الذي هو صفة للعبد كما لا يخفى هكذا ينبغي
ان يفهم في هذا المقام ولا يليق ان يلتفت الى خبر فان الاوهام **قوله** حاصلة من
ضرب الثلاثة في اثنين آه اى من ضرب المعنى المبني للفاعل والمعنى المبني للمفعول والاصل
بالمصدر في الفعل التفوي والعرف والاصل من هذا الضرب ستة فنظمي المعنى الرابع
المشار اليه بقوله ويجوز ان يراد آه وكذا قال وضرب الثلاثة في السبعة ثانيا وانما
لم يضرب في الستة المذكورة اذ لا تأثير للواحد في الضرب ولم يلحق في الثلاثة
المضروبة او لا لما استرنا اليه بقوله ويجوز ان يراد عطف على قوله كل منهما
محتمل لاصح قوله اما ان يراد ان الاصل عند الحساب ان يجعل المضروب
اقل العددين والمضروب فيه اكثرهما فلو قال من ضرب الاثنين في الثلاثة لكان
او فوق واخره وايضا لو ان المضروب فيه موزع بالثلاثة لكان الحاصل اقل

لا يخفى **قوله** وضرب الثلاثة اى الثلاثة الاخيرة بقرينة ذكرها مظهر وهذه الثلاثة
هي اصل الام التوفيق وما يقال اعادة الشئ معونة تفيد العينية ليس كذلك
الحاصل من هذين الضرب واحد وعشرون ولذا قال وضرب الاثنين وهي اصل الام
لام الملك في واحد وعشرين **قوله** فليست تراه اشارة لان هذه الاصلين هما الاصل
الثانية من اعتبار معنى الكلمة فلو ضمت اليها الاصلين الى اصل من تكا التاليف
كنسنة التقديم والخبز الخط لزدت بحيث يكاد لا تدخل تحت الحساب او اشارة
الى ان هذه الاحتمالات المعاني الكلمة هي التي تليق بالاعتبار في المقام ولو اعتبر
الاصل لا الضميمة السالكة لزدت الاحتمالات على ذلك ويجوز ان يكون اشارة الى
ما في ضمن المذكورات من المناقشة كى استرنا اليه اشارة التفسيرات هذا وما قيل
انه اشارة الى سوال وجواب اما سوال فان يقال ان ههنا اصل لا آخر لان الى اصل
من الضرب الاول مع الاضمار ليس بصفة بل عشرة باعتبار ملاحظة نفس ما يطبق عليه
وما ضمنه على ما قيل بل ثلثة عشر باعتبار ملاحظة الفعل التفوي والعرف في كل بعض
الافاضل وغرد برحمة عشر بكسبة عشر باعتبارين المذكورين وانما جوبه فبان
يقال الحصر المذكور معنى على الاحتمال الواقعة في نفس الامر التي لم يوجد فيها تدخل
على الاحتمال العقلية فليس بشي بل هو من قبيل اسباب الاغوال بل هو خال
عن التحصيل كما لا يخفى على ارباب الكمال **قوله** فائدة هذا التبيين هو ان يراد بفائدة
هذا التبيين هو ان يراد بان المحرر في هذا المحرر في هذا المحرر في هذا
الكشاف يثبت على ذلك التبيين ثم هذا الكشاف الذي هو فائدة التبيين المذكور
كقوله اشارة لان هذا المحرر قد وقع على الوجه المذكور وبهذا التفسير يقطع ما
قيل اذ قوله فائدة التبيين اشارة آه دكيل والمباداة السلك ان بقوله فائدة
هذا التبيين الكشاف وهذا التبيين اشارة آه على ان تارة الاشارة تنويع على
التبيين المذكور الذي هو التبيين على القريب فلي ملاحظة هذا الكشاف وهو
ظا وبما يمكن حمل اضافة الفائدة على البانية وههنا توجيه لطيف وهو ان

يقال ان قوله فاعده منقطع عن بعده على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ومثله فيرجع
 الى ما ذكره هذا القائل من العبارة السليمة فتدبر **قوله** قد وقع على الوجه الذي
 آه اي اللاتوق بحال الحمد كما هو الظاهر في اصل التعليل هكذا كان اللاتوق بحال الحمد
 ان يلاحظ المحمود فربما كان هذا الحمد واقعا على الوجه الذي توحيه له لكن المقدم حق
 لانه اذا كان اللاتوق بحال الحمد ان يلاحظ المحمود فربما كان ذلك سحفا
 كما لا يخفى لكن هذا المقدم ايضا حق على قياس ما ذكره في النكتة الثانية ففي
 التعليل طي ولذا استشهد على بعضهم حتى لا يصح التعليل المذكور على تقدير كون
 صلة اللاتوق بحال الحمد وايضا يصح حمله على حذف المضاف والظرف اي اللاتوق
 بحال حمد الحامد، يلاحظ المحمود فيه اي في ذلك الحمد قريبا فيصح التعليل
 كما لا يخفى ولا يحتاج الى ما قرناه في الوجه السابق ويحتمل ان يكون المعنى
 على الوجه الذي توحيه بحال الحمد في بنية التعليل بله اشبهه ولا يرد ان جتمع
 النكتة الثابتة على ما سبق في الجواب، يكون حاصل النكتة هي التبي على كونه الحمد
 المذكور واقعا على الوجه الذي توحيه بحال الحمد وحاصل النكتة الثابتة على التقدير
 الاول فيها التبي على اللاتوق بحال الحمد آه وبينهما بون بعيد **قوله** على قياس
 ما ذكره في النكتة وهو قوله لان اللاتوق بحال الحمد ان يلاحظ المحمود حاضرا
 ومشاهدا والمراد بالقياس الى القياس العرفي وهو المتبادر من العبارة
 فيكون من قبيل قياس المساوي لان المراد من القريب ههنا هو القريب المعنوي
 وحاصله هو المحضور الذهني كذا قيل واتى القياس الاصطلاحي على ان يكون الاضح
 بيانية اي على قياس ما ذكره في النكتة الثانية فهذا هو الملازم بقوله الآتي
 الا ان مدار النظر على مقدمة واحدة وهي اللاتوق بحال الحمد ان يلاحظ المحمود
 حاضرا ومشاهدا **قوله** فان قلت فعلى هذا قيل في امثاله هذا المقام الفا بالنية
 المذكورة لتأكيد ما يدل عليه الفا الاول في قوله هي مذكورة فليست بنية الكلام
 السابق وانما الاول فلا دخل لها في الدلالة على المنشأية بل هي انما تذكر ليجرد

تأخر مرتبة الكلام الاخير عن الاول يدل عليه ايرادها في موضع عدم منشأية
 السابق اقول الظاهر ان الاول من التكملة والثانية من المنى طب فالاول انما تدل
 على منشأية ما سبق لكلام التكملة والثانية على منشأية الكلام المنى طب فلا حاجة
 الى حمل الثاني على التأكيد ولا الى حمل الاول على مجرد التأكيد الترتيبى ثم الظاهر ان المنشأ
 لهذا اليراد هو التعليل بقوله اذ اللاتوق بحال الحمد الى مداه ويؤيده قوله الآتي الا ان
 مدار النظر على مقدمة واحدة في اصل الكلام انه على هذا التقدير تكون هذه النكتة
 في المال عين النكتة الثانية فان ما لها على ما ذكره هو التبي على ان هذا الحمد واقع على الوجه
 الذي توحيه لبيان اللاتوق بحال الحمد وهو بعينه حاصل النكتة الثانية فان الاتحاد
 في الدليل يستدعي الاتحاد في المدلول وحاصل الجواب المذكور منع الاشياء في الدليل
 واتى الاتحاد في بعض المقدمة **قوله** فلا يحسن التقابل آه انما يقع الحسن لا الصحة في المقابلة
 ثابتة بحسب الظاهر وان لم يكن ثابتة بحسب الحقيقة والحال وقيل يجوز ان يكون عدم
 الحسن كناية عن عدم الصحة فان الاصل انما لا للحال **قوله** علة للتبي المذكور فيه ان
 التبي المذكور هو التبي على القرب ولا يصح ان يكون قوله لان اللاتوق آه علة وانما هو
 لوقوع هذا الحمد على الوجه الذي توحيه فائدة التبي المذكور اشارة الى كونه مقبولا
قوله بترك العطف قال الاستاذ متظلة هذا انما يلبس حذف المضاف وانما باب
 ذكر المصدر واردة اسم الفاعل **قوله** قلت حاصل النكتة آه حاصل ان المقصد الاول
 والنظر الاصل في النكتة الاول انما هو التبي على ان الحمد المذكور واقع على الوجه
 الذي توحيه في الثانية لا التبي على ان اللاتوق بحال الحمد ان يلاحظ المحمود حاضرا
 ومشاهدا وانما التبي على انه متعلق ملحوظ في هذا الحمد آه مع قطع النظر عن التبي
 على وقوع هذا الحمد على الوجه الذي توحيه **قوله** انما التبي على ان اللاتوق آه كونه
 حاصل النكتة الثانية بعيد عن عبارة الشغاية البعد كما لا يخفى وانما كونه تارة قد
 يقال هذا عطف على قوله ان اللاتوق آه فالعطف وانما التبي على كونه متعلق ملحوظ
 ثم انما ان كونه ايضا حاصل النكتة الثانية بعيد كل البعد **قوله** على كلا التقديرين

المذكورين بينهما آية بين النكتين بون بعيد فيحسن التقابل **قوله** اللان مدار الطلاء
اشارة الى انشا غلط السائر قال جمهور المحققين كونه تلام المقدمات مدار السطر
يقترن المغايراته وصفايرتها الاول لاحتمال النكتة الثانية غير ظاهرة و
اجابوا بانه الدائر التبيين والدار المنب عليه فتأمل **قوله** من غير ذكره فلا الفاضل المعصوم
في الاطول الضمير راجع الى المشار الدلول عليه بقوله فهو ايش راو الى واحد من المذكورين
المستفاد من كلامه **قوله** وذلك لان الشبهة ان هذا الدليل اتي بتم ان لو كان مضمون
الآية الكريمة قضية او خبرا بناه على التعريف المذكور وليس كذلك كما لا يخفى وانما ما قيل
ان الفرق من التعريف المذكور يتميز التاميم في الجملة عن بعض الاغيار لا يراد تعريفا تعريف
جامع وما نه وان هذا الكلام منهم واقع على سبيل التمثيل فيدخل فيه الاشارة للجميع
للمضامين فمع كونه بعيدا عن المقام مردود بانهم حصروا التاميم في ستة اقسام ليس
منها الاشارة الى مضمون الآية قال العلامة الشافعي في المطول اقسام التاميم ستة
لانه انما ان يكون في النظم او في التفسير اما ان يكون اشارة لقضية او خبر
او مثل سائر ويمكن ان يقال ان الحصر المذكور لما هو المشهور فيجوز ان يكون اقسام غير مشروطة
كاشارة الى مضمون الآية والحديث كما صرح به الفاضل المعصوم في الاطول فتأمل
قوله ويجوز ان يكون ايدانا بوقوع الاذن الشرعي في اضافة القرب الى الله تعالى لان
القرب من غير اضافة اليه تعالى كان فيه من شائبة الاثر القرب المكنان فيحتاج
الى الاذن من الشرع كاليد والوجه فانه يحتاج في اضافة امثاله الى الاذن الشرعي
حتى لا يصح اضا فترها لغير العرف كما تقر في محله فقط ما قيل ان هذا الاحتمال
ليس بشيء اذا كان الموصولة موصولة اسماء الله ببعضها وهذا ليس
منها قوله واجبة اليها من حيث الفائدة **قوله** لكونه آية او كونه التبيين الذي تضمنه
النكتة الثانية وقيل اي كونه المذكور فيها **قوله** في حاشية النكتة
النكتة الثانية حيث قال كذا يلزم قوله عليه السلام الاحسان ان تعبد الله كما قدر تراه
وان لم تكن تراه فانه يراد فافهم **قوله** لرعاية صنعة الاستفاد آية في ان المختصا

لرعاية صنعة الاستفاد بطريق الخطا حتى يكون مرجح لاحتماله اذ يحصل استفاد
بطريق العينة ايضا مخوله الحمد فتدبر **قوله** بناء على انه تعالى آية فيه ان محله كونه
تعالى مذكورا في التسمية بطريق الغيبة لا يكف في الالتفات بل يحتاج الى كونه بالبسملة
جزء من الكتاب اذ على تقدير عدم كونه جزء منه لا يكون الا تيان بالخطا من خلاف
مقتضى الظاهر وهو معتبر في الالتفات وكونه جزء منه فم بل هو على ما في التلويح
مكتوبة على قصد التبرك والتميز من غير الا يجعل جزء من الكتاب المهمة الا ان يكون بناء
الكلام على مذهب السكاكي في الالتفات ويدعي ان مقتضى الظاهر هنا هو النظر بقوله فان
الالتفات عنده اعم من ان يكون قد عرفت عن مع بطلان من الطرق الثلاثة ثم اعتبر عنه
بطريق آخر ويكون مقتضى الظاهر التعريف بطريق منها فعلى الاخر كقولنا
المقيد لاول ليلد باثمدق نخطاب لنف ومقتضى الظاهر بالنعلم لكن بابه
قوله بناء على انه تعالى مذكور في التسمية بطريق الغيبة كما لا يخفى **قوله** وهذا المنهاضة
على الخطا آية هذا على تقدير تعريف المناظرة بمدا فعه الكلام عن الجاهل بنين ظ واما
على تقدير تعريفها بالنظر بالبصيرة من الجاهل بنين آية فلا على ما سيجي من المحققين
عند قولنا الشبهة **قوله** فيه ان اللان آية فيه ان هذا المنع غير مضر اذ للمسلم ان
يقول ان كان اللان آية في حال الحامد مثلا الملاحظ في ان الحمد ثبتت المطا وان كان
اللان آية في حاله تلام الملاحظ قبل الشروع فيه ثبتت المقدمات وايضا لا يخفى ان
اللان آية في حال الحامد بل في حال كل المستطعم ان يلاحظ المنع قبل الشروع في
التكلم ثم ياتي بلفظ يناسب والفتاوى بالالف فكيف ما اتفق ولعل لها
بأمر الى التسمية **قوله** فلا يتم التقريب آية فيه ان حاصل الاستدلال هكذا
احتمال الخطا في اثنا الحمد مودة لانه كلما كان اللان آية في حال الحامد ان
يلاحظ الحمد وحافظا ومشا هذا قبل الشروع في الحمد كان احتمال الخطا
في اثنا الحمد موجبا لكن المقدم حق فالتام مثلا وهو المطافع هذا يتم
التقريب بلا ريب ان هو سوف الدليل على وجه يستلزم المطا واستلزام هذا

الذي لا يخلو المصطلح من اجلي البديهي ثم يرد على الملازمة المذكورة منع وذلك بحجة
 اخرى وسيجي من هذا عند قول المصنف انهم بطلوا ان لا يكون ان يقال على
 قبيل ما ذكره المحقق هنا انه يجوز ان يقدر الثاني كما ذكر ويجوز ايضا
 ان يقدر هكذا كما ان احسن الخطاب وقد لاحظت موجباتها في الاول
 الملازمة غير مسلمة وعلى الثاني التقريب غير تام والمحتمل بنى الكلام
 على احد الاحتمالين وترك حكم الآخر بالمقابلة فتأمل **قوله** ويمكن دفعه بان
 آه لا يخفى فيه ما فيه من التسف الجلي على ان المحذور المذكور وهو عدم تمامية
 التقريب يرد على هذا التقريب ايضا وذلك من مفهوم قبل الفراغ عن المحذور
 على ان الجزء الاخير من الحمد والملاحظة المذكورة في ذلك الان لا يستلزم الخطأ
 في الجزء الاول والمقدم ذلك ولقد دفع هذا دفعه بقوله في وقت الحمد وفيه
 والعقد في الدفع ان يجاب بان قوله اولاً لا يخفى في اول الحمد اي في ان الاتيان بالجزء
 الاول منه وقد اجاب ايضا على تقدير كون الماد من القبليّة والبديّة الزمانين بحمل
 الملاحظة اولاً على الملاحظة الذهنية وحمل الحمد المتأخر عنها على الحمد الخارجي وان
 خبر بان ان كان ان هذا الملاحظة الذهنية غير ان الخارجي ومقدم عليه لم يحصل
 المطاعين دفع بعدم تمامية التقريب كما لا يخفى وان كان عين لم يشبه القبليّة والبديّة
 الزمانية في ذكره فيما لا يصح ان يصدر عن العاقل ثم قال هذا الفاعل لا يخفى ان الجواب
 المشار اليه بقوله يمكن دفعه لا يصدر عن عاقل فضلاً عن فاعل اذ لو اراد
 امكان دفع المحذور المذكور كما يشوبه سوف عبادة فيكذب التحرير المذكور
 بان لا يدفعه اولاً قبل الفراغ عن الحمد اذ لا مجال لهذا التحرير بعد التسليم
 المذكور ولو اراد به امكان دفع الاستحالة المذكورة عن اصل كما هو مقتضى التحرير
 فذكر به قول الشرع ثم تجده اذ المفهوم منه كونه المحمود ملحوظاً ولا مخرج دافع
 الحمد فكيف يمكن حمل اولاً على المعنى المذكور وما ذكره اكثر الفضلاء ههنا
 لا صلاح من ان الماد بقوله ثم يمدح ثم يتم بحجته فهو من قبيل فلن يصلح العطاء

ما فرده الدهر انتق وانت خبر بان ما فهم من قوله ثم يتم بحجته لا ينافي حمل اولاً على
 المعنى المذكور وانما ينافي كونه الحمد مجرداً عن تلك الملاحظة مجردة عن الحمد اذ يمكن ان
 يستعمل تلك الملاحظة المحذورة عن الحمد لان يتم الحمد على انه يجوز ان يكون التام في المستفاد
 من كلمة يتم ذاتية لا زمانية كما سبق وايضا لم يبين كما ذكره اكثر الفضلاء تلك
 صلاح ما يوجب ان لا يصلح حتى يقال فلن يصلح العطاء وما فرده الدهر فتأمل
قوله لكن لا ينتظم آه اي حين تركه قوله اولاً ثم يتم بحجته كما هو الظاهر من السقوط
 فانه لا ينتظم قوله ولا ينافي من وجه تقديم لك ولا يصلح اصلاً ولفظ
 الانتظام ينسب عن هذا كما لا يخفى والتفسير بان يقال حين كون المرام
 بقوله اولاً قبل الفراغ عن الحمد غير منسب في نفسه بالانتظام اذ كان به قبل
 شروع في الحمد وليس كذلك كما سيجي من المحقق على انه يستدعي تكرار فيما
 سبقت **قوله** انما يستدعي امداد الفرق على ان مدلول الحديث الشريف ان
 يلاحظ الحمد مرتين ومن هذا مقتضى الخطأ هو ان يلاحظ حاضر بحيث يستحق
 الخطأ في الاول لعدم من الثاني ومن القاعدة المقررة ان العلم لا يدرك على الخاص
 ومجمل ان يكون مداد الفرق ان موجب الحديث ان يلاحظ المحمود مرتين وحاضراً
 على سبيل التشبيه ومقتضى الخطأ ان يلاحظ حاضر اعلى سبيل الحقيقة ومن
 العلوم ان الاول لا يستدعي الثاني فلا دلالة عليه ولذا لم يقل كما يدرك عليه وعلى
 كلا التقديرين يرد عليه ما قيل ان لا فرق بين الملاحظتين بالنسبة اليه سبحانه
 ملاحظة كما كانت مرة ومن هذا مقتضى ملاحظة حاضر بحيث يستحق
 الخطأ فلا يصح ما ذكره وجها لعدم القول بالدلالة ولعل وجه التسليم
 هو هذا وانما قيل ان قوله لان يلاحظ حاضر بحيث يستحق الخطأ فليس
 بشي برأى مراتب الحسن ليس الا هذه بمراتب الحسن الا هذه ولقد وقع
 هذا المحقق في وقوع لفظ تراه في قوله عليه السلام كانه تراه ولعل لهذا
 باد في التسليم بقوله على انه يجوز ان لا يلاحظ عن التحصيل اذ الظاهر انما هو

في الاستعانة والاقتضائ في التسمول والعموم فالحديث الشريف لا يستدعي
 ان يلاحظ المحمود حاضرا بحيث يستحق الخطأ ولا يدل عليه بل يعجزها
 فان حجة البلاطة كالمرة هو المشاهد لا يصح الخطأ وهذا لا ينافي ان يكون تلك
 المرتبة اعلى مراتب الاحسان كما لا يخفى على من لم يمسك وعرف ان قوله بل مرتبة الاحسان
 ليست الا هذه الظاهرة تخصيص بمقتضى الحديث الشريف من غير تخصيص ثم قوله
 ولقد وقع آه يدل على ان المحسن غافل وقوله ولعل لهذا بادى التسليم يدل
 على انه غير غافل فتأمل بالانصاف مجتب عن الاعتساف **قوله** على انه يجوز آه
 لعل مراده انه يجوز ان يكون المقصود من الحديث الشريف بيان مع لفظ
 في جرح الشرع بمعنى ان لفظ الاحسان يطلق في عرف الشرع على هذا المعنى
 سواء كان هذا المعنى محمداً وحافياً في نفسه او لا لبيان احسان كل عبادة و
 تكملها الذي هو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر هذا لا يدل الحديث الشريف
 على ان اللاتقبح بالاحسان بل يلاحظ المحمود حاضرا ومشاهداً بل لا يثبت
 على ان الحمد الواقع بملازمة هذه الملاحظة يطلق على لفظ الاحسان في
 عرف الشرع هذا ما ينبغي في هذا المطلب بقدره وكذا وقد جرح حرمة بقله
 البيان ثم وجدته بعد برهانه من الزمان في كلام بعض الاعيان لكن اورد عليه
 ذلك البعض انه يلزم على هذا التقدير ان يطلق لفظ الاحسان في عرف الشرع
 على حمد لا يكون على وجه يلاحظ فيه المحمود كانه مستحق ومشاهد حتى يطلق على
 حمده الاحسان في عرف الشرع كما يدل عليه الحديث فلما ذكره وجه لعدم
 القول بالدلالة انتهى وانت خبير بان ما ذكره انما يثبت ان اطلاق لفظ
 الاحسان في عرف الشرع مما يوجب التباين لكنه لم يثبت بعد ودلالة الحديث
 على ما ذكره على ان الكلام في دلالة على ان اللاتقبح بالاحسان الملاحظة مطلقا
 لما لا يطلق على حمده لفظ الاحسان فقوله لا يصلح ما ذكره وجهاً محل نظر
قوله فيه ان كون اللاتقبح تحقيق الكلام يستدعي بسطاً في المقام حتى يتضح
 فالقول بعون العلما ان الضمير المجرور في قول الشافعي استبان منه راجع اما

الى الوجه الاول فقط من الوجهين السابقين او الى الآخر منهما فقط او الى كلاهما
 منهما وعلى كل تقدير المراد بالوجه المتبين للتقديم اما نفس المرجع اعني التنبية
 على القرب او التنبية على ان اللاتقبح بالاحسان وما يستفاد منه كالبدء بالاحسان
 وحاصل التوجيه ان كان المحمود اقرب الى المصطفى من عليه الوجهان السابقان
 قدم على المحمود ذكره ليكون اشارة الى القرب والقيام المذكورة وبدء بالاقرب اذ لا يثبت
 اثاره بالاقرب اليه والظن من عبارة الترجوع الضمير الى الوجه الاخير وكون
 المراد من الوجه المتبين ما هو المستفاد لا نفس المفاد وان كان هذا ايضا صالحا
 لان مراد كل ذلك ظن اجتناب عن العناد فقول المحسن فيه ان يكون اللاتقبح لا يقتضي
 تقديم قوله لا محمل نظر فان ملاحظة المحمود اول احراز ومشاهداً يدل على قرب
 المحمود وقربه يقتضي التقديم المذكور على ما استرنا اليه ان قوله او لا ينفى في اول
 الحمد كما سبق فالاقضاء ظاهر من **قوله** بخلافه فتقديمه لا يستلزم آه فيه ان الظاهر
 في استلزام المشاهدة قبل الشروع التقديم المذكور لا في استلزام تقديمه تلك ^{المشاهدة}
 فتأمل **قوله** على التقديم بين آه اي على تقديمه كونه اقربا بمعنى قبل الشروع في الحمد او على تقديم
 كونه بمعنى قبل الفراغ عنه **قوله** بان تقديم قوله لا آه حاصلة ان تقديم المذكور وان لم يستلزم
 كون المشاهدة قبل الشروع في الحمد لانه باعتبار ذلك كونه على ان الملاحظة المذكورة
 ينبغي ان يكون مقدمة على الحمد في جميع المواد وهذا كيف وجهها للتقديم فبهذا التوجيه
 وان لم يدل على امثال المصير تلك الالباب لم يدل على عدم امثاله ايضا بل لا يخفى
 عن الكشاف بالامثال كما لا يخفى هذا الكثر تطبيقه على التقديم في من التقديم
 محلي نظر فان التقديم بالاعتبار المذكور لا يدل على ان الملاحظة المذكورة ينبغي
 ان يكون في وقت الحمد لا يخفى وحمل **قوله** متقدمة على الحمد آه على معنى قبل الفراغ
 عنه كما قيل لا يفيد شيئا في هذا المقام يستلزم عدم تأخير ذلك على مفهوم
 الحمد الصادق على افراده يدل على ان تلك الملاحظة ينبغي ان يكون قبل الفراغ عن
 الحمد تأمل فانه دقيق وبالتأمل حقيق ومن العجيب ما قيل ههنا من انه يمكن

تقديم الجواب المذكور على وجه لا يرد عليه الخ و لا يحتاج فيه الى اشارة ذلك التكلف
وحاصله ان تقديم قوله لا على مفهوم الحمد الذي هو عبادة على ذلك المفهوم في الحقيقة
يدل على ان الملاحظة ينبغي ان تكون متقدمة على الحمد في جميع المواضع التي من حيثها
هذه الادة اعني قوله لا الحمد وان لم يكن قوله لا متقدما على هذا الحمد بحسب التركيب
العرفي فتقديمه يستلزم كونه المشاهدة قبل الشروع في الحمد فيحتاج تقديمه و
تأخيرها ينافي كونه المشاهدة قبل الفراغ عن الحمد فيترك لاجل تلك النافاة انتق
فتفطن شتم قال ذلك الفاعل فرق ظاهر بين ما يقال وان لم يكن قوله لا متقدما على هذا
الحمد وبين ما يقال وان لم يدل ذلك التقديم على اليقظة كونه تلك الملاحظة متقدمة على
الحمد في هذه الحمد الذي ذكره المصنف وانظاره مكابرة محض في اوردته اكثر الفضل
ههنا على جواب المحقق تارة بان يقال يلزم على هذا ان لا يكون هذا الحمد على الوجه
اللاتي وتارة اخرى بان يقال وانما خير بان هذا التوجيه لا يدل على امثال المص
بتلك الالية مع ان الشرع صده كما يظهر من الغرض على تقديم صحة انما يتوهم وروى
لوان ههنا بالعبادة الثانية انتق وهذا ايضا من الباطل فان ما اوردته ظاهر الورد
على العبادة الاولى واما الثاني على عكس ما ذكره اما الاول فلا في قوله لا الدال على
المحضة المحمودة حاضر ومشاهد لم يكن متقدما على محضه هذا الزعم ان لا يكون هذا
الحمد على الوجه اللاتق الذي هو ان يلاحظ المحمود ولا حاضر او مشاهد على مقف
كلماته واخر من عباراته فانه الكلام ليس الذي في ذلك واما كون المصنف قد لا يلاحظ
المحمود حاضر ومشاهد ولا في نفسه مع قطع النظر عن كلامه ههنا فمما لا كلام
لنا فيه ههنا واما الثاني فان عدم دلالة التقديم على اليقظة كونه تلك الملاحظة المتقدمة
على الحمد يستلزم ان لا يكون هذا الحمد على الوجه اللاتق فان الالية هو
الملاحظة او لا الدلالة على اليقظة المذكورة فانهم **قوله** على مفهوم الحمد في الالية
لا يتصور التقديم بين اللفظ والمفهوم فلا بد من تأويل الثاني باللفظ والاول
بالمفهوم **قوله** وان لم يكن له متقدما على هذا الحمد اي على احد المص وهو قوله لا

الحمد وهو اشارة الى ان جواب السؤال مقداره هو ان يقال كيف يدرك التقديم على ما ذكر
مع ان قوله لا ليس متقدما على هذا الحمد وحاصل الجواب ان عدم تقديمه على هذا الحمد
لا ينافي لان تقديمه على مفهوم الحمد على ما ذكره قبل اشارة الى الفرق بين هذا الجواب
والجواب الثاني لكن يرد عليه انه ان اريد انه لم يكن متقدما على هذا الحمد ولو باء يكون قبل
الفراغ عنه ثم وان اريد انه لم يكن متقدما عليه باء يكون قبل الشروع في الحمد لكن لا يتم بقوله
على تقريرين **قوله** ويمكن ان يقال انه الظاهر ان عطفه على قوله لا يمكن وفوق اشارة الى جواب
آخر عن السؤال المذكور وتقريره ان قوله لا وان كان من الحمد لكان كان تقديمه على مفهوم
الحمد كالقديم على مجموع ذلك الحمد فتقديمه يستلزم كونه المشاهدة قبل الشروع في الحمد
فيحتاج التقديم لاجل ذلك ولا كان تأخيرها على مفهوم الحمد كالتأخير عن مجموع ذلك
الحمد فتأخيرها ينافي كون المشاهدة قبل الفراغ عن الحمد فيترك التأخير لاجل و بهذا التقديم
ظهر فرق آخر بين الجوابين وهو ان التقديم على هذا الجواب الاول يدل على انما ينبغي ان يكون
قبل الشروع وايضا تطبيق هذا الجواب على كل التقديمين بنظر بخلاف الجواب الاول كما مر
واما ما قيل ان الجواب الاول يفيد افادة تقديمه لا تقدم الحضور على سبيل الحقيقة على
الحمد في جميع الالاف او غير هذا الفرد الثاني يفيد افادة تقديمه على هذا الفرد فقط على سبيل
البحرانية نظره من وجهين من وجوه هذا ويحتمل ان يكون اشارة الى جواب السؤال
بشأنه عن قوله وان لم يكن قوله لا متقدما على الحمد وتقرير السؤال ان كلام المصنف لا يدل
على امثاله بتلك الالية مع ان الكلام فيه وحاصل الجواب ان كلامه يدل عليه بهذا
التقرير فهو عطف على قوله وان لم يكن آه عطف اللفظ على المعنى اي يمكن ان يقال لم يكن
قوله لا متقدما على هذا الحمد ويمكن ان يقال آه **قوله** فالقيام لا يقتضي تقديم لفظه على قوله
لا بل يقتضي تقديم المجموع على سائر الاجزاء **قوله** ولا يخفى ان مقام الفرد آه يعني
ان مقام الفرد الذي هو المجموع كما يقتضي تقديمه على سائر الاجزاء لا يقتضي كثرة الالاف
اهتماما به كذا لا يقتضي تقديم لفظ الحمد على قوله لا لا يقتضي كثرة الاهتمام
بشيء ايضا فان مقام الفرد كما يقتضي كثرة الاهتمام كذا لا يقتضي كثرة الاهتمام

بشأن ما صدق عليه ذلك الفرد بالنسبة الى ما لا يصدق عليه وهذا التفسير سقط
 ما قيل ههنا من ان هذا الجواب غيره مطا بقول السؤال فان السؤال بعدم اقتضاء المقام
 تقديم لفظ الحمد والجواب انما هو باقتضاء المقام كثر قال اهنيء في ذلك لكن يقال ان اللازم
 من اللازم من هذا الجواب انما هو تقديم مفهوم الحمد وكلامنا في تقديم لفظ فنقول لا
 تقديم المفهوم في الخارج الاستقديم اللفظي الدال عليه فتقديم تقديم قوله ان يكون
 قوله والشرف عطف تفسيرية، يكون، التعظيم بمع العظمة انما بان استعمل في المع البتة
 للمفعول لا وبالاستعمال في مع العظمى السمعى الزيد مع الحمد واما كونه عطف تفسير
 با، يكون بمع الشرف كما هو فهم فليس على ما ينبغي كما لا يخفى ثم الثاني ان المحقق رجح هذا
 الاحتمال على الاحتمال الثاني ووجه الترجيح على الاستفاد من كلامه جمع الشريعتين في
 ذكره وانت خبير بانه يعارضه احتياج الاول الى حمل الشرف على العطف التفسيرى مع
 الجمع بينهما يجوز ان يجعل للتشبيه المذكور كما ذكره من درجته الثاني خبرية التأسيس
 من التأكيد **قوله** وبمحملة ان يكونا نكتتين فيكونا، كما هو من التعظيم والشرف في معناه هي الظاهر
 ويكون، النكت الاول انظر الى حال الحمد والثانية الى حال المحمود **قوله** الا انه جمع بينهما في
 الذكوة با، يترك قوله وان يكون، وانما لا يأتى باللام الجارة في الشرف با، لا يقول وان
 يكون للشرف كما قال في قوله فنفسه بقوله با، يأتى بالواو الواصلة بينهما لم يأت
 بـ **قوله** تنبيهها على تقاديبهما في المعنى قال بعض الافاضل لا تقاديب بينهما فاذا
 الاول مزيد ومتعدد وصف لعبود وانما والثاني مذكور لازم ووصف لعبود وثابت
 وفي تقاديبهما في المعنى عبارة عن استلزام احدهما للاخر فثبت والظاهر ان تقاديبهما
 في المعنى كناية عن الترادف بين اصحاب الكلمتين كما يشوب جعل الشرف عطف تفسير
قوله مثل التشويق فان في التقديم تشويها لما هو المتأخر سواء كان في
 التقديم طول ولا هكذا يفهم من اطلاقهم نعم اذا كان فيه طول كان كان
 التشويق كما ملاحظه انما في قول الشافعي ثلثة اشياء في الدنيا يبرهن بها شمس
 وابوالاسمى قوله الفهم فانه بعض الافاضل ههنا من انما يتحقق التشويق بتقديم

المسند لو كان في طول صرح به التفتنا ذاع في الشرح التلخيص محل نظر ولم يجد من التفتنا
 تصريح بما ذكره في الشرح التلخيص **قوله** لانه اهم آية لان التشويق الى المسند
 اليها اهم يمكن في ذهن السامع اذ حصول الشيء بعد الشوق وقع في النفس **قوله** وريعا
 صفة الاستغراب آية اي من جهة تقديم المسند فهذا لا ينافي في حصولها من جهة الخطا
 ايضا **قوله** ولا غير ذلك كالمستزاد والتبذل **قوله** وحاصل غير العنوان في الحاصل با
 يدل التأخير بالتقديم اشارة الى انه هو المناسب لما سبق له الكلام وهو بيان وجه التقديم
 لا ما اخذه الشوق اقتصار على تقديم المحمود مع ان الشاخذ احاد ايضا اشارة الى ان اثره
 ذلك تطفؤ لا اصلي ثم اعلم ان الحمد الذي كان كالنسبة بين الحامد والمحمود وكان الحمد
 مقدما عليه بالطبع انما هو مجموع قوله لك الحمد لا مجرد قوله الحمد وكون المحمود مقدما
 عليه بالطبع لا يقتضي تقدمه على الحمد ايضا كما يقدم عليه بالوضع ليوافق الوضع بالطبع
 ويمكن ان يجاب به بثل ما سبق من ان مفهوم الحمد لكونه صادقا على المجموع قوله لك
 بمنزلة المجموع فتأمل اعلم ان المتقدم يقال على خمسة اشياء الاول المتقدم بالزمان
 وهو وظ والثاني المتقدم بالطبع وهو الذي لا يمكن ان يوجد الا بوجوده وقد
 يمكن ان يوجد له الخ بمجموعه كالموجود بالنسبة الى الاثنين قبل ينبغي ان يترادف
 تفسيره كونه غير مؤثرة في المتأخر ليجز عنه المتقدم بالعلية فتأمل الثالث
 المتقدم بالشرف كتقدم المعلم على المتعلم والترابح المتقدم بالرتبة كتقدم الصفوف
 في المسجد سوية الى الحلاب والخامس المتقدم بالعلية وهو الفاعل المستقل
 بالتأثير وعند صاحب المحاكمات ان الفاعل مطلقا سواء كان مستقلا
 بالتأثيرا ولا وهذا وفي شرح الهداية في الحكمة واعلم ان التقديم بالعلية والتقدم
 بالطبع شتر كان في مع واحد وسي تقدم بالعلية باسم التقدم بالذات
 والشيخ استعملها كذلك انتفع فقل المحقق ايضا استعمل التقدم بالطبع ههنا
 بهذا المعنى الذي هو تقدم المحتاج لا بالمعنى السابق فلا وجه لما قيل ههنا من ان هذا
 الكلام منه مبنى على مذهب والاف المحمود مؤثر في الحمد فلا يكون مقدما بالطبع بل

المسند

يكون مقوما بالعبارة ولا وجه لما قيل في دفع هذا ايضا من ان التقدم بالطبع هو ان يكون
التقدم بحيث يحتاج اليه المتأخر ولا يكون مؤثرا فيه وهو جبال وههنا كذلك
لان الحمد لا يتحقق بدون المحمود وهو غير مؤثرة فيه من هذه الحجة انتهى
من حجة الايجاب على انه لو صح ما ذكره لزم ان لا يتحقق التقدم بالعبارة عند
التكلمين فافهم **قوله** لان الحمد اعم ان يكون بالجنان او بالاركان او ان
يكون باللسان فان كان بالجنان فهو من مقولة الكيف لانه يكون عبادة عن الاعتقاد
بانضمامه بصفة الكمال والجلال كما صرح به شارح المطالع ولا شك ان الاعتقاد
من اقسام العلم الذي هو من مقولة الكيف على الاصح وان كان بالاركان فهو من مد
مقولة الفعل لانه يكون عبارة عن الايمان بافعال الله تعالى ذلك الاعتقاد كما
صرح به ايضا شارح المطالع وذلك الايمان هو التأثير فيكون من مقولة الفعل
وان كان الحمد باللسان فكذلك من مقولة الفعل وان كان الحمد باللسان عبادة عن
المعنى الصوري اعني التكلم بما يدل على التعظيم فانه ايضا تأثير كما لا يخفى واما لو
كان الحمد باللسان عبادة عن نفس الكلام المحصور في الال على التعظيم على ان يكون
المد المعنى الحاصل بالمصدر فهو من مقولة الكيف ايضا لكن من الكيفية المحسوسة
بحسب التشبيح بخلاف ما كان بالجنان فانه من الكيفية النفسانية هذا فان
قلت الحمد العرفي قد عرف بفعل ينشئ عن تعظيم النعم بسبب كونه معنى فهو لا
يكون الا فعلا فانه هذا قلت المتأخر في تعريفه فعل لغوي وهو اعني وكراد
ههنا انما هو الفعل الاصطلاحي الذي هو قسم من المقولات السبع فانتم سمو
الاجناس العالية من الاعراض السبع وهي الكم والكيف والابن والميت والوضع
والاضافة والملك والفعل والانفعال فان قلت قد صرح المحقق في سبق ان
الحمد معنيين لغوي وعرفي فانه وجه تخصيصه عنهما الحمد العرفي بالذكر قلت
انما خصصه بالذكر لكون حال التغوي معلوما فانه قسم خاص من العرفي
ومن المعلوم انه لو بين احوال الاقسام بترتيبها يعلم منه حال القسم الخاص

وبهذا التقدير يسقط ما قيل ان الحمد لا يكون الا بالتسبب فكونه بالجنان والاركان
امتابنا على استعماله في معنى التسبب وبناء على ان الحمد وان كان بالتسبب لكونه
بالاركان والجنان اشارة الى جابني توافق الجنان والاركان مع التسبب بان
يكون قوله ان كان بالجنان وان كان بالاركان بمعنى ان كان بمقادير الجنان
وان كان بمقادير الاركان فتأمل انتهى على انه لو حمل الكلام على ما حمل عليه هذا
الفتاوى لا اضطرب المعنى بالعبارة كما لا يخفى **قوله** ومن البين انه الكيف ليس به
اصلا حاصل الاستدلال ان الحمد ما كيف واما فعل ولا شيء من كل منهما نسبة التشبيح
الحامد والمحمود اما الاول فظف فان الكيف ليس به اصلا فانتم سمو المقولات
السبع المذكورة اما هو نسبة واما ما هو ليس به وعدو الكيف والكم من
القسم الثاني والاول من الاول واما الثاني وهو الفعل وان كان من نسبة
المنقسم الى المقولات السبع وهو الابن والاضافة والميت والوضع والملك
والفعل والانفعال كنسبة بين الفاعل والمنفعل والمحمود ليس منفعلا في الحمد
الفعل فليكون هذا الحمد نسبة بينه وبين الحامد بل يكون نسبة بين الحامد ومنفعل
وهو المحمود به مثل ما يفعل بالاركان ان كان الحمد بالاركان وما يتكلم به ان كان الحمد
باللسان وكان الحمد باللسان عن المعنى الصوري وبهذا التقدير قطعا ما قيل ههنا
فيه انه اذا فعل عبادة عن تلك النسبة والحمد ليس كذلك فكيف يصح حكاية ولا يكون
من مقولة الفعل بل انما ليس بفعل كما انه ليس بنسبة وبعد فرضه فعلا ايضا ومن
العيوب ما قيل احمد ههنا في رد هذا القائل من ان حاصل كلام المحقق ان الفعل
وان كان من اقسام النسبة المذكورة الا انه نسبة بين الفاعل والمنفعل والحمد
الفعل ليس كذلك اذ المحمود ليس بمنفعل حتى يصح الحكم على هذا الحمد بانه نسبة
بينه وبين الحامد وبما قرأنا في المقام قطعا ما توهم ههنا من الجحد والكلام
حيث قيل فيه انه اذا كان الفعل عبادة عن تلك النسبة **قوله** لكن الحمد مطلقا
بمنزلة النسبة اه اشارة الى بيان الجزئية الشبوح من المدعى كما ان قوله لان الحمد

ان كان بالجنان آه اشارة الى بيان الجبر السليمة منه فان المتعدي ههنا مركب من
الجزئين الاول انه لا يصح قولنا الجبر نسبة بين الحامد والمحمود والثاني انه يصح ان يقال
الحمد كالنسبة بينهما **قوله** وهي اطلاق التعريف آه ايراد هذه الاصل لا اطلاق قطع النظر
عن نقل عن الشا او لكونه منظورا فيه عنده او لعدم كونه نصا في تخصيص اللاتم في هذا
المقام بلام اللام اولاد العنان مجي ط الخضم واما ما قيل ان اشارة الى التعريف
على الشبان المتكسبا بقاء اللاتم على ظاهرها لا تخص بلام اللام كما يفهم من ما نقل
عنه ههنا لان الاحتمال ممكن الازادة كلتا مساوية الاقدام في صحة بناء على ظاهر
كلامهم وفي الفرس بناء على التحقيق هذا فحقا كل تقدير لا يرد عليه ما قيل ان لا حاجة
لايراد هذه الاصل لان ههنا بعد تغيير الماد من اللاتم الملاء بما ذكره في الحاشية
انتهى واما ما قيل من شمول قوله من كلمة اللاتم حرفا التعريف انا هو عما ذهب
سبويه واما على مذهب الخليل والمبرد فلا اذ حرفه عند الخليل هو الالف واللام
وحدها وعند المبرد هو الالف فقط فامر كسولن هو اهل **قوله** سواء كان آه ولم
يتعرض للعهد مع انه عدة فيسبق من الاصل لا لانه لا يفيد الحمد بالاتفاق فثبت
قوله على ما صرح به المحقق آه متعلق بالتعريف المذكور وما صرح به التفتازاني هو ان
كلمة من لا في الاستغراق والجنس يفيد الحصر **قوله** واما كلمة من آه لا شئ من اللفظ
كلمة اللاتم موضوع بموشا ملام التعريف ولام الملك بوضع واحد فلا وجه لما قيل
ههنا انه من قبيل الجمع بين معنيين مشترك في الازادة وهو غير جائز عند المحققين
ولا لما ذكر في التوضيح مما هو من قبيل اساء الاغوال ثم انه على هذا التقدير لاخير
يكون في الكلام تأكيد واحدا فان التقديم يكون تأكيدا المستفاد من كلمة اللاتم
معما بخلاف التقدير الاول كما لا يخفى فيقال القائل المذكور من انه على تقدير الجمع يكون
في الكلام تأكيدان ويكون الاختصاص المستفاد من التقديم تأكيد لكل من الاختصاصين
المستفاد من اللاتم على الانفراد وان كان بالنظر اليهما معا يكون تأكيدا على
التأكيد غلط **قوله** فلا نلام الاستغراق اه لا خفا في ان الماد ان لاه الاستغراق

12
والجنس مع ما بعده بالقسم بيان اليه واعتباره معديك على ذلك وكذا
المراد من قوله الشئ للحصر المستفاد من كلمة اللاتم الا انه لكثرة مدخلية اللاتم
في تلك الدلالة **قوله** وسند الدلالة والاستفادة اليها فلا يرد عليه ما اورد
بعض الافاضل حيث قال الثبوت لا يعلل مدلول لا في التعريف انا مدلولها
كون المحكوم عليه كل فرد من افراد الحمد حقيقة فاما الثبوت فمدلول لاه الملك
قوله مرتب صابه ولعله ناظر الى الجنس كما ان قوله ثابت له شئ ناظر الى الاستغراق وذلك
لان الجنس لا يلد له الثبوت واما ما قيل ان انا تعرض له بعد قوله ثابت له ليصح عطف
قوله لا على حصر ذلك فيه على ما قيل لانه هو مدار الصحة عليه ففقدان الظان لانه
فرق بين الثبوت والارتباط في هذا العطف حتى يكون مدار الصحة على احدهما دون
الآخر وقيل فائدة الاشارة الى ان الثبوت بمع الارتباط يشمل اختصاص الصفة
بالموصوف واختصاص المتعلق بالمعلق على ما عرفت سابقا فثبت **قوله** لاه
حصر ذلك اي على حصر كل فردا وجزءا في الثبوت **قوله** لجواز ان يتعلق واحد
بشخصين آه تعليل لقوله لا على حصر ذلك فيه لعدم ظهور وجهه يعني يجوز ان يرتبط
حمد واحد به شئ وبغيره فلا يلزم من ارتباط كل واحد من افراد الجنس الحمد به شئ
الحمد المذكور قيل فيه ان فيه شبهة قيام الصفة الواحد بالشخصين مجملين مختلفين
ودة بانه فرق ظاهري ما يقال لجواز ان يتعلق الحمد الواحد بشخصين وبين ما يقال
لجواز ان يتصف الشخصين بمحمد واحد في ذكره انا يرد على الثاني دون الاول
وفيه الظان لانه لا فرق بين القولين في ذلك الورد على انه على تقدير صحة الاستش
في اختصاص الصفة بالموصوف على ان الكلام في الستانية وذلك الفرق قوله
او باعتبار هو الذي لا يتغير فيه الحمد فقط كان يقال حمدت الله وزيد اعلم انهما
على ما يفهم من بيان بعض الافاضل قيل وعندى انه لا يحتاج في الجواب الى هذا
التعظيم لان تحقق ذات الحمد شروطا باور من جعلها الحمد وفتاير ذات الحمد
يستدعي تغاير ذات الحمد في ما فرض من الحمد واحد المتعلق به شئ وبغيره في

في الحقيقة جردان متغيران بالذات لا بالاعتبار فاذا ارتبط به شيء لكل فرد من افراد
 المتغيرة بالذات يلزم **الحصر** ويحتمل الكلام على الادعاء بتبديل ما يتعلق بغير
 الله تعالى من الافراد المتغيرة بالاعتبار بمنزلة البعد بما يقال كل ما يتعلق بغيره
 شيء فهو ايضا متعلق به شيء حقيقة لانه مبدع العالم ومختار له ثم ان هذا الكلام يشعر
 باننا نحتاج الى الحمل على الادعاء اذا اردنا كل فرد من افراد المتغيرة بالذات وبالا
 عباد وليس كذلك كما لا يخفى **قول** فلان لام الملك انما وضع للاختصاص بمعنى
 الارتباط في ان هذا التعليل على تقدير تمامه انما يدرك على كون الثاني منظورا فيه دون
 الثالث لكونه ان يكون حكمه لا مغيرا لحكم الجزر ولا يدفع هذا بما ذكره بعض الافاضل
 من ان هذا الاعتراض الى لام الملك مفردة او مجمعة واقتصر على بيان الاختصاص المستفاد
 من لام الملك لان حكم لام التوزيع باحتمالين هما فبيننا ولا استيعا اذ لا ينسب به تلك
 التلاوة فانه لا يلزم من عدم دلالة كل واحد من الالاميين على الانفراد على المحر عدم دلالة
 كل واحد من الالاميين المجموع عليه للجواز المذكور وانما يقال من ان حال الكلام والمركب الذي
 لا يكون الهيئة الاجتماعية جزء منه يعلم من حال كل جزء من اجزائه وما نحن فيه من هذا القبيل
 فيه ايضا نظرا لاجبوت ان يكون الهيئة الاجتماعية جزءا مما نحن فيه كالشيء والاشياء
 فان كلا منهما على الانفراد لا يدل على الحصر مع ان المجموع يدرك عليه كما في قولنا جاني زيد
 لا غير كما بين في موضعه فلا ينفى هذا من دليل على ان الحكم البين للحكم من الالاميين
 انما هو عدم الدلالة بالوضع وهو لا ينفى الدلالة مطلقا فيجوز ان يوصف في كل واحد
 منهما وفي المجموع دلالة بمعونة المقام او بشهادة الذوق في الكلام كما استمر في
 قولهم كفول العرب وكما قال صاحب الكشاف في سورة الانشقاق عند قوله تعالى
 والامر يومئذ لا امر الا الله وحده وما قاله ذلك القاصي من ان تقديم ما حقه
 التأخير مفيد للحصر وهو غير موضوع له ودللتنا في بعض المواضع على ان المعونة
 الفرائض غير مضر للمحسوس بل هو مؤيد لطلوبه محسوسا فيكون كونه التقديم تأكيد
 لانه الالاميين على الحصر مطلقا كما لا يخفى **قول** ولان اعتراضنا عن هذا قوله يقال ما

ما قاله في الحقيقة يجوز ان يكون الاعتراض من افادة الالاميين الاختصاص الى الاعتراض
 عن ما ذكرناه لو حمل لام التوزيع على الجنس لا يستفاد منها الاختصاص وصحة
 يكون الاختصاص المستفاد من التقديم تأكيد له فلزم الالتجاء الى الاستفادة من
 لامي الجنس والملك كما قال سيد السريفة او يكون للاعتراض عن كون التقديم تأكيد للا
 اختصاص المستفاد من لام التوزيع حيث لم يظهر تأخير افادة التقديم الاختصاص
 عن افادة لام التوزيع اياه على وجه ما قال المحقق عند قول المصنف وعلى سبيل
 التسلية والتمحيص **قول** من لامي الملك والجنس ههنا اضمارا اربع الاول وهو الظاهر من
 الشوق ان مجموع لام الملك والجنس يدرك على اختصاصا جديداً والثاني فهو الظاهر من
 العبارة ان كل واحدة منهما يدرك على ذلك الاختصاص والثالث ان لام الملك فقط
 يدرك على ذلك وسيجيء وجه التعرض للجنس والرب ان لام الجنس فقط يدرك على ذلك
 والرباع ساقطان لانها يخالفان لنذهب قد نرسله في الاول والثالث وعلى
 كل منهما يصلح لان يعتز به عن ذكر لكنه يرد على الاول ما ذكره المحقق من النظر **قول**
 اما الاول فانه حاصل ان البناء المذكور مما لا حاجة اليه وانما يحتاج اليه ان لم يفد لام
 الاستفراق الاختصاص المعندهم لكنهم مقيدة كما سبق وفيه انما يتم هذا ان لو
 حمل الحاشية المذكورة على الاعتراض عن النظر الواردة على حمل الالام على لام التوزيع لكن الظاهر
 ان حملها على الاعتراض عن النظر الواردة على حمل الالام الملك فعلها انما هو ما ذكره بل
 الظاهر ان يقول لا حاجة الى ذلك الحمل ثم الاعتراض بالبناء المذكور مع جواز حمل الالام على لام
 الاستفراق الذي يفيد المعندهم ويقول لا حاجة اليه مع افادة لام الملك المعندهم وبين
 الكلام على ما قاله بعض الفضلاء من ان التفسير قد مر جوابا ان افادة الالام الملك
 الاختصاص بمعنى الحصر على ان ما ذكره انما يتم ان لو كان حمل الالام على الاستفراق
 اقوى من حملها على الجنس وانما اذا كانا لا مبالغة فلا كما لا يخفى كقولنا لامي
 على العكس على ما ذكره الشافعي في المطول من ان الحمد من المصادق
 مستل افعال والفعل انما يدرك على الحقيقة دون الاستفراق فكذا ما نبه

منابه وان الجنس هو المتبادر الى الشرايع في الاستعمال كالمسمى في المصادر وعند
 خفاء قرأتين الاستغراق وان اللام لا يفيد معنى التعريف والاسم لا يدل
 الا على معنى فاذا لا يكون ثمة استغراقا ايضا الظان مراد الشئ ما ذكره من كون
 التقديم تأكيد للاختصاص المستفاد من كلمة اللام على سبيل الشمول للقسام الثلاثة
 المذكورة مبني على ما ذكره قدس سره فلو كان افادة لافى الاستغراق والجنس
 مشهورا فيما بينهم وافادة لام الملك على الشرور محتاجا الى شاهد من كلامهم من
 سوسه قصر البيان على الاخير فاقى بالبناء المذكور ولتبيين ما ذكره فالبناء المذكور
 وان لم يكن محتاجا اليه اهل الملام لكنه محتاج اليه في تبيين شمول الكلام وقوله عندهم
 ظفر للمقوال افادة على سبيل التنازع فافهم **قول** واذا تانيا آه اشارة الى ردة آخر
 عاظم بوالشيد للحيث ان البناء المذكور ولحق المورد للتشليم عما ذكره انفا واصل
 ستمناه ان الاحتياج الى البناء المذكور ثابت لا جوب بيان حكمه لام الملك لكن لام الملك كاف
 في الموقف فلا حاجة الى ذكر لام الجنس بل المناسك ان يقول هذا مبني على ما صرح به السيد
 من ان لام الملك يدل على الاختصاص **قول** وانا نقول بلام الجنس اشارة الى جواب سؤال
 مقدمه على قوله ان لام الملك كاف في الدلالة في حق تقدير السؤال ان لا نعلم تلك الكفاية
 على قوله قدس سره فانه لو كان لام الملك كافيا في الدلالة على الاختصاص في قوله قدس
 سره لم يتوقف هو ايضا على لام الجنس فلم يتوقف قدس سره اليه علم ان لام الملك كاف
 كافيا في تلك الدلالة والالكان التوقف على لغوا في كلامه قدس سره ايضا
 وتقرير الجواب ان التوقف بلام الجنس في كلامه قدس سره ليس لان لام الملك
 غير كاف في الدلالة وان اللام للجنس مدخل فيها بل لغوا في آخر وهو ان قدس سره
 اراد ان يبين ان اختصاص كل محبة شئ كما يستفاد من لام الاستغراق كذلك يستفاد
 ذلك من لام الجنس مع لام الملك ايضا بان يستفاد من الاول الجنس ومن الثاني القصر
 قصر الجنس على صير جميع الافراد لو ثبت على ذلك التقدير فرد من الافراد
 افراد للغير كما في الجنس ايضا ثابت لذلك الغير فضمنه فلا يكون الجنس مقصورا على

وعرضه قدس سره من هذا الكلام مراد صاحب الكشاف حيث خصص لام التعريف
 بالجنس بلام الجنس للام الملك في الكلام الاستغراق في افادة اختصاص كل
 محبة شئ بحيث لا فرق بينهما اطلاق تلك الافادة فتخصيص احدهما بالاخر
 دون الآخر ليس الا تخصيصا بلا محض ضرورة ترجيح بلا مرجح بل هو فيه وقوع فيما
 هو بسعة بناء على مذهبه من ان افعال العباد ليست بمخلوقة له تعالى فلا يكون
 جميع المحب مدحجة اليه شئ تأمل **قول** وهذا المعنى اي بيان اختصاص كل محبة شئ
 كما يستفاد من لام الاستغراق يستفاد من لام الجنس مع لام الملك ايضا غير
 المذكور اي غير ملحوظ وغير مراد في هذا المقام فان المقام يحتمل اختصاص الفرد
 الكامل ايضا ويحتمل ان يكون المعنى ان اختصاص كل محبة شئ غير مذكور وغير
 مصرح في هذا المقام حتى ايراد ان يبين ذلك بالاختصاص كما يستفاد من لام الا
 استغراق يستفاد من لام الجنس مع لام الملك ايضا اللهم الا ان يقال المراد من
 الاختصاص ههنا اي في قول الشئ تأكيد للاختصاص المستفاد من كلمة اللام ايضا
 اي كما في قول صاحب الكشاف اختصاص كل محبة شئ لا لانه هو المذهب بل لانه
 ابلغ في الحمد فيجوز ان يكون مراد الشئ ايضا ان يبين ان ذلك الاختصاص كما يستفاد
 من لام الاستغراق يستفاد من لام الملك والجنس ايضا بناء على قول السيد
 او يقال ان المؤهين اي موالاتهم من ذكر المقدمة المنقولة عن الشئ في هذا المقام
 وبناء الكلام عليه ليس بيان الاختصاص مطلقا بل بيان حكمه لام الملك وافادة
 الاختصاص على قول السيد الشئ حتى يصح ما يكون التقديم تأكيد للاختصاص المستفاد
 منها وكما صح ان يكون تأكيد للاختصاص المستفاد من لام التعريف فيكون
 هذا الكلام منه بتسمي الشئ كما ذكرناه فيما سبق بناء على قوله قدس سره
 ثم هذا ايضا والافاد بهذا التقدير سقط ما قيل ههنا في هذا الجواب ليس
 حاسما لما في الاشكال فانه يرد على ان لا حاجة الى البناء المذكور في كون التقديم
 تأكيد للاختصاص المستفاد من كلمة اللام مع افادة لام الاستغراق والاختصاص

المؤندهم ولا يصح القول بان ان تم ما ذكره قد تيسر ثم هذا والآفة وظهر ايضا ان
هذا الجواب الاخير يصلح لان يكون جوابا عن النظر بطلا وجهين وان كان مسوقا
للجواب الاول ايضا على الجواب عن كل وجهين بانه تامر عنانية فتدبر **قول** مطلقا
متعلق بالافادة **سواء** بالاداء الافادة متقدمة على افادة لام الاختصاص ومما حذر
عنه او متقدمة لهما يعني ان المستفاد من هذه المقدمة التي هي قوله ان التقديم الخبر ايضا
يفيد الاختصاص افادة التقديم للاختصاص مطلقا وذلك لان استلزام المتدعي وهو
كون التقديم تأكيد للاختصاص المستفاد من كلمة اللام وانما استلزامه ان لو
كان كل ما يفيد الاختصاص مطلقا صالحا لان يكون تأكيد له لكن في اصل الاعتراض
هو منع الكبرى المطوية لكنه استباح في العبارة وقال لا يستلزم **آه قول** من للام الملك
لعله مبني على التمثيل وانما خص بالذات كالحق وورد الاعتراض بالشبه بالية بخلافه
بالشبه بالملك التوقيف فهو من قبل اظهر ما خفي واخفا مظهر وقد يقال ان
بمنه التقييد وان للام التوقيف اصله وان كان مطلقا كما ترى الا انه بعد بيان في الحاشية
بقوله هذا مبني على ما شرح به سيده في قوة قوله المستفاد من للام الملك **قول** اذ لو كثر
لابتوان يكون متأخرا عن المؤكد في افادة المعية فانه لا يستلزم ان الاداء بالتاكيد ههنا
هو التاكيد للفوق لا الاصطلاح ولا يشترط فيه تاخير المؤكد في الافادة بتأخير
الزمان فانهم عدوا ان اللام واسمية بالجملة واما الشرطية وحروف الصلة من
مؤكدات الحكم مع ان شيئا منها ليس متأخرا في الافادة عن الحكم بالتأخير الزمان نعم
يشترط فيه التأخير الذاتي لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح لكنه لا ينافي ذلك المعية
الزمانية كما لا يخفى واما ما قد يقال ههنا من ان تأخير المؤكد المذكور عن المؤكد
في افادة المعية امر لازم في جميع المواضع سواء كان متأخرا عن المؤكد في الذكر او لا كان
مثله في قولنا ان زيدا قائم فانها وان كان متقدمة ذكر المحسب الظاهر المؤكد الا
انما متأخرة عن الافادة بحسب الاعتبار فالمؤكد في هذه الصورة مضمون الجملة
ولا يتصور تأكيد المضمون قبل تحققه انتهى فهو من انساب الاغوال كما لا يخفى

15
على المصنف المجتهد وان خفي على المصنف العنيدة **قول** فليست امثلة محتمل ان يكون
اشارة الى ما سلفناه من عدم اشتراط تأخير المؤكد عن المؤكد ومجتمعا يكون
اشارة الى ان المستفاد من اللام مجرد انضمام المتعلق هو الاختصاص المطلق و
لستفاد من التقديم هو الاختصاص الخاص فكيف يصح التأكيد وقد يقع هذا بان
المستفاد من اللام ايضا مجرد ذلك الانضمام هو الاختصاص الخاص غاية انه محتمل
ببينة المسند اليه فيصح التأكيد فاقول ان حصل البينة بعد مجرى المسند اليه يعود
قلنا لا يعود فان من القاعدة المقررة ان الحكم بعد البينة ينسب الى الاصل قبل تقديم
المسند الظرفي ايضا يدرك على الاختصاص المطلق قبل ذكر المسند اليه كما لا يخفى على من
ذاق حلاوة العلم المعاني اقول هذا مجاز لما ذكره التفتا زائعا في المطول حيث دلالة
التقديم على القصر بالفوق اي بمفهوم الكلام بجمع انه اذا تأخر في قولنا في مفهوم
الكلام الذي فيه التقديم فهم من القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك ان ينصح
فتأمل ومجتمعا ان يكون اشارة الى ان الاختصاص المستفاد من اللام تصور
والمستفاد من التقديم تصديق فكيف يصح التأكيد وقال بعض الفضلاء اشارة الى
انه لا دلالة لللام مجرد الانضمام المذكور على الاختصاص الذي وضعت له الجواز ان يفهم
من معناه اللام قبل ذكر المسند اليه ما هو غير الاختصاص فيكون المستفاد من الاختصاص
موقوف على ذكر المسند اليه فيلزم المعية وفيه ان الكلمة تدرك على ما وضعت له بلا حرج
لا ونية وانما القرينة معية لادارة والكلام ههنا في الدلالة لا في الادارة وجواز الانضمام
المذكور لا ينافي الدلالة ويقال اشارة الى ان فائدة التقديم متأخرة باعتبار اصل
التركيب من كون المسند اليه مقدما والمسند موخر ولا يستلزم ان اللام في قولنا
الحمد لك مفيدة للاختصاص فيكون افادة متقدمة على افادة التقديم وانت خبير
بان هذا ليس تأخيرا ذاتيا والكلام فيه بل تأخر ذاتي ولا كلام فيه ويقال ايضا
اشارة الى ان التقديم وصف والوصف بعد الوصف فافادة الوصف الاختصاص
بعد افادة الوصف في الملاحظة ولا يخفى ان هذا ايضا بعد بينة دالة لازمانية

وقد يقال اشادة الى ان المستفاد من اللزم هو الاختصاص بالارتباط والمستفاد من
التقديم هو المحصر فكيف يصح التاكيد وبقائه قد سبق ان الكلام مبني على قول السيد
السند وان اللزم على قوله يدل على الاختصاص **قول** وبين المعنيين دون بعيد فان
القول من باب قصر الصف على الموصوف والثاني من باب قصر الموصوف على الصف
قول ويمكن دفعه بان الاختصاص به يعني ان اختصاص المحصر به تعالى الذي هو المستفاد
من اللزم يستلزم اختصاصه اي اختصاص المحصر به تعالى الذي المستفاد من التقديم ضرورة
ان الحمد مع اختصاصه تعالى لم يختص بهذا الاختصاص ولم يستلزم الاختصاص الاول
اختصاص المحصر بهذا الاختصاص لان الحمد مشترك بينه وبين هذا الاختصاص وبين
غيره اي غير هذا الاختصاص وذلك وان كان بحسب المفهوم اعني الآن لا بد من
عدم هذا الاختصاص لغيره بقوله ان اختصاص المحصر بالاختصاص به تعالى من قبيل قصر
الموصوف على الصف وهو لا يكاد ان يوجد حقيقيا بل انما يوجد اضافيا كما سقّر
في محله والاصل انه لو لم يختص بهذا الاختصاص لكان مشترك بين هذا الاختصاص وبين
عدم هذا الاختصاص ومحقق بغيره الذي هو عدم هذا الاختصاص وادعى عدم اختصاص
الحمد به تعالى فعلى كلا التقديرين يلزم ان لا يكون الحمد مختصا به تعالى وهو خلاف المفروض هذا
وبهذا التقرير اندفع ما ورد به بعض الافاضل من ان اختصاص المحصر بالاختصاص به
تعالى من قبيل الموصوف على الصف ولا يلزم من عدم كونه مقصورا على هذه الصفة
ومتجاوزا لغيرها ان لا يكون الحمد مختصا به تعالى لانه ان يكون مشترك بين هذه
الصفة وصفة اخرى وهو مثل كونه صادرا عن الله فقط مع اختصاص المحصر به تعالى
انتج فقط ايضا ما قد يقال في هذا المقام من الحيال والاهام **قول** وكذا اختصاص
بالاختصاص به تعالى الذي هو المستفاد من التقديم يستلزم اختصاصه تعالى الذي
هو المستفاد من اللزم وهو ظاهر وان الحمد مع كونه مختصا بالاختصاص
تعالى لم يختص به تعالى امام مشترك بينه تعالى وبين غيره او كما، مختصا بغيره
تعالى فعلى كلا التقديرين يلزم ان لا يكون مختصا بالاختصاص به تعالى وهو خلاف

المفروض بين المعنيين تلازم خلاصة الكلام في هذا المقام ان لكل من التقديم واللزم
احدهما صريح والآخر التزامي فالقديم بمعنى الصريح يكون، تاكيد للمعنى المستفاد
من اللزم التزاما وبمعناه الالتزامي يكون، تاكيد للمعنى المستفاد منه صراحة وعلى
كل من هذين التقديرين وان كان المؤكدة مختلفين دلالة لكثرتها متحدان ذاتا وهذا
القدر كاف في التاكيد على ما لا يخفى وبهذا التقرير ظهر فائدة التوضيح لقوله وكذا اختصاص
وسقط ما توهم انه مستطادى وقد يقال بجهل كشيء وهو ان وجد الدلالة
التزامية ههنا بالنظر الى اللزم على ما يظهر من صريح المحصر عما ذهب المشهورين على
مذهب الامام ايضا مستلزما لا يخفى **قول** انتهى يعني ان جمهور المنطقيين
استلزموا في الدلالة الالتزامية لزوم البين بجمع الاختصاص والامام وان لم يشترط
ذلك الا انه اشترط لزوم البين بالمعنى الاعتم فوجدان الدلالة الالتزامية على كلا
المذهبين شكل جذا وفيه ان المراد بالدلالة الالتزامية ههنا هو المصطلح عند ارباب
العربية الذي يكفى فيه بالزوم مطلقا لا العلامة التفتاذا في شرح التخصيص بشرط
اي الالتزام للزوم الذي هو كونه، المعنى الخارجى بحيث يلزم من حصول المعنى الموضوع له في
الذهن حصوله في واقع الفوار وبعد التثنية في الفرائد والامام اقول المراد بالزوم عدم
انفكاك العقل المدلول الالتزامي عن عقول المستفي في الذهن اصله اعني لزوم البين
المعتبر عند المنطقيين وصرح به المحقق في حاشية التمهيد فهاهنا وجدان الدلالة
الالتزامية ههنا اسيرى لا يخفى ولعل في قوله وهذا القدر كاف في التاكيد انشا
الى هذا **قول** وهو اول وجوب اللوثة ان يظهر التمرين الاول لا يشمل المنع على
التوبة الواحدة فهو غير جامع والتعريف الثاني يشمل المنع التيسيرية ايضا مع ان
المؤثر في المنع التوبة بحجة ظ فهو غير مانع كما نقل عنه وفيه ان الظل التمرين
الثالث ايضا لا يشمل المنع التيسيرية فلا دلالة له في قوله فتدبر اشارة
الى هذا وقال بعض الفضلاء هو اشادة الى ان المعنى الثالث لا يليق بمجمع من معانيها
التفوية ولا المعاني العرفية والشرعية اذ المنع في العرف والشرع هي الاستغناء

على النعم عليه بسبب النعم انتهى وقد يقال هو إشارة الى سؤال وجواب اما السؤال
 فهو ان المساواة شرط التوفيق عند المتأخرين لا الاولوية فنقول وهو اول
 ليس في محله واما الجواب فهو ان هذا التعريف من غير مذهب المتقدمين وعلى مذهب
 المتأخرين لكن على بعض الاعتراض **قوله** هي الإشارة الى الاعتراف وطريق الاستدلال
 اليه ان بقائه المنة يقتضي العجز عن ادراكه كما ينبغي والآن لم يبق المنة الا يرى ان شخص
 لو ادعى حق انعام من غير ما ينبغي لم يقول ذلك النعم منة عليه هذا ما لم يخاطب ثم
 وحده في كلام الفاضل شيخ الاسلام والملة للمفضل المنعم **قوله** كما ينبغي قد
 يقال هو اما متعلق بالاداء فوجه العجز ما ذكره اولاً واما متعلق بالحمد فوجهه ما
 ذكره ثانياً فقول لفظان يكون الامر على العكس اذ كونه الحمد مقابلاً وموازناً للحمود
 عليه انسب لان يكون كما لا في الحمد وكذا الايمان بالحمد في مقابلة كل قوة انسب لان يكون
 كما لا في الاداء وفي كلام الشيخ لا ينبغي هذا حيث قال اذا كان نفس الحمد والتكبر
 من النعم لم يمكن لاحد الايمان بهما على وجه الكمال المستلزام لسلس الافعال **قوله** على
 وجه الكمال هو ان يؤتى في مقابلة كل شيء بحيث لا يستغنى عن شيء من حمد فهو مستلزم بسلس التسلسل
 لان نفس الحمد من الآلا فيلزم في مقابلة حمد آخر فيه فاجعله متعلقاً بالحمد فيلزم
 بمستقيمة فانه يكون المعنى ان الايمان بالحمد الكمال يستلزم التسوية وانت خبير
 بانه لا وجه للاستلزام الشرعي هذا المعنى وهذا الشرط فقط ما قد يقال من انه
 لا وجه للمناقشة المذكورة بعد تقييده فترسره بقوله على وجه الكمال لان الايمان
 بالحمد الكمال يقتضي ان يكون الحمد مغايراً بالذات المحمود عليه فمعه المناقشة من
 المحمود عليه **قوله** وفيه مناقشة لانه لا يخفى ان حاصل هذه المناقشة
 هو المنع الاستلزام الايمان المذكور الشرطي في الحمد بالجوان المذكور على قياس
 ما قالوا في دفع الشك في ابتداء كلام ذي بال لم يبدأ بالاسم والحمد له وفيه مناقشة
 الصلوة على النبي الاكرم كل ذكر اسمه عليه السلام ولا ينافي ما ذكره في الوجه
 الاول من وجه العجز فلا وجه لما قد يقال ههنا ان هذه المناقشة مما لا يقبل

الطبع سليم عما يظهر من بيان نفى الوجه الاول من وجه العجز انتهى ثم ان المحمود عليه
 في الحمد الذي يؤتى في مقابلة الحمد ليس لنفس الحمد بل هو انعام الله تعالى عليه الحمد فلا يرد ما
 يقال انه يلزم على هذا ان يكون الشيء الواحد متعلقاً باعتبار واحد وهو غير جائز
 وايضا يلزم تقدم على ان لا بد وان يكون المحمود عليه مقدماً على الحمد لكونه باعثاً
 انتهى على ان اعتبار كونه حمداً باعتبار اعتبار كونه محمداً عليه **قوله** اما صلة
 الاستشفاق آه قدم هذا الاحتمال لانه لفظ المبادىء المستتبع الاستشفاق في امثال
 هذا المقام وثمة سالم عن الحذف في الكلام قد يقال لا صحة لهذا الاحتمال ففضل
 عن الرجحان والكمال لا يلزم ان يكون كلام الشرح مخالفاً لما في الكتابين المشهورين
 في اللغة لان لفظ من مشتق بين المعنيين على ما نقل عنه فاذا حمل قول من من عليه
 يفهم منه ان المنة مشتقة من من عليه بجلد معني فيلزم ان يكون المنة مصدراً له بكلام
 معنيه وسيجيئ انهما مصدران باحد المعنيين انتهى فيه ان القرينة تختص باحد المعنيين
 على ان لزوم كونها مصدر صريحاً مما يجوز كونها مصدر نوعياً لا صريحاً كما سيجيئ
 فح لا يكون مخالفاً في الكتابين ويقال كمال الاحتمالين المذكورين بعيدان عن الازالة
 اما الاول فلهذا منى على المذهب المرجوح ومحتاج الى طريق الاستدلال لان الثابت
 في المتن معنى المنة والاستشفاق حال اللفظ واما الثاني فلهذا غير متبادر ومحتاج
 الى حذف المضاف واما الاستدلال ايضا فالظان يكون كماله من صفة اخذ والى
 ان المنة الثابتة لا تتأخذ مأخوذة من من عليه ولا غير عليه لان يقال لا يحصل
 الاشارة الى وجه الاستشكال ككثيرا بغير ملزوم لان شدة السؤال تفنى عن
 الاشارة الى وجه الاستشكال انتهى وقد استحسن هذا بان الاحسن بتصوير المعنى و
 تصحيح الالتفات ان المذكور ان يوهى تصحيح اللفظ وتعيين **قوله** او من من الذي
 يستعمل بعينه اشارة بهذا التفسير الى ان قوله عليه الحمد لا يمازى الى استعمال الالكون
 جزء من المشتق منه كما يوهى ظاهراً فان قلت فما الفائدة في ظمير الاستعمال
 الذي يوهى خلاف المثال قلت فائدة الاشارة الى ان المنة المذكورة في المتن

بمشتقة من من الذي يستعمل بلا عاوان كان ظا المتي يوههم ذلك فان المشتقة
 منه هو المن واما البنية فمن مشتقة من من الذي يستعمل **قوله** على حذف المضاف
 انما احتج الى هذا الحذف لان المن مصدر والمصدر ليست بعض من الفعل **قوله** اي من
 يرب منه عليه يقال ليست شمر لم يغير المضاف المحذوف والمصدر على ان يكون المفعول
 بعضا من مصدر من عليه بناه على ان له مصدرين مع انهما سببا للاعتداد ببعضيته
 وبغير من احتمل المذهب الرجوح اشترع ويمكن ان يقال انما لم يعتبره لثلاثه يوتوهم
 ان المنه مختص بكونها مصدرا صرفا بل كان ظا الكلام شاملا لكونها مصدرا متصرفا
 ايضا فم بعضية المنه من باب من عليه لا يحتاج الى بيان فعمل قوله ولفظ من
 مشرطه آه بيان التلا في بعضية ليس على ما ينبغي بل هو اشارة الى تحقيق ما
 نقله في الحاشية متضمنين لبيان اوجه الاشكال الذي ذكره الترتيب قوله وما يقال
 كما يظهر من قوله ومن هذا تحقيق تبين وجه الاشكال **قوله** بين العيين وهي الا
 نعام والامتنان **قوله** بالمعنى الاخيرا لانعام **قوله** وان كان بينهما اي بين
 الكت بين المذكورين وهي الصحيح والمجرب كما مر نوع من لفظة في مع المن الذي هو
 احد المصدرين بل ليس متماخنا فيه لكن لا تضر هذه المخالفة لما نحن فيه من اختصاص
 المنه بمعى الامتنان هذا واعلم انما نقله في الحاشية عن الكت بين المذكورين ليس
 في اشارة الى هذه المخالفة نعم تنسب اليه من اختلفه اخرى وهي هذا المن والمنه
 متشابهان تاج المصادر لكن الظان تاج المصادر ليس لك غير الجمل والصحيح
 فلعل الحق فداظم على حاشية فيها ما ذكره وما دأبنا من تنسب الى الترتيب
 لا يعتمد عليه فان الحق قال في آخر الكتاب اعلم ان ما نقله عن في حاشية
 هذا الشرح لا كانت مغبوظة معتمدا عليها عند التزمنا الا اشارة اليها
 في مواضع ليست عليها المحصولون ويميزها عن غيرها الطالون **قوله** ومن
 هذا التحقيق تبين وجه الاشكال وحاصل التحقيق ان المنه معينين والمنه
 لم يرب مصدرا بطلا معنى بل باحدهما دون الآخر وفيه انما تبين منه وجه

الاشكال وحاصل التحقيق لو بين في المعنى الذي لم يرب المنه مصدره بل ليس
 فليس هذا اسرر لظهور التوسيل للجانة عما في الكت بين وظهور الامر فيها
 ثم ان الغرض من هذا البشاد في ما يمكن ان يوتوهم ههنا من ان يجوز ان يكون
 المنه مصدر المن الذي بمعنى النعم ووجه لا محال الاشكال المذكور اصد قبل لا يخفى
 ان هذا تحقيق لو كان محققا تاما فدفع هذه التوهم وتبين وجه الاشكال اظهر من
 ان لا يخفى لكن في تحقيقه بحيث اذ قد قيل في بعض الحواشي اللوغية في الادب ان المنه تطلق
 على ادبه معان الانعام والامتنان والقطر فاذهب القوة وقد نقل في الترتيب
 ههنا حاشية فارسية وهي المنه والامتنان متشابهان ونعم جاون وتعديان
 بها فمندان منقولان صريحا في عدم تحقيق انته اقول ما نقله بعض الحواشي في انه قد وقع
 في تلك الحاشية بدل المنه المن بدلنا فلم يسبق على الاعنى دلالة يجوز ان يكون المنه الواقعة
 في تلك الحاشية مصدرا نوعيا لا صريحا فيقول هذا الى ما يذكره الحق على ان ما
 ذكر في تلك الحاشية لا يبعد عما ذكر في الكت بين المشهورين المعتمدين كما
 لا يخفى واما ما نقله عن التوهم من افيانه دأبنا من تلاء الحاشية الفارسية هكذا
 المنه والمنه متشابهان فلما اعتمد عليه وايضا لوصح ذلك النقل عن الين لا
 مشا الى المحسوس لا التزامه الا اشارة الى ما نقله عن سابق **قوله** يجوز ان يكون مصدرا
 نوعيا من النوع مع الانعام واعلم ان القاعدة في بناء النوع من مصدر التلا في ان لم يكن
 فيه تاء مجرى النوع على وزن الفعل كالركبة والجلية ولا يحتاج الى وصف وان
 كان فيه التاء فانه مجرى على لفظ المصدر لكن يجب وصفه مشعرا بالنوعية ليس
 عن المصدر كالركبة والهامر والقدرة الباهرة في مصدر من الذي بمعنى النعم من بله تاء
 فالنوع منه مجرى على وزن الفعل كالمئة ولا يحتاج الى وصف بنا على تلك
 القاعدة واما نقل من الترتيب في شرح المشتافية من ان قد لا يكون الفعل
 نوعا كالشدة فانه لا كونها في وزن المصدر لا يدرك على النوع بهذا الوزن
 بل القية الى الحاشية او الوصف كان يقال الشدة اللطيفة فلا يقدح في تلك

القاعدة بديهة هاتك لا يخفى وإنما قيل المنة على الشدة بان يقال ان
 نشره مصدر الشدة والشدة كذلك مصدران ههنا المنة والمنه لا يخفى
 ان يكون الشدة مصدر نوعيا كذلك لا يجوز ان يكون المنة مصدر نوعيا
 فقياسهم مع الفاروق فان الشدة والشدة مصدران الشدة بمعنى واحد
 بخلاف المنة والمنه واما القيل بمصدر من الذي بمعنى امتن فلا يضر فانه يعلم
 المراد بالقرائن الخافية في سائر الالفاظ المشتركة ولعل القينة هي ان لا
 يصح اثبات المنة التي هي مصدر صرف الى الله تعالى ولا ينافي ما سيجي من ان
 يجوز ان يكون المنة غير مذمومة من الله تعالى فانه يحتمل المنة على المصدر الضرف
 والحاصل ان على تقدير كون المنة مذمومة من الله تعالى يحتمل المنة ههنا على المصدر
 النوعي بهذه القرينة وعلى تقدير كونها غير مذمومة من الله تعالى يحتمل المنة على
 المصدر الضرف ويجوز ان يكون القرينة ههنا كهي المقام مقام الحمد فان المنة التي هي
 المصدر الضرف واما جازا ثباته تعالى لا يديم مقام الحمد فالمقام مخصوص بمحور
 فيحمل بهذه القرينة على المصدر النوعي **قوله** لجواز ان يكون آه اشارة الى صحة ما ذكره
 بحسب المعنى كما ان قوله اذ وزن الفعل آه اشارة الى صحة بحسب اللفظ يعني انه
 يجوز ان يكون المنة ههنا مصدر نوعيا من المنه بمعنى الانعام ولا فساد فيه لـ
 من جهة اللفظ كما مر ولا من جهة المعنى ايضا اذ يجوز ان يكون المعنى آه نعم ان المصدر
 النوعي قد يكون للنوع المبرم وقد يكون للنوع المعين على ما ذكره الفاضل العصام
 في شرح الكافية حيث قال وجلس بك الجيم للنوع المبرم فانه بمعنى جلوس
 موصوف بصفة ما عا ما في الرضخ او للنوع المعين فانه بمعنى جلوس معناه لتكلم
 على ما في الجاريد ردي انتهى الا ان كان حمل على النوع المبرم غير مناسب في
 هذا المقام حمل المحسوس على النوع المعين ففسره بقوله اعني النوع الكامل ثم
 ان هذا المعنى مفاد اصل الكلمة ولا ينافي كون اللام الداخلة عليها للجنس
 للاستفراق او للمصدر فانه يجوز ان يحمل على جنسية ذلك النوع او على

الاستفراق

الاستفراق افراده او على المعهود من هذا واما ما قد يقال ان هذا الاحتمال ههنا
 بعيد جدا اذ لا يخطئ بسا احدى من اطلاق المنة كقول كونه مصدرا صافيا ان
 عدم الفساق من جهة المعنى في بادى الرأي فحينئذ المنع ولذا احتجج لا التفسير بقوله
 اعني النوع الكامل على انه يفوت به حسن المقابلة بينه وبين الحمد ففقدت قياس
 الغير على نفسه ان الظاهر ان كل دم المحبة مطابقة الاستدلال فمقابلة في
 المطابقة غير موجبة على ان الفساق في بادى الرأي ليس بمسروب عنه وايضا لا يفوت
 به حسن المقابلة اذا كان لاهل الحمد للمعنى الخارجي كما لا يخفى **قوله** لان المنة بهذا
 المعنى آه هذا دليل لا يثبت الكبري وتقريره هكذا اذا كان اثبت المنة بالمعنى
 المذكور له تعالى فاسد اكان كمال ما يتضمن ذلك الا يثبت فاسد الكبري الا يثبت
 المذكور فاسد فكذلك ما يتضمن ذلك الا يثبت فاسد اكان المنة فظاهرة
 انما يتضمن الفاسد فاسد واما المقدم فانه اذا كانت المنة بالمعنى المذكور صفة
 مذمومة من حيث اعتبارها كان اثباتها له تعالى فاسد الكبري المنة بهذا المعنى صفة مذمومة
 من حيث اعتبارها في الآية الكريمة فاثباتها له تعالى يكون فاسدا كما لا يخفى **قوله** والثاني
 منع الكبري راجع الى دليلك تقرير بينهما ان من المقدمات الدالة راجعة الى المنع
 دليلها حاصله انما انما اذا كانت المنة بالمعنى المذكور صفة مذمومة من حيث اعتبارها
 كان اثباتها له تعالى فاسدا وان يكون فاسدا اذا كان الخطاب عاما لكنه متم ايضا
 لجواز ان يكون مخصوصا بغيره تعالى **قوله** من ان الاول لعل وجه الاولوية على هذا
 النوع هو ان حاصل الجواب الثاني منه لذمومية مطلق المنة يجعل الخطاب
 مخصوصا بغيره تعالى وحاصل الجواب الاول تسليم الذمومية وحق الجواب
 المنع ان يتقدم على التسليم بحسب قانون المناظرة وفيه ان حاصل الجواب الاول
 ايضا من الذمومية مطلق المنة يجعل المذموم من المنة المنع عليه كما لا يخفى
 فحمل على التسليم ثم توهم اولوية التقديم خروج عن الطريق المستقيم
 كما لا يخفى على الظاهر تسليم وتقرر المقام مثل ما قرره المحقق راجع سالم

عن اللام صالح لان يدفع به امثال تلك الموهام فما قد يقال لا يخفى ان هذه الردة
عن المحسني انما تجتهد اذا قرأ الاعتراف المذكور على الوجه الذي قرره ثم سلم
ذلك اليقيني على اساس التقريرات وكلاهما في حيز المنع ليس على ما ينبغي **قوله**
واما اذا كان بمعنى الانشاء اعني انشاء المجد والامتنان فانه ان اراد ان يجمع
انشاء كونه المصناتك انشاء المجد بموجبه انشاء كونه حامدا فلا معنى لكونه مائنا
بالنسبة اليه تعالى وكذا ان اراد ان يجمع انشاءه تعالى مائنا فلا معنى لان انشاء المصن كونه تعالى
مائنا لا يخفى وان اراد ان يجمع انشاءه كونه المصن مائنا كما هو الظاهر من لفظ الامتنان
وحاصله يرجع الى ما ذكره الشيخ بقوله ان المنع عنه من انشاء الامتنان للمنع عليه
فلا يكون ما ذكره وجه آخر قال بعض الافاضل لا يخفى ان هذا الجواب لا يفي بجواب المحسني
ليس جاسما لاداة الشبهة اذ كما ان انشاء الصفة المذمومة له تعالى مذمومة كذلك
انشاء الصفة المذمومة انتج وتلك حمل المادع مع انشاء كونه تعالى مائنا والى اصل
ان السند المذكور ليس مستقيما في حدة ذاته وقد يدفع المنع المذكور بما يقوله ذلك
المجد بحجانه والمنع حقيقة في الاخبار والحقيقة باصروا في الدليل عما من ادعى المجاز
كما سيجي منه في آخر الكتاب **قوله** كما هو الظاهر من جملة الصلوة لان الظاهر جملة
دعائية بطلب الترجمة له عدم وانما قال كما هو الظاهر فانه يمكن ان يقال انما جملة
اخبارية مخبرية بها عن ثبوت الترجمة له عليه السلام والى اصل ان الظاهر
جملة الصلوة انشائية فالظاهر بحكم المقابلة ان يكون جملة الحمد ايضا انشائية
بما يستعمل لفظ الخبر في الانشاء كما في قوله تعالى ادعيتي وضعيتها انشائية
قوله تعالى ادعيتي وهو العظم مني واستعمل التثنية لانه ايضا
دعائية فقط ما قيل ان هذا فيكسر مع الفارقة اذ جملة الصلوة وان كانت
على صورة الاخبار لكنها دعائية والدعاء انشاء خبر ما فيكون انشاء
وجملة الحمد كذلك ضرورة انه لا معنى له عاء الحمد له تعالى وذلك في اوصافها
ليست صورة الانشاء **قوله** لجواز ان يكون المبطل مجموع المن والاذى بان

يعبر العطف قبل الربط وايضا صرحوا بان العطف على مجرور الحرف بلاعادة
الجاء يفيد الاتحاد في الحكم كما ان العطف عليه باعادة الجاء ليفيد استقلال
الحكم فاذا قيل مررت بزيد وبعمرو يفيد ان هناك موقفا من انهما احدهما
بزيد والآخر بعمر وفعلا هذا يفيد الالة الكريمة ان ابطال الواحد يكون
مستبعا عن المن والاذى فيكون السبب مجموعا لا احدهما فلا يدل على
النتج عن المن وحدها الا ان هذين القولين المذكورين ليسا بطلين مع
ان المفسرين قد صرحوا بان المبطل كل واحد منهما لا مجموعهما فلذا باور
الى التسليم ثم ان الماداة يجوز ان يكون المبطل هو مجموع المن والاذى
لا كل واحد منهما فيجوز ان لا يكون للمنع وحده مذموم ما صرح به عن
سواه كما تنبئ به او تنبئ بها فلا يتوقف على هذا الجواب على اعتبار
المن التنبئ به حتى يتحد مع الجواب الذي اشار اليه الشرح في كاشفة كاشفة
شيخ الاسلام **قوله** ولو سلم اي ولو سلم ان المبطل كل واحد منهما
لا مجموعهما فالالة المذكورة لا يدرك ايضا على النتج عن المن وانما يدل عليه ان
لو كان كونه المن مبطلا للصفة يستلزم النتج عنه كونه من ايضا لجواز ان يكون
المن مباحا في نفسه لكنه يبطل عملا آخر بمقارنته لذلك العمل يعني انه يجوز ان يكون
السبب الداعي للابطال هو المقارنة المذكورة لانفس المن من حيث هو وهو
انه يجوز ان يكون المبطل كل واحد منهما لكن لا من حيث ذاتهما بل من حيث المقارنة
فالنتج عن الابطال انما يستلزم النتج عن تلك المقارنة لا عن نفس المن وفيه
ان الظاهر من الالة الكريمة ان السبب الداعي للابطال هو نفس المن وايضا
المن بعد الصدقة يستلزم المقارنة والمقارنة يستلزم الابطال وهو
منته عن الداعي الى المنع عنه لما تقر ان مستلزم المحذور محذور
ولعله لهذا باور الى التسليم بقوله ولو سلم **قوله** ولو سلم اي ولو
سلم ان المبطل هو نفس المن وان الالة الكريمة يدل على النتج عن المن لكن لا

ثم انما لا تدل على الشئ عن المنة مطلقا فان اللازم من تلك الآية الكريمة هو الشئ
عنه بعد العمل المحصور الذي هو الصدقة لا مطلقا فيجوز ان يكون مباحا فيما
لا يكون بور الصدقة فلا اشكال وانما ما قيل ان المنة لا يقع الا بعد الانعام كما
يدل عليه التفسير في الاستقامة في تقدير يجوز كون الشئ عن المنة بعد الصدقة
يكون الاشكال باقيا على حاله فسا فظن فان الكلام فيما يقع بعد الصدقة
وهو نوع مخصوص من انواع الانعام لا فيما يقع بعد الانعام مطلقا وهو
ظ والمحصلة ان يجوز الشئ مخصوص بما في الصدقة فلا غبار عليه من تلك
الحيثية فلا يثبت الاستدلال بالآية المذكورة على ان المنة بالمعنى المذكور مطلقا
صدقة مذمومة من غير ما قيل الظان ان الرد بالصدقة مطلقا لا عطا
والانعام لا الصدقة المصطلح في الشئ محل نظر لا يخفى ثم قال هذا القائل
ثم اعلم انه على تقدير تسليم هذه المنوع بانها مع اسانيدها لا يثبت بها
المطلوب اذ الثابت بها انما هو عدم كون المنة مذمومة ومنهية لا انما صفة
جمله والمقام لكونه مقام الحمد يقتضي ان يكون كذلك لا مجرد ذلك لعدم انتج
وانت خبير بان حاصله عن التخصيص وخارج عن القانون اذ لا يثبت بالمنع
شئ ولا يجيب على المانع اثبات شئ كما تقر في محله بل مجرد تسليم
المنع يلزم الاتهام في مثل هذا المقام ثم الظان ان الاستدلال المذكور من المعترض
انما هو بطريقه انه تدخل في عموم الآية المذكورة الشئ عن كل افراد المنة
والجواب المذكور من ذلك العموم فلا يرد عليه ما قد يقال ان علة ابطال
المنة للصدقة خارجة في جميع الاعمال فانه على تقدير تمامه لا يثبت لذلك
العموم بل هو اذ علة لا جبراه ودعوى الحكم بالقياس فهو مجتهد آخر
قوله قد يدفع الاعتراض اه لا شك ان هذا الدفع جواب بمنع الصفري
فالمناكب ان ياتي في سياق قوله ويمكن منع الصفري بوجه آخر الا انه
لما كان هذا الدفع منقولا عن الغير والجواب ان السابقان من مخترعا

ان يكون

نفر كما يشعرون قوله ويمكن منع الصفري ويمكن منع الكبرى فضلا عنهما وان
ههنا **قوله** واستحقاق المنة اه اشارة الى وجه الدفع بالتقرير المذكور وقوله
مع الاعراض عنها مستدرك ههنا لا مدخل له في عدم المذمومة ولا في دفع
الاعتراض اذ استحقاق المنة بالمعنى الانصاف با فاطمة التعم الجليد
مذموما منهية عنه مطلقا بل المذموم المنهية عنه هو المنة بالفعل لا المنة بالقول
ولا استحقاق المنة بمعنى الانصاف باضافة التعم نعم له مدخل في كون الاستحقاق
المذكور في غاية الكمال فلعل ذكره ههنا توطئة لما سيذكره واشارة الى
جواب سؤال اشارة الى الشئ بما ذكره في الحاشية ههنا في رتبة هذا الجواب و
حاصل ذلك الجواب على افادة المحقق ان استحقاق المنة مطلقا وان كان
متمم لا يلزم مقام الحمد الا انه مع الاعتراض عنها يلزم لكونه في غاية الكمال
وانت خبير بان هذا انما يثبت اذا كان في كلام المصاحفة الى هذا القيد وذلك
محل نظر وما قد يقال انه يستفاد بقوله في حاله خادمة عن الكلام وهي انصاف
تعا بالكمال الذاتي والغنى المطلق ضعيف كل الضعف غير مناسب في المقام
كما لا يخفى على ذوالافهام **قوله** لان المراد باستحقاق المنة الانصاف اه اي المراد به
بطريق استعمال السبب في السبب مجاز لا ليجوز ان هذا بعيد كل البعد
يكاد ان يفهم من الكلام في المقام على ان الانصاف بما يقتضي المذمومة مذموم
ايضا فان المقتضي ملزوم للمقتضي المستلزم لا مجال محال وانما ما قد يقال
في دفع هذا ان المراد هو الانصاف بذات ما يقتضي المنة على تقدير عدم وجود
المانع كما في انفسنا من افاضة التعم الجليل بدون وصف الاقتضا لوجود
مانع منه وهو انصاف تعا بالكمال الذاتي والغنى المطلق لا الانصاف بما
يقتضي المنة بدون ملائمة للاقتضا كما توهم العامة ففكره ان ارادة
المراد هو الانصاف بذات ما يقتضي المنة لولا المانع بدون تحقق وصف
الاقتضا بالفعل كما هو الملائم لسياق كلامه لوقع فيما هو بعذر فان

الانتصاف بذات ما يقتضي الصفة الذمومة لولا المانع لا يلزم مقام الحمد والمج
 ولوبدون الانتصاف بالفعل كما لا يخفى وأن اراد ان المراد هو الانتصاف
 بذات ما يقتضي المنه لولا المانع بدون اعتبار وصف هذا الاقتضاء اصلا
 فغيره لو كان المراد هذا الضاع وصف المنه في الكلام قطعا ولفي عنوان المنه
 لغوا اذ لا يكون ح لهذا العنوان في المعنى القوم مدخل اصلا قال بعض الفضلاء والحق
 في وجه النظر ان يقال ان المراد بالتحقق في المنه الانتصاف بالانعام الذي لو جازت
 المنه على الانعام لمن عليه لا يغيره من الانعامات ولا يتحقق في هذا القول بمضمون
 بل من صفات الكمال على ما لا يخفى فتأمل **قوله** والالكان بطقطعا آه فله
 يصح ان يراد هذا اصلا فهذا الكلام منه اشارة الى وجود القرينة الصارفة عمتا
 يتوهم من التقابل من كون المراد امكان المنه المبني عليه ردائه وقد يقال
 الى التقرير على ان بان مبني كلامه هو هذا التوهم فالواجب عليه بناء على هذا
 المبني ان يرى الجواب المذكور بانه بطقطعا لانه غير ملزم بمقام الحمد والمج
قوله ضرورة ان امكان المحال مع لا يخفى ان المراد بامكان المحال ههنا هو امكان
 المنه وليس مقتضى الشوق والذوق الا فريد عليه ما ورده اكثر الفضلاء ههنا
 ان امكان المحال انما يكون محالا لو كان المحال لازما واما اذا كان محالا
 لغيره كما في نحن فيه فله يكون محالا وهو ظاهر واما كانت المنه محالا بالغير للشي
 الشروع عنها واما في نفسها فلا استحالة فيها انتهى فلا يرفع هذا اليراد
 بما قد يقال من ان المراد بالمحال ههنا هو الانتصاف بالمنه لا المنه نفسها
 وظهر ان انتصاف شي بالمنه محال اذ لا يكون مخالفا بمقتضى الكمال الذاتي والفناء
 المطلق انتهى فانه مخالفا بمقتضى الشوق والذوق فان ادعى ذلك الفناء
 مما يساعده على ان الكلام في المحال لانه واستلزام كمال الانتصاف بالمنه
 مخالفا للكمال الذاتي والفناء المطلق لكونه محلا لنزاه محال نظر لا يخفى **قوله**
 الامتنان والمنه مترادفان اي فله يرد عليه السؤال بانه لا تقابل بين السؤال

والجواب ولابين هذين القولين بل المناسب ان يقول مدفوع بان المنه عند منة المنعم
 منة المنعم عليه هكذا قد يقال لا في لا يندفع به السؤال لعدم المناسب وبانه ذهبا
 الى المفضول عند وجود الفاضل من غير نكته فنقول لاختيار الامتنان اليقين
 في البيان والاحتراز عن شائبة التكرار في القول ولكونه ظاهرا في المعنى المبني
 للمفعول وليكون التغاير في اللفظ والمبنى اشارة الى التغاير في الموق **قوله** كما
 اشاد اليه في اكثر حيث قال الامتنان والمنه مترادفان **قوله** لكن المراد آه اشفا
 الى دفع التوهم النش من الكلام السابق وهو انه لما كان مترادفين لم يكن
 كل منهما منتهيا عنه فكيف يصح سلب النهي عن احدهما ووجه الدفع ان المراد
 بالامتنان ههنا المعنى المبني للمفعول واما المراد بالمنه فهو المعنى المبني
 فلهما وان كانا مترادفين في اصل المعنى لكونهما مختلفين في المعنى المراد ههنا
 فكون احدهما منتهيا لا يقتضي كون الآخر ايضا هذا وانما خبر بان استعمل
 كل من المنه والامتنان بعلى وبدونها لا مدخل لى كونه كل منهما مبني للفاعل
 وبمبنى للمفعول فله وجه لما قيل ههنا بل هو توهم محض من قبيل انساب
 الاعمال **قوله** بقرينة التقابل واضافته الى المنم عليه الظان كذا منهما قرينة
 مستقلة على المعنى الموق واما ما قيل ان الامتنان لو لم يصف المح المنم عليه بل
 الى المنم ايضا كان يقال انتهى عنه هو منة المنم الفلاني لا امتنان المنم
 الآخر فالتقابل موجود مع انه لا يكون قرينة على كون المراد المعنى المبني للمفعول
 ففيه ان الاضافة الى المنم قرينة قوية على كون المراد المعنى المبني للفاعل ومما
 عما كان التقابل قرينة عليه في ذلك لا ينافي كونه قرينة في ذاته الا يرى انه اذا خي
 فطبع كما اذا قيل انتهى عنه هو المنه لا الامتنان يكون التقابل قرينة
 بدهشة ولا مره فتأمل **قوله** وفيه ثانيا عن هذا المعنى كلمة اللزم وو
 وجهه لا بانه ان الفا ان اللزم للخصاص الصفة بالموصوف وظان يكون
 المنم عليه ممنونا بالصفة له سئل لكن محتمل ان يكون كلمة اللزم لاختصاصه

المتعلق بالمتعلق فلم يأتى عن هذا المعنى كلمة الدوم فان كون المنعم عليه ممنونا
وان لم يكن صفة كنهه لمتعلق به ولعله ليردنا قال مع ان كون المنعم عليه آه
هذا وقد يقال ههنا ما لا يليق به الالتفات فلا تلتفت اليه فانه من الضايعة
قوله يستلزم كون المنعم ما تانا وذلك لانه اسم المفعول على وفق قاعدة
الاشتقاق يقتضى فاعلا لانه اسم المفعول وقع عليه فعل الفاعل فلا بد من
فاعل حتى يصير عنه الفعل ويضع عليه فكوا العباد ممنونا من الله تعالى
يستلزم كون تنعم ما تانا عليهم فيعود الى **قوله** المعنى العرفى وهو الذى
يعبر عنه في الفارسية بمسكن وهو اعتراف المنعم عليه بما احسن اليه
بان يقول اى ممنون فلهذا مثله مع ان الامنة عليه من جانب افعلى هذا
يرتفع الاشكال لكن يحتاج الى حمل الدوم على اختصاص المتعلق بالمتعلق وايضا
يرد عليه ان الله بهذا المعنى ليس يتجسس فلهذا يلزم في مقام الحمد الا ان يكون
باعتبار السبب افاضة من المنعم الجليلة التى اقتضت كونه الحامد ممنونا بمنه
المعنى وكمل قوله فتدبر في آخر الحكاية اشارة الى هذا وقال بعض الفضلاء لعل وجهه
هو ان تنج كون المنعم عليه ممنونا بالمعنى العرفى هو استحقاق المعنى التبا فافاضة المنعم
الجليلة فيتم هذا الجواب بما سبق في الحكاية السابقة فيكون تكرار فائدة انتج
فتأمل ويقال ان اشارة الى سؤال وجواب ينظر اشارة السائل الى السؤال فلهذا
ان اعترض المعتز على كلام المصنوع مبنى على ما هو المتبادر من لفظ المنه وهو
كونه بالمعنى البنى للمفاعل ومبنى الجواب المذكور على خلافه ما هو المتبادر منه واما
الجواب فهو ان الجواب ايضا مبنى على ما هو المتبادر فان الله تعالى كان مقارنا
للحمد من جهة الحامد فالتبادر كون المنه ايضا من جهة فيلزم ان يكون المنه با
المعنى البنى للمفعول وايضا المتبادر من معنى العرفى والاستعمال بعد ان صار
بالمعنى البنى للمفعول هو المعنى العرفى لا الاصطلاحى فائتمام تبايد الاصطلاح
في اصطلاح اهل النحو والصرف **قوله** احكم الخطاب تحقيق المقام يستدعى

بسطا في الظاهر ببيان من الحكم والخطاب فاعلم للحكم ثلثة معان نسبة
اصلا الى آخر ايجابا او سلبا وادراك وقوع النسبة او لا وقوعها وخطاب
الله تعالى المتعلق بافعال المطلقين وهو المستعمل بالحكم الشرعى المنقسم الى الايجاب
والتحريم وامثالهما وقد يستعمل الحكم الشرعى فيما خوطب به كالوجوب والحرمة
وامثالهما والخطاب في اللغة توجيه الكلام نحو الغير لا فهمهم ثم نقول الى ما يقع
به الخطاب اى الكلام الموجب الى الغير لا فهمهم وهذا هو الذى قد قيل له الحكم الشرعى
خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المطلقين وهو بهذا المعنى عبارة عن الايجاب
والتحريم وامثالهما كما قالوا وقد يستعمل الخطاب بمعنى ما خوطب به كالوجوب
والحرمة وغيرهما فاذا تدبر هذا فاعلم ان الله كان المتبادر من ظاهر الخطاب في
قول الشرع وايضا الخطاب مخصوصا به هو المعنى الاول من معان الخطاب وهو
المعتبر عنه بنى الخطاب في قول المحققين ان تنقسم آه ولم يعد كونه بمنه المعنى
مخصوصا بغيره تنعم في الجواب لجواز ان يكون حكمة ما تانا وان كان نفخا صرا
كما في قوله تنعم فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر الآية فتدبر
بقوله اى حكم الخطاب مخصوصا به هذا ثم ان الله بالخطاب في هذا التفسير
هو المعنى الاول من معان الخطاب في هذا التفسير هو المعنى الاول من معان
فاضاة الحكم اليه لامية على كل معنى من معانيه الاربعة كما لا يخفى وجملا على المعنى
الثانى والثالث من معان الخطاب وجعل الاضافة بيانية او لامية بمعنى
ان خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المطلقين كالوجوب والحرمة وغيرهما خروج
عن المقام بالكلية من فسر المقام بقوله اى الحكم الذى استفاد من نفس
الخطاب ويثبت به كالوجوب والحرمة وغيرهما مخصوص بغير الله تعالى كما ان
نفس الخطاب المتعلق بافعال المطلقين مخصوص بغيره كما ان تبايد حيث
جعل نفس الخطاب المهر وبعد في كلام الشرع خطاب المتعلق بافعال المطلقين
وجعل كونه مخصوصا بغيره تنعم مستتب ولم يفهم ان المهر بعد هو الخطاب

بالمعنى اللغوي كما أسلفناه لا الخطاب بالمعنى الذي ذكره فانه لو كان الخطاب بذلك
 المعنى مخصوصا بغيره تعالى لم يصح كمالا يخفى على المتأمل بالمتأمل الصادق
 وكذا الشبهة هو كون الخطاب بالمعنى اللغوي مخصوصا بغيره تعالى لكونه بالمعنى
 الذي ذكره مخصوصا بغيره تعالى اعترف به نفس هذا المفسر في بيان فائدة
 التفريق بينه وبينه التفريق بظهوره في وجه آخر في توجيه كلامه ههنا وهو ان يجعل
 الخطاب في قوله بمعنى خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المطلقين فانه بهذا المعنى عبارة عن
 التحريم مثلا سبقنا اذا كان التحريم في الآية المذكورة مخصوصا بغيره تعالى قد
 انرفع السؤال المذكور ووجه الجواب المذكور كما لا يخفى **قوله** ولذا ان يجعل الخطاب
 بالمعنى الحكم الشرعي في ان الخطاب له يحجب جميع الحكم الشرعي في اصطلاح الا
 صوليين وفي اصطلاح غيرهم وقوله كما هو مصطلح الاصوليين غلط واما
 مصطلحهم في الخطاب بمعناه التخياطي نعم جواز بعضهم في تعريف الحكم الشرعي
 بخلافه انه تعالى المتعلق بافعال المطلقين ان يكون الخطاب بمعناه ما هو بحتي ينطبق
 التعريف المذكور على اصطلاح الفقهاء في الحكم الشرعي على ما ثبت بالخطاب كما
 لوجوب والحرمة وغيرهما وهذا لا يقتضي كون الخطاب اصطلاحيا في الحكم الشرعي
 كما لا يخفى والالطاف القيود المذكورة في ذلك لغوي واستدراك غلط ما يقال
 ههنا ان هذا مصطلح الاصوليين بل هو مصطلح الفقهاء الى ان يكون كلام
 المحكي مبنيا على ما وقع بينهم على طريق المسامحة من اطلاق الحكم على الوجوب
 والحرمة وغيرهما او مبنيا على ان الايجاب والوجوب متحدان بالثبات وكذا التحريم
 والحرمة وغيرهما او مبنيا على مصطلح الاصوليين وتعرف الفقه نظر الى ان
 الحكم المأخوذ في تعريفه بمعناه ما حكم به والخطاب العرفي به ذلك الحكم بمعناه
 فخطب به من الوجوب والحرمة وغيرهما انتهى فانظر كيف استدركوا الخطأ
 اصطلاحيا والحكم الشرعي الى الفقهاء وكيف جعلوا قول المحكي كما هو مصطلح
 الاصوليين مبنيا على ما ذكره في المواضع الثلاثة والكل غلط ناشئ عن ذكر العلامة

تفسير

التفتنا ذاتي في التلويح عند تعريف الحكم الشرعي وعن تمثيل المحكي ههنا
 الحكم الشرعي بالوجوب والحرمة فتدبر فلتدبر من الغافلين وقد اجيب
 عن الاعتراض بوجه آخر في جملة المذكورة سبعة احدها ما اشار اليه المحكي
 او لا وهو ان يكون المنية بمعنى الانعام على ان يكون المصدر نفعية والاشارة
 ذكر هي الشئ في اصول الشئ والاشارة الاخر ان اشار اليه الشئ في الحقيقة
 والباقي ان ذكر هي المحكي **قوله** لئلا يقع في الكفران ووقوعها كثيرا في القرآن
 كما هو في سورة الرحمن **قوله** فلا اشكال في اثبات مطلق المنية له تعالى وقد يقال
 يرد على هذا الجواب مثل ما مر من الشئ في الحقيقة من عدم الملازمة بمقام الحمد
 والمدح اقول يمكن ان يقال انه باعتبار غايتها التي هي الشئ ملازمة فانه انعام من
 الانعام وفيه فوائد جملة للمبشرين والمبشرين **قوله** الضمير ما راجع الى الشئ
 عليه السلام او الى الله تعالى واليهما جميعا باعتبار المقدم او مخوذه لكن الاول
 اولى لفظا ومعناه لفظا فلنقرب ذكر الشئ عليه السلام واثارة ذكره تعالى في ضمن
 كاف الخطاب فلا يصلح ان يكون مرجعا للضمير الغائب كما لا يخفى وكونه مقتضى
 الذوق والسوق واما معنى فلان تعظيم شأنه تعالى مندرج في قوله مع بعض النكاح
 السابقة فعلى تقدير رجوع الضمير الى الله تعالى يلزم بالنسبة الى نكته بالتعظيم
 له تعالى التكرار في النكاح وبالنسبة الى نكته التعظيم له عم النقصان ونقل
 عنه في الحاشية ههنا انه يجوز ان يكون وجه الاولوية ان الضمير على تقدير رجوعه
 الى الشئ عدم متضمن للفائدة بين تعظيم الشئ عدم وتعظيم الله تعالى بخلافه
 رجوعه الى الله تعالى انتهى فتأمل **قوله** فائتمرك نكته شرف الشئ عدم آه
 يعني اتمرك ههنا النكته التي هي الشئ من نكاح التقديم مع انه قد
 ذكرها فيما سبق وبهذا النظر الادبناط وخصيص المناط ولا حاجة الى ما
 قد يقال من ان المعنى انه ترك نكته الشرف وقد مر ان كلا منهما نكته مستقلة
 انتهى مع ان فيه ما فيه **قوله** اعني داعي المقابله هذا على تقدير كونه كل منهما

نكتة مستقلة **قوله** اوله جعل التعميم والتشريف نكتة واحدة فذكر احدهما تنفي
 عن الآخر وما ذكرهما معا فيمكن احدهما تفسير الآخر فافهم **قوله**
 وانت تعلم ان التجويد وصنوه الاستغراب ايضا يصح ان يجعل نكتة للتقديم
 ههنا ايضا **قوله** ايضا اي كالتكاثرات المذكورة الشاذة **قوله** وقد عرفت
 ما في فيهما قال في الحمد من النظر وحاصل الكلام انه لم يقل ههنا تأكيد الا
 اختصاصا كما قال في الحمد لان كلام التعريف لا يفيد الاختصاص عند التحقيق كما
 عرفت قال التفاضل سني كلامه ههنا على التحقيق وفيما سبق على المشد
 او اراد بكلمة اللام ههنا لام الملك **قوله** ولما ان نقول اي بعد تسليم افادة التعريف
 الاختصاص **قوله** غير ظاهري لظهوره اصله قبل التاويل ولا بعده لان افادة
 لام التعريف للاختصاص ما يكون بعد تمام مدحها وبتمام مدحها يحصل
 التقدير ويفيد الاختصاص فيكون افادته ان معاكلا لا يخفى بخلاف تأخرها عن افادة
 لام الملك في قوله لك فانه وان لم يكن ظاهرا قبل التاويل لا انه بعده كما بينت المحنة
 هناك **قوله** او الصلوة والتحية الكاملتان ان اراد بهما الافراد الكاملة منهما و
 افراد الصلوة والتحية بالاضافة فيحتاج الى جعل الاضافة للاستغراق حتى يكون الا
 اختصاص حقيقيا فانها اذا جعلت للعهد الخارجي مراد بالتبني عليه السلام لم يكن
 حقيقيا بل يكون اضافيا بالنسبة الى غير الانبياء عليهم السلام كما لا يخفى ولعل
 من قال ان هذا الاختصاص اضافيا كالاختصاص الذي يكون على تقدير كون اللام
 للجنس فعمل حقيقيا غير مناسب حمل الاضافة ايضا على العهد الخارجي فظهر
 ان من قال قول هذا القائل خطأ فاحسن التصويب ان يكون اختصاصها
 بالوصف المذكور له عليه السلام حقيقيا مبني على كون الاضافة للعهد الخارجي
 فيكون هذا الاختصاص بعد هذه الملاحظة حقيقيا اظهر من لا يخفى فقد خطا
 من وجهين وان اراد بهما افراد الفاعل الكامل وهو على ما قيل قولنا اللهم
 صل على سيدنا محمد وعبدك ورسولك النبي الاخير وعلى آله وصحبه وسلم فيجوز

25
 الى جعل الاضافة ايضا للعهد الخارجي فينبغي ان يكون المعهود محمدا والمادة عبارة
 هو الاول **قوله** لو كان كذلك لكانت النكتة مستغراقا لظهور حاله من
 حال المحنة **قوله** فهو اضافي بالقياس الى الكفار سواء كان الاضافة للعهد
 الخارجي او للاستغراق يقال هذا مما لا معنى له في هذا المقام لانه لو كان الاختصاص
 بالقياس الى الكفار ليقضي ان يوجد من يعتقد شركة النبي عليه السلام والكفار
 في الصلوة والتحية او يعتقد انفراد الكفار بهما او يجوز ان يكون الصلوة والتحية
 او يعتقد للتبني عدم الكفار لكن لا يوفق على اليقين فينا في التخصيص لهذا الاعتقاد
 الباطل والتجويد لغير المحل والمقام ليس مقام هذا كما لا يخفى فالاختصاص
 اضافي بالقياس الى غير الانبياء استغراقا وخبر بان مثل ما اراده ههنا
 يراد على ما اختاره ايضا ثم الظان طلب الاختصاص لا يقتضيه ما ذكره وانما
 يقتضيه دعوى الاختصاص والمقام مقام الاول لا الثاني كما اشار اليه المحنتي
 بقوله والطلب لاختصاصه فالابراء ساقط وانما ما قد يقال من ان الظان
 قول المحنتي مبني على كونه الاضافة ايضا للجنس فيندفع الابرار فليس بشيء
 لان مدار ذلك الابرار ليس بالكون للاختصاص اضافيا بالقياس الى الكفار
 ولا مدخل للبنيان المذكور في كمال لا يخفى على ان كون الاضافة للجنس ساقط
 سببه ثم قال هذا القائل كونه الاختصاص اضافيا بالقياس الى
 الكفار مما لا يقبل الصواب سليم بحسب المقام والحق ما ذكره المورد
 اول فلان المقام مقام الصلوة والتحية على نبينا محمد عليه السلام
 وانما ثانيا فلان الاصل في الاضافة للعهد الخارجي وانما ثالث فلورود ذلك
 الابرار استغراقا قول هذا من العجب فان ابتداء البحث يكون للاختصاص
 اضافيا بالقياس الى الكفار رفوذه بانه مما لا يقبل الصواب سليم
 ثم انتقل الى الاضافة فجوز كونها للعهد الحقيقي لما ذكره المورد وباطال
 مما ذكره المحنتي مع انه لا مدخل له في شيء منها كما لا يخفى **قوله** والآي

وان لم يكن اضافيا بل كان حقيقيا فيلزم طلب اختصاص جنس الصلوة
كانت كما مر اولاً بالشيء عدم الجنس البشري عليه السلام اختصاصاً حقيقياً
بالشيء عليه السلام المخصوص والجنس البشري عدم غير مناسبات اذ الوجه الثالث
لغير البشري عدم ايضا من المؤمنين مطلوب وهذا بخلاف طلب اختصاص الصلوة
والنحية الكاملة بالشيء عدم اذ لا يتأسر بذلك على كل التقديرين المذكورين في
الكامر فسقط ما قبل ان الف طلب اختصاص الصلوة والنحية الكاملين ايضا
بالشيء عدم غير مناسب مع انه يجوز في الاحتمال الاول وسقط ايضا ما قد
يقال ان ان اراد ان طلب اختصاص مطلق الترجمة بالشيء عدم غير مناسب
فلم وغير مفيد اذ لا منافاة في طلب الترجمة الى صفة المطلق وان اراد ان طلب
اختصاص الترجمة الى صفة المعبر عنها بلفظ الصلوة بعدم غير مناسب فليس
غير صحيح لكونه مخالفا لما تقدم ومن ان الصلوة بالاصالة لا يجوز بغير
الانبياء عدم وسيجي عنه في آخر كلامه **قوله** ولو كانت لك استغراق انما لم يتفرض
لكونها للجنس فان الاضافة سقط ههنا اذ الصلوة انما يكون على الافراد لا على
الجنس والحقيقة كما لا يخفى **قوله** ففيه نظر لعدم اشارة الى ما في الشرطين اللذين
ذكرهما هذا القائل اما الاول فلهذا مجزوء كونه الاضافة للعهد الخ برجي لا يستلزم
كون الاختصاص منافيا وانما يستلزم لو كانت اللزوم للجنس او للاستغراق
واما اذا كانت هي ايضا للعهد الخ برجي فلهذا اشار الى المحيى انما بقوله ان
الاختصاص ههنا آه فتأمل واما الثاني فلهذا مجزوء كونه للاضافة لك استغراق
لا يستلزم كون الاختصاص حقيقيا وانما يستلزم ان لو كان اللزوم للعهد
الخ برجي كما اشار اليه ايضا في القول المذكور واما اذا كانت هي
ايضا لك استغراق او للجنس فلهذا اشار اليه في كلية قوله ولو كانت
للجنس فهو مناف وذلك لان بعض افراد الصلوة وهو الصلوة
بالثبوت يجوز لغير الانبياء عدم عندهم كما هو المقرر في كتبهم

وايضا كون الاضافة للاستغراق ينشأ عن كون الاختصاص حقيقيا على
كل تقدير من تقادير الامة فاء المعج يكوم ههنا الصلوة الكاملة او جنس
الصلوة او كل فرد من افرادها مقصود على كل فرد من افراد الشيء عدم قصرا
حقيقيا وانت خبير بان اختصاص الصلوة بواحد من الانبياء عدم
اختصاصا حقيقيا ينشأ في بنو امية الاخر منهم فضله عن اختصاصه بذلك
الاخر ايضا والمفروض ذلك والحاصل ان ههنا شبه احتمالات ممكنة الازالة
كون اللزوم للعهد والاضافة للاستغراق وكونهما للعهد وكون الله للجنس
والاضافة للعهد ولك الاستغراق وكون الله لك الاستغراق والاضافة للعهد
وكونهما لك الاستغراق فالاختصاص في الاول حقيقي ان اراد بالصلوة الصلوة
بالاصالة وفي الثاني ايضا ان اراد بها الفرد الواحد منها كما اشار اليه في
البوابة ايضا في **قوله** ايضا اي كماله الحمد **قوله** ويجوز ان يكون اشارة
الى كنه التعظيم والشرف فسقط بالثبوت الى الله تعالى ويجوز ان يكون
اشارة الى هذا والى خلاصة قوله اللانقبحا لهما جميعا واشاد بهذا
العنوان الى بعد هذا الاستعمال عن عبادة الشركان الظالمين من قوله
بعض الثقات السابقة مع بعض نفى الثقات السابقة فادرج خلاصة
بعض خلاصة الظالمين من ان ادراج خلاصة هذه القول ليس
اولى من ادراج قوله للتعظيم والشرف فان خلاصتها ايضا وهي كون
التقديم للتعظيم المقدم وكسوفه يمكن ان يندرج ههنا ايضا مع ان قوله
تعظيم لشيء انما يشعر بعدم ادراجها ثم ان خلاصة ذلك القول
ان اللانقبحا لهما المعظم اسم الفاعل ان يلاحظ المعظم اسم المفعول
اولا فكما ان الله تعالى تعظيم ههنا بان يحمده فكذلك الشيء عدم
ههنا معظم بان يصلى عليه فقوله يعني ان اللانقبحا لهما المصل
ليس تفسير الخلاصة اذ لا يصلح ذلك لان يكون خلاصة قوله

الاثني عشر مجال الحامد آه وهو ظاهري وهو تصوير للمعنى الحاصل ههنا
 اخذ من الخلاصة المذكورة واتم ترك تغيير الخلاصة اعني دأ على ظهور
 فيما ذكره **قوله** فالمسند لكونه مستند على النبي عم الذي هو المصلي
 عليه **سحق** التقديم للتبعية على هذه الكيفية كما ان المسند في جملة
 الحمد لكونه مستند على الحمد **سحق** التقديم للتبعية على تلك الكيفية **قوله**
 ان الاثني عشر مجال العابد لا يخفى ان هذه احق من الاول بان يكون خلاصة
 للقول المذكور واطهر خصوصاً بعد ملاحظة قول الشافعي في الكاشية
 هناك ان يدعى قوله عم الاحسان ان تعبد الله كأنك تراه الخ
 وان كان الاول أمراً للمقام ولعل لهذا قال بعض الفقهاء هذا اول ولذا
 ترك الاحتمال وورد بصفة النفع هذا ومن لم يثبت قال بعيد
 ولذا عسوان بذلك الدال على الضعف **قوله** ليستضمن الصلوة على آل
 واصحابه فيه انه ان ارادنا يتضمن الصلوة عليهم بحيث يكون تلك
 الصلوة جزءاً من الكتاب فهو غير مسلم وان ارادنا يتضمن الصلوة
 عليهم مطلق فهو غير مفيد اذا الكلام في الصلوة التي يكون جزءاً
 خارجاً من الكتاب كيشير اليه كلمة بالاداء والافعال لصلوة الفل
 القلبية بل الكسائية ايضاً يمكن ان يوجد ههنا وان ارادنا بمجده
 هذه الاشارة بشرط الصلوة ففساده اظهر من ان يخفى
قوله لانه دحمة للعالمين في ان هذا الدليل لا يدك على المدعى فانه دحمة
 خاصة وهذه عامة على هذه لودك لدك على ان الصلوة عليه لم يتضمن
 الصلوة على الكفار ايضاً فانه دحمة للعالمين كافة لا للمؤمنين خاصة
 ولعل لهذا الزايراً قال بعض الافاضل هذا الوجه على تقدير صحة
 لا يدفع الاولوية فافهم **قوله** وعلى آل واصحابه الاول ان يقول
 وعلى آل واصحابه ذوي الشفوس الزكية فافهم **قوله** لكن تركه بمنزلة

قوله آه فيه ان كونه بمنزلة هذا القول لا ينبغي لوكان هذا القول يؤدي
 مؤدى المتروك وكان ايضاً كل ما بمنزلة الشيء يقوم مقام ذلك
 الشيء في جميع الاحكام وليس كذلك كما لا يخفى وبهذا سقط ما
 قد يقال من انه لما كان تركه بمنزلة ومبنى هذه الرسالة في كل شيء
 على التزموز والاشارة كما ان تركه مناسبات دون الاختصاص فافهم
 الاولوية للدراة ففيرة بالمبالغة فلا يرد ما قيل من انه يستلزم
 التزل ولو سلم فلا يدفع الاولوية انتهى بر ما ذكره هذا القائل من
 قيل الاعتذار بعد ما عظم من القباحة ثم لا يخفى ان الراد ان الصلوة على
 النبي عم يتضمن الصلوة على آل واصحابه ويخرج المصلي بمجده الصلوة
 عليه عم عن عبادة الصلوة عليهم ويكفي في التوسل لهم اليه عم فلا يرد
 عليه ما قيل انه لو كان الامركه كوزم التكرار في صورة الايمان بالصلوة
 عليهم ايضاً كما هو الطريق المشهور ولزم التسوية في الصلوة بين النبي
 عم ووجه وغيره ولزم ايضاً التسوية بينهم وبين غيرهم من المؤمنين
 ولزم قوايت الغرض من الصلوة عليهم وهو التوسل بهم الى النبي عم في وصول
 النفع اليه على ما قالوا والكوازم كلها باطله انتهى ولا يرد ايضاً ما يقال انه
 يلزم على ما ذكره ان ينزل الرحمه الثالثة على النبي عم عليهم ايضاً مع ان الرحمه
 الثالثة على النبي عم لم تكن امكن وان لم يكن نزولها على غيره ويلزم ان
 يكون الصلوة عليهم بالاصالة لا بالتبعية والاداء فافهم **قوله** يحمل لنا
 اي يحمل المناظره المسحوق عنها في هذا الكتاب وهو المناظره في مقابلة
 الثقل والذعوى كما لا يخفى فلا يرد عليه انه يجوز ان يتعلق مطلقاً بالواحدة
 بالتعريف ايضاً من غير اعتبار الحكم من التعريف على ما افاده السيد الشريف
قوله وتنبه على ان المواخذة الظان ما لهما التنبه والتعجبين
 السابق واحد وانما اني به الاشارة الى ان المواخذة وان وردت

في بعض المواضع مجسبة الظاهر على غير الخبر كالمقول مثله لكن يجب ان يتوجه
 الى الكلام ويرجع اليه بحسب المثال وقد يقال انما اني به لادشادة الى ان المحل
 القريب للمناظرة في الحقيقة ليس نفس الكلام فهو الشبهة الثانية الواقعة فيه
 وفيه تأمل **قوله** واما الاول آه امانا ان المواخضة انما يتوجه بالاطلاق
 الخبر اذا كان القائل نافلا فلهذا المواخضة اما ان يتعلق بالمنقول واما
 ان يتعلق بنفس النقل وهي جملة خبرية لكن لا شيء من المواخضة يتعلق بها
 لمنقول اذ المنقول محكي محض ولا شيء من محكي محض يتعلق به المواخضة كما
 ينبغي فينتج لا شيء من المنقول يتعلق به المواخضة وينبغي ان قولنا لا
 شيء من المواخضة يتعلق بالمنقول وهو المطاوعة اذا انتفى المقدم ثبتت
 الثاني وهو ان المواخضة انما يتعلق بنفس النقل وهي جملة خبرية فجملة
 صفري ونظم كبرى سمد الحصول وهي قولنا كل ما يتعلق بنفس النقل
 وهي جملة خبرية انما يتوجه الى الكلام الخبري ينتج ان المواخضة انما يتوجه
 الى الكلام الخبري اذا كان القائل نافلا وهو اصل المطاوعة **قوله** فالخصيص
 بالخبري غير مناسب اي تخصيص المنقول بالخبري بتقييد الكلام به غير
 مناسب فانه اذا قيد الكلام به لم يتم تخصيص المنقول به ويحتمل ان يكون المراد
 تخصيص بالخبري غير مناسب لانه يلزم منه تخصيص المنقول ايضا وهو
 غير مناسب ويحتمل ان يكون المعنى تخصيص طلب التقييد بالخبري بتقييد
 الكلام به غير مناسب فانه على تقدير التقييد المذكور يلزم تخصيص الطلب
 بالخبري فالاول انشيب بقول المحكي فيها بعد فلا يلزم التخصيص والثاني
 اوفق للمقام والثالث استمر الكلام القائل على ما نقله المحكي الفاضل
 وقد يقال المناسب بقوله لا يخص في الكلام الخبري فيما سبق ان يقال
 ههنا فالاختصاص بالخبري واختصاره فيه يدل قوله بالتخصيص
 بالخبري انتهى وانت خبير بان المناكبة ههنا اصلها بحسب المعنى هو

على جعل التخصيص بالكلام بالخبري للاعتراض على اختصاصه بالخبري
 في نفسه واختصاره فيه وذلك ان المقول لا يحصل بان يقول اختصاصه بالخبري
 واختصاره فيه وذلك ان المقول لا يحصل غير مناسب بل لا معنى لهذا القول
 في نفسه فضلا عن ان يكون مناسباً ههنا نعم الاختصاص ولا يخص من
 باب واحد لكنه لا يستدعي ذلك ان يذكر احدهما عند ذكر الآخر وان لم
 يتعلق به عرض يوافق المعنى المذكور لا يخفى ثم المراد بالتخصيص هو التخصيص
 لا التخصيص الحصري اذ اللازم هو الاول دون الثاني ولعله لاجل ذلك قال غير
 مناسب ولم يقل غير صحيح **قوله** ففيه ان هذا القول اعني قوله بالتخصيص بالخبري
 غير مناسب انما يعم ههنا ان لم يلزم من التقييد المذكور تخصيص المنقول بالخبري
 لكنه مهم وانما يلزم اذا كان قوله نافلا بمعنى نافلا كما لا يخفى واما اذا كان بمعنى نافلا
 فيه فلا يلزم التخصيص فلا يتم القول المذكور اي لا يلزم تخصيص المنقول بالذكر
 بمجرد تقييد الكلام بالخبري اذا كان المعنى نافلا فيه فان ذلك الكلام يكون عابثا
 عن مجموع النقل والمنقول كما يلزم من كون مجموعهما خبريا كون المنقول خبريا
 وبهذا التفسير سقط ما قد يقال من ان هذا منع لزوم التخصيص فالتاسان
 يقول ففيه هذا انما يلزم اذا كان **قوله** او مدعي آه استطراد **قوله** ولا يخرج
 منه آه ذكر هذا بعد قوله فلا يلزم التخصيص لدفع التوهم ان عدم لزوم التخصيص
 بالخبري بمجرد التجاوز الى بعض الصور من صور المنقول فانه لا يدفع ح القول
 المنقول **قوله** بل فيه اعني تقييد الكلام بالخبري ففيه ما فيه فتأمل **قوله** وانت تعلم
 آه اشادة الى ترجيح المعنى الثاني حتى يتم المراد المذكور **قوله** لان المدعي آه
 لا يخفى ان هذا الدليل لا يستلزم المدعي وهو ظاهر من المعنى الثاني وانما
 يستلزم ففي المعنى الاول ولا يلزم منه اظهر في الثاني الكثرة الا ان يدعي
 ان المعنى ههنا منحصر في هذين المذكورين فاذا انتفى احدهما تعين الآخر
 اذا كان قوله او مدعي بمعنى او مدعي لزم ان يكون المدعي نفس الكلام

لكن الذي لا يكون نفس الكلام فلا يكون قوله او مدعيها بمعنى او مدعيها لشيئين كونه
 او مدعيها في ذلك الكلام في قوله والمنقول قد يكونه ردا وقبولا فتأمل ههنا
 بحث وهو انما يسمى التذييل المذكور اذا اريد بالكلام اللفظي واما اذا اريد
 الكلام الشفوي والاعم منهما فلا يمكن ان يخفى الا ان يقال ان التبادلهما
 هو اللفظي بقي ههنا تقديم بيان قوله او مدعيها مع ان ذكره استلزامه
 على انه مؤخر في كلام المض **قوله** كما قال به هذا الفاعل حيث قال والآظهر
 في قوله او مدعيها ومدعيها لان الفاصلة لم يعمد في شئ الترتيب
 فافيد ان هذا القول مستفاد من قوله لانه اي الكلام المذكور في قول
 المر هو المنقول والمدعي ليس على ما ينبغي ثم لا يخفى ان حمل مثال الكلام
 على الترتيب ليس من حملي على الشفوي والفاعل المذكور قال به ايضا كما اشرفنا
 اليه بقي ان الترتيب لا يقتضي الحصر كما يشير اليه فالاول ان يقول على ان الظاهر
 ان مثال الكلام تقسيم الكلام الى المنقول والمدعي كما قال به هذا الفاعل فتدبر
قوله لم يكن الترتيب حاصرا فيه ان الترتيب لا يجب ان يكون حاصرا بل يكفي في منع
 الجمع كما لا يخفى على ان الترتيب غير حاصر على تقييد الكلام الخبري ايضا
 فان من الكلام الخبري ما ليس منقول ولا مدعي كالكلام الخبري البديهي
 الجلي الغير المنقول فانه ليس مدعي على ما يجي والكلام الثائم والسامعي و
 الشدء والوهم على ما صرح به الشفوي في المطول **قوله** الغير المنقول صفة
 لكل من الثلاثة المذكورة ولم يذكر كونها غير مدعاة مع انه لا بد منها ايضا
 ههنا تطبيق المثال للمثال لظهور ان شيئا من المذكور لا يصلح
 ان يكون مدعي **قوله** فالتقيد احسن قال بعض الافاضل ههنا مبني على ان
 يكون كلام الثائم والشاهي والشك خير مع انه خير على ما صرح به
 الشفوي في المطول وقد يقال المراد من الكلام ههنا هو الكلام
 الصام بطريق القصد والاختيار فكلام الشاهي والثائم خارج عن

المقام انتهى وانت خبير بان كلام الشك صادرة عنه بالقصد والاختيار
 وهو محل بالانحصار فاذا ذكره من الاعتذار لا يكون حاسما للمواد
 الا نظار وعلى ان الشك ان قال في قبيل البلب الاول من شرح الشك
 لانهم ان القصد والشعور مدخل في خبرية الكلام فان قول المجنون والثائم
 او الشاهي زيد قائم بكلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا تعرف بينهما
 واسطة **قوله** من وجوه قال بعض الافاضل الظان الجميع منطقي وادريه وجها
 احدهما عدم ورود ما في سياق العلوة والثاني التنبه على محل المناظرة
 ولا تظن ان التنبه على ان الموازنة انما يتوجه الى الكلام الخبري وجه ثالث
 اذ مورد التبيين بمحل المناظرة واحد بناء على قوله بل فيه تنبيه على محل
 المناظرة تامة انتهى ويقال بل هو نوعان من الوجوه الاشارة الى ان تافده
 ومدعيها بمعنى ناقلة فيه ومدعيها فيه والى ان المدعي لا يكون الا معنى الكلام والمنقول
 قد يكون معنى الكلام وانت خبير بان ارشاد التقييد المذكور الى هذين المعنيين
 محل نظر خصوصا المعنى الثاني فلحق ان الجميع منطقي كما ذكره في بعض الافاضل
 لا مخوي وانما اختار لفظ الجمع ليفيد مبالغة في الرد على زعمه صاحب
 ما يقال فتأمل **قوله** نعم لو حمل الكلام الظاهر لا مدخل لهذا الحمل في هذا المقام
قوله ثم بهذا التقييد انما يحتاج اليه بالنظر الى حاصرية الترتيب والافالاه
 حجاج ثابت بالنسبة الى الترتيب المذكور سابقا سواء حملت كلمة اذ على الكلية
 او على الاهمال ولعله لهذا قيل انما لا يحتاج الى هذا التقييد على تقدير الجزئية
 اي لو فهم من الجزئية جزئية الكلام وهو **قوله** انما يحتاج اليه اذ كانت
 آه نقل عنه ههنا انه لو حمل كلمة اذ الاهمال لم يحتاج الى التقييد اصلا سواء
 حملت كلمة ان على الكلية او على الاهمال فليتأمل **قوله** ان يحمل الكلام على
 الكلية انما ان يحمل اذ على معنى الكلية او بحمل على الاهمال ثم جملة المعنى على الكلية
 بناء على ما صرح به الشيخ **قوله** ممدد العلوم كلياً اعترض عليه بانه

مناف القول المنطقيين ان الرملة في قوة الجزئية تناهيا واضحا وجيب بان هذا
 في المسائل وقول المنطقيين في الدلالة وانه مسائل بعض العلوم مقدمات
 لدلائل بعض اخر كالرسمية للحساب والهيئة والتوفيق بينهما ان الفقيه
 الرملة بالنظر الى انفسها في قوة الجزئية واما بالنظر الى خارج فكونها مستقلة علم
 وكدالة دليل على كونها كلية فيكون كلية اهل فيها سواء الطلي تسامحا اقول
 لانافات بين القولين اصل فان كون الرملة في قوة الجزئية بموج انهما متكافئان
 على ما صرح به واذ كان لا ينافي في كونها كلية في بعض المواضع لا يخفى **قوله** كما اشار
 اليه ان هذا التقييد يحتاج الى آخر الكلام **قوله** وهو العلوم الكلية قد يقال بقاء
 من ان مسائل الكلية لا يكون الا كلية وهو المشهور بين الجمهور لكنه منقوض
 بقولهم الرملة موجودة في مسائل المغلوبة والماد بعض الموجودات
 كما قلنا الفاضل الذي عن بعض اقوالنا ينقض بهذا القول ذلك المس
 المستفاد اذا كان المراد ان هذه الرملة جزئية كما هو الباطن لا يراد لكنه محتمل
 ان يكون بيان المثال كما قال بعض المحققين عند القول يعني تقييد الموجود ببقوة الهيئة
 يمكن حمل الهيئة على كل افراد الموضوع كان يقال كل موجود جوهرى هو
 محل الجوهرى اخر هيولى فيكون كلية كسائر مسائل العلوم لكن ما لها بعض
 الموجود هيولى لا يقال قال ذلك الفاضل في نقل عن ابي الفاضل فعلى هذا
 يلزم استعمال القضية الجزئية في العلوم مع انهم ذكروا ان الرملة في قوة الكلية
 لتلك يلزم استعمال الجزئية في العلوم لاننا نقول هذا الكلام تختل ببعض لكنه
 غير واقع كما لا يخفى على من تتبع العلوم انتهى فهذا نص في كون الماد
 انما جزئية لاننا نقول هذا القول انما يكون نصا في ذلك الماد اذا كان
 المشار اليه بقوله هذا الكلام قوله ان الرملة في العلوم في قوة الكلية واما
 اذا كان المشار اليه قوله من مسائل المغلوبة والماد بعض الموجودات هيولى
 كما قال به بعض الافاضل هناك فلا بد ان يكون نصا في ذلك كما لا يخفى على ان

هذا القول قد نقله الفاضل الذي عن الغير تصاحب البيت يدري ما في
 البيت فاما قلت قد نقل عن ذلك الفاضل ايضا قال مسعود السرواني في
 حواشي حاشية المطالع ان مسائل العلوم قد يكون جزئية وقد يكون شخصية وما
 يقال ان رملة العلوم كلييات فهو مبني على الاغلب قلت قد قيل ان هذا ناش
 عن النظر الى ما يقال في علم الآله والطلام الواجب الوجود كذا مع ان واجب
 ذات مستحصصة منحصرة في الخارج في فرد وعن الغفلة عن ان القضية المستعملة
 في العلوم الحقيقية الشاملة موضوعها الماد الحقيقية الممكنة او لاخر فقط والمحال
 ان تكون رملة العلوم كلييات من نقل عن ديسر المقول ومقدور الاعداد
 حتى صارت مشهورا بين الانام فلو وجده بعبء الطلام ثم انه قال الفاضل
 العصام في شرح الكافية انه لا فائدة في ايراد حكم الرملة في العلوم ولون في غير
 الحكمين لا فائدة في ايراد الحكم المطلق غير الذات اذ لا نفع فيه للمتكلم **هذا قول**
 بل هو اشارة الى حمية هي جزء الفن فيه ان ارادته اشارة الى حمية
 كلية هي جزء الفن كما يشير اليه قوله ليكون موافقا لما هو المقصود ففي اشارة
 هذه الرملة الى تلك الكلية نظر لا يخفى وان ارادته اشارة الى حمية رملة هي
 جزء الفن فيعود المحذور المذكور وما قيل ان تلك الحمية بطريق الاشارة لا بطريق
 العبارة فلا عبرة بها ليس شي كما لا يخفى **قوله** لا حاجة الى هذا التقييد هذه
 العبارة مع انهما غير موجود في كلام القائل وهو العصام غير واقف بموقف
 كما لا يخفى على ان ما ذكره من الدلائل انما يدل على انه غير مكسب لا على انه من لا حاجة
 اليه كما يظهر ببياننا قبل وما قد يقال انه يدل على انه غير صحيح فعدم الحاجة
 كناية عن عدم الصحة لانه ما ليس بصحيح ليس يحتاج اليه ليس بصحيح فان كونه الموجب
 على الخصم هو طلب الصحة مطلقا لا يستلزم عدم الصحة في التقييد بل يستلزم القصور
 في البناء وهو ليس بغير مكسب فافهم **قوله** الا ان المناظرة آه انش
 كما هو المشهور في الموضوعين
 وبين هذا الفاضل وقوله
 لا حاجة اليه بين الشيخ

فدفعنا لكونه كذا في آخر الحاشية من قوله لكن يومئذ عدم التقييد قوله في طلب الصحة
 أه قوله فالتقييد بما ولى أمنا فلا ودلان المدافع ليست نصا في المنهج إلا أن المتبادر
 منهما أن يكون بطريق المنهج والدفع بطريق الخطا أن كانا طلبا لا بد أن يكونا الطلب من
 المنهج قطعك نقل عن الحاشية ههنا فمذا سقط ما قيل من أن المناسبات يقول
 فالتقييد واجب وأما ما يقال أنه قال أو لا قال المعنى على ذلك بابر التقييد
 لفعل أو لم يبر فإنه أي بر التقييد وذكر في اللفظ أنه يبرز ولم يذكر في اللفظ
 أن قوله أو لا بالنظر إلى ذكر في اللفظ ففقد النزاع إنما هو في التقييد مع لفظ التقييد
 لفظا لا محققا **قوله** وذلك أي ولو في التقييد على تقدير التعريف الأول وعدم
 أولوية على تقدير التعريف الثاني ثابت محقق لا الموقاة **قوله** ولا يخفى أن طلب الخصم مع
 قال بعض الأفاضل في العبارة أن يقول أن طلب الخصم صحة النقل بنفسه من طرق
 المناظرة بالمعنى الثاني وليس منها بالمعنى الأول مع كذا لا يخفى على من لا ادعى روية باسم الكلام
 انتهى وقد يقال أنه إنما اختار هذا الاستدلال بعدد من طرق المناظرة وعدم اعتبار لانه منتهى
 على التعريف الغير العنبري الحق عندى أن من لم يعلم لا يرضى أن يكون الطلب المذكور من الطرق لانه
 في الحقيقة من قبل الاستدلال لا يعنى فاما **قوله** فيه أنه إن أراد أنه حاصله أن أراد من العلم في
 الموضوعين المطلوبين في قولنا لا بد أن يكونا معلومة فطلبها بالبيان من التقييد بذلك
 مستلزم لكن التقييد قاصرة أو يفهم من أن يكون الصحة معلومة بالعلم لا يطلبها لا بد أن لا
 فديكون الطلب غير كافي مع انتفاء العلم اليقيني أيضا ويمكن أن يجاب عنه بأن اختيار الشك
 فان كان لا بد من التقييد فطلبها لا يليق وذلك لأن هذا القول ليس بالتقييد المذكور
 ههنا بالطلب المذكور لانه لو لم يقبل كما المعنى كما كانت الصحة معلومة فطلبها لا يليق لكن النقل بطريق
 أمنا بالطلب المذكور لانه لو لم يقبل كما المعنى كما كانت الصحة معلومة فطلبها لا يليق لكن النقل بطريق
 وقد أجيب باختيار الثاني أيضا بأنه إذا كانا معلومة فطلبها لا يليق فطلبها لا يليق
 علمنا جازما أو لم يكن كما كانت معلومة أو مظنونة عما نشأ عنها الطلب على ما يقتضيه التقييد
 المحقق وانما هو المطلوب اليقيني

للخصم

للخصم ظنا وكانت الصحة بنظره لا يمكن تحصيل العلم بها لا ظنا كان نقل الخبر الثابت
 بخبر واحد فانه لا يمكن تحصيل العلم بصحة الاضافا للطلب ان كان التحصيل اليقيني فليس
 في الوسخ وان كان التحصيل الظن فالمفروض ان حاصله من قبل فلا يليق الطلب بعدوان
 اذ ان له الطلب على بعض التقادير فهو مستلزم لكنه غير مفيد اذا الكلام ههنا ليس على
 تقدير كون المستدكية فيثبت وجب ما قال بعض الأفاضل من أن المطلوب محقق وأما قوله
 وأما كون الطلب يقينيا أه فلعلى وجه ما قال بعض الأفاضل من أن عبارة عن المنقول أو الكلام
 في صحة النقل لا في صحة المنقول ففي صورة وجود العلم الظني بصحة النقل أي تأثير كونه
 المنقول يقينيا أي من المطالب اليقيني في لياقته مطلب النقل لتحصيل اليقيني بصحة وكذا
 في صورة انتفاء العلم اليقيني بصحة النقل أي تأثير كونه المنقول ظنيا أي من المطالب
 الظني في عدم لياقته مطلب صحة النقل لتحصيل العلم اليقيني بها انتهى فحينئذ المطلوب ههنا
 بمعنى المطالب بعبارة من العلم بصحة النقل لانه المنقول في صورة وجود العلم الظني بها
 لا يكون طلبا غير لايق إذا كان المطالب هو العلم اليقيني بها كما اعترف به هذا القاص ويخفى غير
 لايق إذا كان المطالب هو العلم الظني بها على أن صحة النقل قد يكون من المطالب اليقيني وقد
 يكون من الظني كاستدنا اليه **قوله** اللهم إلا أن يراد العلم المناسب للمطل استدنا هذا
 ليس المشورة للعلم فان لفظ العلم يطلق في المستشور على ثلثة معان أحدها مطلق
 الادال الذي هو بيع التصديق والثاق مطلق التصديق الذي يتناول اليقيني
 وغيره والثالث التصديق اليقيني على ما في شرح السعدي بل المتعارفانه مشتركة
 بين الحصول العقلي وبين التصديق اليقيني لا غير على ما في حاشية اللوغية هي المتبادر
 من عند المطلق هو المعنى الأخير كما صرح به بعض الأفاضل الشبهة وأما المعنى المذكور
 ههنا فاما استيفاد منه بمعونة القرائن والخطاب فلذا قال اللهم لضيق الجواب وأيضا
 برده على هذا أيضا مثل ما يرد على الشك الأول من التردد بان يقال لا نسهم
 أن الصحة لو كانت معلومة بالعلم المناسب للمطل لا يليق طلبها بحال المناظر من
 حيث هو مناظر لجواز أن يكون العلم بها ضعيفا مثل أن يكون بالبيان والمطل

قويا مثل ان يكون بالعلم كما ينبغي في قصه ابراهيم عليه السلام فظهر فساد ما قيل ان
التصديق بالعلم ليس لضعف الجواب بل لضعف قبل المتكلم انتهى فبان القلب للمصدر
بالمكذوب واما ما يقال انما صحت لانه على تقدير اعادة هذا العلم لم يبق لقوله ان لم يكن معلوما
على كونه مع ان مسمى العلوم كذا فكيف هذه الارادة لا ينال في كماله لا يخفى
انما قال يلى ولم يبق لا يصح اشارة الجواب سوال مقدر تقديره ان طلب الصفة المعلومة ما لا
يصح لانه يورث الى تحصيل العلم فقول لا يلى دور ان يقال لا يصح بطا شفا واصل
الصفة فانه انما الجواب بان طلب الصفة المعلومة انما يورث الى تحصيل الحاصل لوجوب
ان يكون طلب الصفة المعلومة ذلك الطلب لتحصيل العلم بالصفة لكنه معجوز ان يكون
طلب الصفة المعلومة لا يخفى ان التحصيل العلم بما في ذلك الطلب ولا يورث الى تحصيل
الحاصل فاصل الصفة ثابت وحاصل فذا قال لا يلى ولم يبق لا يصح ومن هذا التقدير يتقضى
بمعنى ما ذكره بعض الافاضل هنا حيث قال وهذا الظاهر يتصور في اذ كانت الصفة معلومة
علما ظاهريا فطلب الصفة من التاقل ينظر هل التاقل نقل عن الجزم لينقل الظن علما او نقلا
عن الظن ايضا وبما ذكرنا ظاهرا ان ما ذكره من كونه تطويلا مستغنى عن ليس علم ما ينبغي
انتهى يعني ان هذا الطلب قد يكون في ضمن هذه التصورة مع انه ليس تطويلا مستغنى عن ذلك فيه
احتمال نقلا للظن الى العلم قوله لكنه تطويل على اطلاقه لا على ما ينبغي وبفساد ما اورده
على هذا الفاضل من ان المراد بالعلم هنا هو العلم المناسب للمطلب فلهذا ذكره ووجه
الفتا وهو ان طلب الصفة المعلومة فيما نحن فيه ليس يكون لتحصيل العلم والالزم تحصيل
الحاصل المؤدى الى عدم الصفة بما يكون المجزء الامتناع فلا يتم فيكون المراد بالعلم هو العلم
لناسب للمطلب لا يخفى في الصورة التي ذكرها ذلك الفاضل بطلب الصفة المعلومة من
الامتناع لا تحصيل العلم اليقيني الا انه في احتمال ان ينقل الظن الى العلم في غاية الامر ومن
العجب ما قيل ان المراد من طلب الصفة المعلومة هنا ان يكون العلم الثاني من جنس العلم الاول
او ظاهريا او يقينيا كيف ولو كان المراد بالعلم الثاني ما يكون مغايرا للاول في الظن
واليقيني لكان طلب الصفة المعلومة مناسبا بحال المناظر وبما قد تاملت في

ذكره ذلك الفاضل انتهى فتفضل ويقلد يجوز ان يكون طلب الصفة المعلومة لامتثال الخصم لانه
هو متنى يعرف حتى يصح المناظرة ولا يعتد بعين الام لا وهذا مما لا يعتد بتطويله وانما التطويل
ما يكون امتناع الطالب ليعلم ان علمه هو مطابقا لافعلي هذا قول المحقق لانه
تطويل ليس على ما ينبغي فبره على ان طلب الصفة المعلومة لهذا الامتناع ان المقصود اظلال
الصواب مما يليق انتهى فتأمل قوله وهذا لا يستلزم تعدد العلة الغائية اشارة
الى رفع ما يتوهمه هنا من انه لا يجوز طلب الصفة المعلومة للامتناع المذكور اذ يستلزم
ذلك تعدد العلة الغائية وحاصل الدفع انما لان علمه هذا الاستلزام وانما يستلزم
لو كان الامتناع المذكور ايضا غائية لكنه ليس كذلك فانه انما يكون علة غائية لو كان
باعثا مستقلا لكنه لم ايضا هذا قوله وفيه نقل عن وجه النظر ان لانه ان طلب
الصفة المعلومة لتحصيل العلم بها بطر فمتعددة غير مناسبة في مقام المناظرة
ويؤيد قول ابراهيم عليه السلام ولكن ليطنن قلبي كما لا يخفى على سلف قلب
او القى الشيع وهو سيد انتهى وقد يقال ان الصفة النقل ان لو كانت معلومة بالعلم
اليقيني مثلا فطلب تلك الصفة من فخر ليحصل اليقين من جهة اخرى وان كان صحيحا
في نقلة العلم اخبر من علم واحد انه غير مناسب ههنا لما في شأبه تحصيل
الحاصل لان كل واحد منهما من واد واحدا لا يورث الى توضيح الاوفا فيهما لا
فائدة يعتد بها بخلاف ما في قصه ابراهيم عليه السلام لان الاول يلى والثاني
عيا في ولي السببان كالعيان على ان قوله عليه السلام ليس في مقام المناظرة كما
صرح به بعض الافاضل ولعل ما ذكرنا وجه النظر الى مورد بقوله فالنظر فلا تقف
اقول فيه يجوز ان يتفاوت العلمان فيما نحن بصدده ايضا بالعيا والبيان
فله يورث الى توضيح الا زمان كما لا يخفى على اهل العرفان ويجوز ان يكون قوله
فله تقفل اشارة الى هذا وقيل وجه النظر ان العلم الحاصل باحد الطرفين غير
العلم الحاصل باخر شخصا او وصفا فعند العلم باحد الطرفين الجمل باق
من جهة ما يستحصل بالآخر فيكون الطلب لتحصيل العلم المحمول فلا معنى لقوله بانه غير
يستحصل

مناسب في مقام المناظرة وقوله فالنظر اشارة الى ما قيل في مناد ان ذلك من اجتناب
ويجوز ان يكون اشارة الى قوله فيما يجيء عند تعريف التلبيس والقول بانه يستلزم العلم
بالمطبوحة اخرى وهو محمول بذلة الوجه غير ظاهر فت **قوله** واما ان كان المراد
عليها الصحة الموافقة للمناظرة ولا يخفى ان المراد بالموافقة للمناظرة هو الموافقة لما في الغرض وان
هذه الموافقة لا يستلزم اليقظة لوجودها بدو ذلك في الصور بين الشاقيين فانها
وان كانت موافقين للمناظرة في الغرض لكنها ليس بالمتعين لاشتمالها على التطويل
المتقني عنه في المناظرة فلا وجه لما قيل من انه ان اراد بالموافقة الموافقة لثبوت فلا
وجه للتعميم المذكور وان اراد به الموافقة في الجهد وهي حاصلة في الصور بين المذكورين ايضا
فجعلها غير متعين غير لا نقبل هو محتمل **قوله** فان قلت لانها هذا المراد على التلبيس
المذكور عن المدونة في قولنا انما ابوكا كانت معلومة لا يليق طلبها قالوا في تقديم هذا
النيح الاقل المشار اليه بقوله وهما وعد غداه بل الا في ايراد في القول السابق
كما لا يخفى وما قيل ان قدم لا قولنا فيمن الاحتمال والنعيم المراد من الطالب المذكور
في كلام المصنف لا يخفى في العليل **قوله** كونها معلومة له في اعتقاده اه ان الجواب **قوله**
لا يطابق السؤال مبني السؤال انما هو عدم وجود العلم بالعلم وقت الطلب بناء على التلبيس
كما هو صريح منطوقه وصرح مفهوم ما ذكره في سياق العدة سواء كان المراد بكو: الصحة
معلومة له في نفسه الامر وفي اعتقاده الظاهر وعنده ما كان في نفسه الامر ايضا اولولا
يخفى ان هذا الجواب لا يطابق ذلك السؤال ولا يستلزم وجود العلم بالعلم وقت الطلب ويجوز
للسائل ان يقول يجوز ان يكون الصحة معلومة في اعتقاده لكن لم يكن له علم بالعلم وقت الطلب
بناء على انه هو لم يلق به الظاهر **قوله** غير لا نق قال بعض الافاضل ذكر التلياقة
للمشاكله والاف الظلال يمكن الابعاد التوجه والالتفات الى المطاف مما انتهى
وانت خبير بان التوجه والالتفات الى المطاف التوجه والالتفات الى الوجدان لتعدد
الادعان فعدم الامكان في الاول لا يستلزم عدم الامكان في الثاني ولعل
الثاني في آخر الحاشية اشارة الى هذه فاما **قوله** فطعي الحصول بطلان كون العلم

بالعلم بعد التوجه والالتفات الى الوجدان فطعي الحصول في حيد المنع عند انه هو لا يتم
في العلوم النظرية والعلوم الغير اللونية ولذا قال قال ما قالوا انتهى وقد يقال يمكن
توجيه كلامهم بان مرادهم من قولهم والعلم بعد التوجه التام والالتفات الكامل
فطعي الحصول فعلى هذا لا يتوجه عليهم هذا المنع كما لا يخفى انتهى وانت خبير بان
هذا ايضا على كونه في حيد المنع **قوله** من ان يجوز ان يكون غرض المناظرة اظهار التصويب
مع شيء آخر قد يقال ما في شرح الادب المسعودي وليس هذا بل هو ان يجوز ان يكون
غرض المناظرة شيئا آخر مع اظهار التصويب وبينهما فرق ظاهر في كونه اشارة بيته
الى ان اظهار التصويب غرض اصلي والشيء الآخر غرضي على ما يشهد به كلمة مع
فد فسأ في هذا التعدد فالمراد المذكور سابقا عند اصدا انتهى وفيه ان كلمة مع ليست
نصا في اصلية ما اضيف اليه وتسمية ما ذكرته على ان مدار الزد المذكور انما هو على
كون الشيء الآخر وايضا غرض في الشيء المسعودي من الكلام المذكور في ما اوردته على تيم
المناظرة من انه قد يكون الغرض من جانب الخصم كقولنا تغليب الخصم خاصة والزاد فلو كان
مراده ما ذكره هذا القائل لم يكن كلامه هذا حاسي لما ذكره الكاشان لا يخفى **قوله** با
لمعنى المقهرنا متعلق بالتعد لا بالضمير المضار اليه اي بالمنع المق بالتعد ههنا الحق
امتناع تعدد العدة الغاية والمراد من ذلك المنع هو كون كل واحد من الامرين على حدة با
على اقسام الفاعل يعني ان تعددها بمعنى ان كل واحد من الامرين باعث على الاقدام يستلزم
توارد العلتين اهلا بمعنى مجموع الامرين باعث فانه لا تعدد في الحقيقة للعدة الغاية
فلا يستلزم بل العلة الغاية حانما هو مجموع الامرين معا يظهر ما قلنا من نظر في
كلام الشيخ فيما نفرد ههنا ففي كلام المحققين من كلام الشيخ فيما قد يقال ههنا ان
ان يقول وتعددها بهذا المعنى كما قال فيما سياتي الا انه عدل عنه ههنا لسأ
يمكن ان يمنع الاستلزام مستندا بجواز عدم كونه ذلك المعنى مقصودا ههنا انتهى
ضبط ضبط عنوان **قوله** ان اراداه يعني انه يجوز ان اراد بالباعث في تعريف
العدة الغاية الباعث المستقر في الباعثية فلهذا صحت البناء المذكور فانه انما

يصح ان لو كان كل غرض علة غائية بهذا المعنى اي معنى الباعث المستقل لكنه ممنه فافترض
اعتم من ذلك فان قلنا معاً دير هذا المنع منا ولما صرحوا به من ان الفرض والعلة الغائية
متحدان بالذات فختلفا بالاعتبار قلنا يجوز ان يكون المراد من العلة الغائية التي متحد
بالغرض ذاتا ما يكون اعتم من المستقل في الباعث **قوله** فلهذا ان تعدد العلة الغائية
بهذا المعنى من الباعث المستقل في الباعث يستلزم توارد العلتين المستقلتين لجواز ان
يكون كل واحد من العلتين الغائيتين واحدهما باعثا غير مستقل فلا يلزم توارد
العلتين المستقلتين ضرورة ان كل واحد من العلتين الغائيتين مع سائر العلل لا يكون
علة مستقلة **قوله** اللهم ان ان يقال لا يمكن ان يكون هذا الجواب تغيير البناء السابق
يعني ان بناءه ليس على امتناع تعدد العلة الغائية وان كان محتملا لما اشار اليه في الحاشية
لورد والابرار المذكور عليه بوجه التبادر من كون الشيء غرضاً فافترضنا منه ان يكون
مستقلاً به فاذا كان اظهار الصواب غرضاً مستقلاً لا يجوز ان يكون شيئاً آخر غرضاً
معاً مستقلاً ولا غير مستقل ويجوز ان يكون اخبار الشئ الاول من الترتيب يعني ان المراد
هو الباعث المستقل لكن المراد من الفرض ايضا ههنا هو الفرض المستقل بناء على التبادر
فيكون كل غرض علة غائية بذلك المعنى فيصح البناء على امتناع التعدد هذا **قوله** وايضا آه اي
ويرد عليه ايضا ان تعدد العلة آه **قوله** اذا لم يكن مدخلية العلة الغائية اي مدخلية جنسيتها
او كل فرد من افرادها على سبيل الجنس والاستفراق والتفصيل مدخلية كل واحد من العلتين الغائيتين
تقصير بل هو محلي للامام كما لا يخفى على ذوق الفاهم **قوله** لجواز ان يكون العلة الغائية
شرطاً للمعلول ايضا في يجوز ان يكون كل واحد من العلتين الغائيتين شرطا ايضا ولما
كان ههنا مظنة ان يقال لا وجود العلة الغائية متوخرة عن وجود المعلول فكيف
يجوز ان يكون شرطاً للمعلول اجاب عنه في الحاشية ههنا حيث قال اي تصور العلة
الغائية ضرورة ان علقتها انما هي باعتبار التصور ولا شدة ان تصور العلة الغائية
يجوز ان يكون شرطاً للمعلول وان لم يجوز ان يكون نفس شرطه انتهي وبعده في نظرنا
العلة الغائية ما يكون مؤثرا في مؤثرية الفاعل المؤثر في وجود المعلول والشرط ما لا

34
يكون مؤثرا اصلا كما لا يخفى على من تتبع كلامهم فالتأثير وعدمه امران متنافيان
لا يجتمعان فلا يجوز ان يكون الشيء الواحد علة غائية وشرطا للمعلول الواحد اللهم
ان يقال كل واحد من العلتين كافيه في التأثير في مؤثرية المؤثر فانهما اعتبار مؤثرة
في المؤثرية فالأخر لا يكون مؤثرة فيجوز ان يكون شرطاً للمعلول فافهم للبقا قال
الشامسي في تصور العلة الغائية لا شهورها والقصر الحصولها وان كان
مما يغاير شعور الحكماء لكنه لا يبعد ان يكون من هذا باب الاصول لانا نقول
ذلك في مجرى الشبهة والاصطلاح ولا تأثير له فيما نحن بصدده كما لا يخفى هذا
ويقال في تقرير هذا المقام فيجوز ان يكون كل واحدة من العلتين الغائيتين شرطا
للآخر والآخر شرطاً بها انتهى وانما خبرنا ان هذا التقرير مع كونه مخالفا للصريح
كلام المحقق فاسد ونفاه لا يتصور بين الشيئين كون كل منهما شرطا للآخر والآخر
مشرطا به لا يستلزم توقف الشيء على نفسه وحيث انما يلزم تعاد العلةين آه وذلك
لانا اذا اعتبرنا احد العلتين الغائيتين من حيث انها علة غائية مع سائر العلل والشرط
والمفروض ان العلة الغائية الاخرى من جملة الشرط حصل ههنا بناء على الاعتبار
المذكور علة مستقلة واذا لاحظنا ايضا العلة الغائية الاخرى من حيث انها
علة غائية مع سائر العلل والشرط والمفروض ان العلة الغائية الاولى ايضا من
جملة الشرط حصل ههنا بناء على هذه الملاحظة علة مستقلة اخرى لكن
التغاير بينهما وبين الاول اعتباري لا ذاتي كما لا يخفى **قوله** فكان في بعض
عبادة الحاشية اشارة الى ما ذكرنا ولعل المراد ببعض عبارة الحاشية قوله ان هذا
مبنى هو عدم جواز تعدد العلة الغائية وقوله فلهذا ضعف القول اعني اول الحاشية
واخرها والمراد بقوله ما ذكرنا ما ذكره من الابرار برهانه فان هذين القولين شديدا
لاذلة الابرار واما الاول فلا معنى له ان هذا مبني على ان ثم والافلا ففيه
نوع ايماء الى ان دليل عدم الجواز محمول وهذا القدر كاف في الاشارة واما
الثاني فلهذا نسبة الضعف الى القولين في الاصححة وصحة استدعي عدم

صحة ما ذكرنا وكون الدليل المذكور مدخول هذا في قول الحكيم المنقولة فان كان
الباعث مجموع الامرين معا فهو غايته لكل واحد منهما وان كان واحد
منهما فقط كذلك فهو الغاية لا غير لاستداده ايضا الحماة كونه من منع الشرط
الثاني من شئ الترتيب كما لا يخفى **قوله** الثاني ان يقول بالاول ولعل وجهه ما ذكره
العصام من ان اوالفاصل لم ينعقد في بيان شئ الترتيب **قوله** للاستداده الى
منع الجمع بين مقدمة المتصلين يعني انه لو اخذت من هذين المقدمتين قضية شرطية
منفصلة لكانت تلك المنفصلة مانعة للجمع فلا يتوهم ان منع الجمع انما يكون بين
طرف شرطية واحدة لا بين طرف من شرطية وبين طرف من شرطية اخرى كما ههنا
ثم ان لم يجعل كلمة اولاد انفصال الحقيقي بينهما لعدم التناهي في الكثرة بل بوجوب
بينهما وان قيد الكلام في قول المصنف اقلت بكلام بالخبري كالبدوي في الظاهر
التقدير فان القائل لا يكون مدعي عند الشك المحسوس في كونه **قوله** والكلام الثاني هو ان
والسواء والاشكال والواهم والمجنون فانه وان كان كل واحد منهما كلاما خبريا
على ما صرح به التفتنا في في المطول لكن القائل به ليس باقل ولا مدعي كما لا يخفى
لا يقال هذا الكلام من المحسوس فينا في مكسب منه في توجيه تقييد الكلام بالخبري فان الظاهر
من كلامه هناك ان الكلام الخبري منصرف في التقدير المدعي لا نأقول كلامه هناك
مبني على ما هو المشهور وعلى ما ذهب اليه القائل المذكور وههنا مبني على التحقيق
فهذا التقدير والتوفيق ظاهر ان لا ما قد يقال في دفع المناقاة بين كلام المحسوس
ان كلام ههنا مبني على اطلاق الكلام في قوله اقلت بكلام وههنا على تقييده
بالخبري وهو منصرف في النقل والدعوى اذا المراد من الكلام الكلام الصادر بالقصد
والاختيار فكلام التام والساهي خارج عن المقام هذا وان خبري بان بناء
كلام المحسوس ههنا مبني على الاطلاق خارج عن الساق فلماذا في على انه ليس المقصد
والشعور مدخل في خبرية الكلام كما صرح به التفتنا في على ان هذا القول
غير جاسم لمادة الاشكال **قوله** المتصلين المذكورين احديهما قول المصنف ان

كنت ناقلا في طلب الصحة وثانيهما ان كنت مدعي في طلب الدليل الذي اشار اليه
بقوله او مدعي في الدليل فاما الكلام اذا قلت بكلام فاما ان يكون ناقلا واما
ان يكون مدعي فاما ان كنت ناقلا في طلب الصحة وان كنت مدعي في طلب الدليل فقول
المذكورين مبني على التعليل وعلى ان المقدس في حكم المذكور فلا يرد عليه ان المذكورين
في الاوطاس كدون الثانية **قوله** لان انفصال الحقيقة كالحقيقي كما هو الظاهر منه **قوله**
ليس شئ لانه لا منافاة بينهما في الصدق فانه يمكن تقدير الكلام اذا قلت بكلام
فاما ان يكون ان كنت ناقلا في طلب الصحة واما ان يكون ان كنت مدعي في طلب
فيكون منفصل مركبة من متصليين كقولنا اما ان يكون ان كانت الشهادة موجودة فالتشهاد
موجود واما ان يكون ان كانت الشهادة لم يكن التشهاد موجودا فجميع الكلام
ح اذا قلت بكلام فاما ان يكون كذلك ناقلا فله مستلزم بطلب الصحة وان يكون كذلك
مدعي مستلزم لطلب الدليل ومن البين انه لا منافاة بين هذين الاستزامين
لتحقيقهما معا فلا انفصال وهذا التقدير ظهر ان ما يقال في بناء عدم خبرية ما يتوهم
اذ لم يعبر عن انفصال بين المتصلين **قوله** بدو هو ناسخ عن الجهر فان الانفصال بين بينهما
من اشهر مسائل المنطق وكذا ما قبل لان الانفصال انما يتوهم بين الطرفين اطرافا خبريا
وهما في حكم المفرد والقضية المذكوران ليسا كذلك فلا معنى لاعتباره فيهما
استثنى فان القضية المذكورين تكونان شرطية كما لا يخفى وقد اورد من قال
لان تصديق المتصلين لا يتوقف على صدق مقدمة منهما فيمكن ان انصا معا وان
اخطا في قول مع كلمة اوله تدخل ظاهره لا بين مقدمتين **قوله** بحسب الظاهر ان قال
كذلك لانه محتمل ان يكون مراد المتوهم من الانفصال منع الخلق لان انفصال الحقيقي
فان الانفصال مشترك بين الاقسام الثلاثة وان كان المتبادر هو الحقيقي فعلى
هذا يصح ما ذكره ايضا فان بين المتصلين من خلوبين على انحصار الكلام والخبر
في المنقول والمدعي واما ما قد يقال لانه محتمل ان يكون كلام المتوهم على حذف المضارف
او لان انفصال بين مقدمتي هاتين المتصلين وهو كلام صحيح على تقدير انحصار الكلام

بالخبر في القول والدعوى فتفسر وكذا ما ذكره بعض الفضلاء من انه يجوز ان يكون
 مراد المتوهم ما ذكره المحقق يعني بان يراد بالانفصال صنع الحج وبقدر المضاف
قوله فيه محتمل وجه المحتمل ان المتبادر من الاشارة ان يكون في النظر بين المقام اعظم
 منها ومن البديهي ان يكون عليه قوله انما الدليل والنبية وكذا المتبادر منه هو اليجاه
 وتتم اعم يقولون فصل في اثبات كذا وبفسر ون بقرولهم اي في اثبات نبوة والارجاء
 ليس له ههنا فليس هو من المقدور البشرية فالرأيه ههنا هو بين النبوة اما
 بالدليل او التعريف ان كان خلاف المتبادر المستعمل في اللفظ في غير معناه
 المتبادر كما مر في المحقق في حاشية الترتيب **قوله** ان كان ضروري يخفى انما اشار بالثبوت
 او مدار البحث ههنا **قوله** وما يقال القائل هو العصام في شرح هذه الرسالة فانه
 يفسر الدعوى بمن يفيد آية ثم قال من نصير نفسه لاثبات الحكم تفسير للمعنى في هذه البحث
 فتفسير الدعوى بما فسر المعنى محتاج الى مصرف فقوله المحقق من ان الظاهر مستفاد
 من قوله محتاج الى مصرف كما لا يخفى فلا يتوهم ان هذا النقل غير مطابق للنقل عنه
قوله يفيد مطابق الشبه للواقع لما كان ظاهر هذا التفسير مخالفا بما يفهم من التعريف المشهور
 للخبير اعني ما يحتمل الصدق والكذب فان المفهوم من ان الخبير من يفيد الحكم مطلقا
 فكذلك الذي لا من يفيد مطابقة الحكم للواقع اعترض عنه بعض الافاضل وقال واذ لا
 لما تقر ان مدلول الخبر انما هو الصدق وانما الكذب فاحتمل عقلي فكل خبر يفيد
 ان الشبه النبي في كلامه مطابقة للواقع انتهى وبهذا الاعتذار انه في ما قيل ان
 ظاهر التفسير لا يشمل الكذب بخلاف ما ذكره الشافعي وقديرا هذا الاعتذار **قوله**
 على تقدير لزوم ليس شي براهونا شئ من عدم الفرق بين الدعوى وصورة الخبر
 ولو كان الامر كما ذكره لزم ما في مرتفع مقوله طلب الدليل واقامة من المستدل
 اذ يكفي ان يقول في جواب الظاهر ان هذه الدعوى صادقة لان مدلول الخبر
 هو الصدق وبطلان ظاهر من ان يخفى وبالحجج مفاسده اكثر من ان يحصى انتهى
 وانما خبر بان ما ذكره بعض الافاضل حق لا يجوز حجة ولا نقص فضلا عن

ظهور

ظهور البطلان وقد استوفى بين الشك اذا في اول البطلان من شرح التخصيص وما زعمه
 من كونه نكاشا عن عدم الفرق بين صورة الدعوى وصورة الخبر انما من جهة العام
 على انه لو ثبت الفرق بينهما لزم عدم اختصاص الكلام بالخبرة في النقل والدعوى مع ان
 ادعاءه فيما مضى وقوله ان مدلول الخبر هو الصدق ولا يدل على ادعاءه ولا يستلزم
 اياه بل هو ناشئ من عدم الفرق بين صدق في الواقع وبين كونه مدلول هو الصدق
 فان الصدق والخبر انما هو مطابق حكمه للواقع ومدلولات الالفاظ قد لا تنطبق الواقع
قوله لان المتبادر آية ان المتبادر منه بحسب العرف هو هذا المعنى لا من يفيد الحكم مطلقا
 كما فعمه هذا القائل فالشعبي في المتبادر من المفرد فلا يكون في التفسير براهنا
 القدر من الوجه كاف في تخصيص التفسير كما خصص الشافعي فلا يحتاج تفسيره
 الى مصرف كما لا يخفى **قوله** على ان تعميم التفسير من يفيد مطابقة الحكم مطلقا
 سواء كان محتاجا الى الدليل او التنبية او غيرهما كما المصحح او لم يكن محتاجا
 واستوفى اصلا كما انه ينافي ما هو المتبادر من المفرد ينافي ما هو المراد من هذا
 المقام ايضا وهو كون المدعى مباينا للثاقل ليحسن التقابل وذلك لان التعميم
 المذكور يستلزم كون المدعى اعظم من الثاقل ومحتمل ان يكون المعنى ان المتبادر
 ليس ما ذكره سلمنا ان هذا القدر غير كاف في تخصيص التفسير لكن التعميم
 ينافي ما هو المراد ههنا فالاول يفيد في المقام والثاني اشنع في الالتزام ووجه ذلك
 الاستلزام ظاهرا فان الثاقل وان لم يكن من يفيد الحكم محتاجا الى الدليل او التنبية
 الا انه ممن يفيد الحكم المحتاج الى المصحح ولا يبطله الصحة فلو عجم التفسير كما عجمه ذلك
 القائل لصدق على ان في ايضا كما لا يخفى ولا يحسن التقابل بينهما هذا واما ما
 قد يقال في وجه الاستلزام ان الاحتراز عن الثاقل باحد القيدين اذ لا يثبت ان
 الثاقل من حيث انه ثاقل من قوله لا بالدليل ولا بالتنبية فلو عجم الحكم للبديهي
 القائل يفيد مطابقة الشبه للواقع نعم الثاقل اذا كان الحكم المنقول بديهي
 ظاهرا انتهى فيخرج عن المقام كل الخروج فان الكلام ههنا في عموم

التفسير المذكور للثاني باعتبار نقله لا باعتبار منقوله كما لا يخفى بل لو كان الراد
 كما ذكره لكان الايراد مشتركاً للورد وبين التسمية والتخصيص ايضاً يمكن ان يقال بعم
 الثاني اذا كان الحكم المنقول نظرياً او بدرياً خفياً وكذا ما قيل ان هذا الاستزام
 ان كان مبتدئاً على ان المنقولات كلها بدري او لا لا يختص في انفسها شي باصلا
 فتعريف الحكم بحيث يشمل البدري الجلي يلزم ذلك وهو هو البطلان لان بعضها
 في نفسها بدري خفي او بعضها نظري وهو هو وان كان مبتدئاً على ان كلها من حيث
 انما منقولاً مع قطع النظر عن كونها في انفسها منقسمة الى الاقسام الثلاثة بدريية لا
 يحتاج من تلك الجيف الى شي واحد وبالشعير يلزم ذلك فيكون عليه غير متبادر من
 العبارة اذ المتبادر منها بدريية الحكم بقسميه ونظرية بالنظر الى المنقول من
 غير ملحوظ حيث ان النقل انتهى فانما ترى خارج عن المقام ثم اجاب لفاصل الاول من
 العلوية المذكورة حيث قال يمكن الجواب بوجهين احدهما ان الراد من النسبية من
 يفيد النسبة المنقول ليست كذلك وثانيهما ان المقام الفان مجرد عز والفاصل المنقول
 الى فاصله من غير قصدا فاده مطابقة نسبة المنقول للواقع والالكان مدعي ان انتهى وقد
 قيل بعض المحشي وهو بوجه الاخر من المصدين والحال انه مبني على الضلال القديم
 كما لا يخفى على القبل السليم فكلهم كثر دوران الرخي من غير حـ ولا دقيق او كثر
 كثر وقبشيت بك حشيش ودقيق **قوله** وح لا يحسن التقابل انما قال لا
 يحسن ولم يقل لا يجوز او ما يؤيد مؤداه لانه يمكن ان يراد من المدعي غير الثاني
 على ما نقر من انه اذا قوبل العام بالخاص يرد بما عدا الخاص وهذا ولا تلتفت الى
 غيرهما مما قيل في المقام **قوله** لا يختلج في وهما اي لا يختلج في وهما
 بمجرد النظر في ظاهر قول المص من قوله او مدعيه فالتكثير من قبيل العطف اي عدم
 عطف شيئين بحرف واحد على معول عاملين مختلفين بان يكون قوله او
 مدعيه عطفاً على قوله ناقلاً وقوله فالتكثير عطف على قوله الصحة فان
 الاول معول كان والثاني ليطل وهما عاملان مختلفان حيث كان الاول

ناصبا والثاني رافعا فيكون هذا عطفاً على معول عاملين مختلفين والمقدم
 من المعولين غير مجرور بل هو منصوب فلا يصح هذا العطف على مذهب الجبرود
 بل يحتاج الى حمل على المذهب الغير المنصور المحبوق هذا العطف مطلقاً وان لم يتقدم
 المجرور **قوله** لان قوله فالتكثير اه علة لعدم الاختلاج يعني انه ليس عطفاً على قوله
 الصحة كما هو المستفاد من الظاهر بتقدير في طلب الدليل في نظم الجلال بقريية
 ما في المعطوف عليه كما اشار اليه الشرح في الشرح وهذا غير ما قالوا ان المذكور في
 المعطوف عليه فهو غير مقدم في المعطوف ايضاً كما لا يخفى وان كان مقتضى تقديره يطلب
 في نظم الكلام لا يكفي في المقام ولا يسميه المرام لا يلزم منه ان لا يكون في الكلام عطف شيئين
 بل لا بد من تقدير ان كنت مدعيه في طلب الدليل فليس هنالك عطف شيئين على شيئين
 بل عطف جملة على جملة وما قيل ان اعتبار التقدير في قوله فالتكثير فقط كما في
 في المؤول الحاجة فيه او اعتبار تقدير في قوله او مدعيه ايضاً بل هو محمول على العطف
 من غير تقدير فالمراد من الجملة المعطوفة في قوله بل عطف جملة على جملة هي قوله او
 مدعيه في طلب الدليل ومن المعطوف عليها هي قوله ناقلاً في طلب الصحة انتهى
 ليس ما ينبغي بل هو من قبيل عطف شيئين على شيئين ايضاً ولقد اصاب بعض الافاضل
 حيث قال ان المحشي سماح في العبارة اعتمد على ظهور القرينة بالتقدير بتقدير ان
 كنت مدعيه في طلب الدليل انتهى وهما دغفة وهما ان المهر وهما هو العطف
 على شيئين بعاطف واحد وهو مفقود ههنا فان كلمة او لعطف قوله او مدعيه
 على قوله ناقلاً والفا في قوله فالتكثير لعطف الدليل على الصحة فتدبر **قوله** ويؤيده
 انما قال يؤيده ولم يقيد بل عليه فان كلمة الفا يحتمل ان يكون مودده للتكرير
 للتظير كما قالوا في امثالها فلا يرد عليه ان الناس بان يقول ويدل عليه بل ويؤيده
 ولم يصح يدل لم يحجج على انه يجوز ان يكون من قبيل الاكتفاء بقدر الكفاية كما قد يقال
قوله اي فلا يليق ان يطلب الدليل قبل في بحث اذا الدليل هو المركبة من قضيتين للثاني
 الى محمول نظري بنا في التفسير بعدم اللاتق الشرح بالصحة بل هو انما يقتضي

الناضج الحرك
احد

التفسير بعدم الصحة وهو ظاهر ايضا يلزم استدراك قوله ولا بد ان يلاحظ آه
 على هذا التفسير المراد من ان تلك الملاحظة والعطف الشعور بالمغايرة
 ايضا يقتضي التفسير بعدم الصحة انتهى وفي نظرنا ما اولا فلا بد ان الدليل المذكور لا
 يقتضي التفسير بعدم الصحة اذ يصح ان يكون ذلك الطلب لا متحيا للموقف اظهر
 المتوجب والتخصيص العلم بطرق متعددة كما مر وانما ثانيا فلا بد ان هذا التفسير
 الاستدلال المذكور لجوان ان يكون قوله ولا بد ان يلاحظ آه لتعريف هذا المراد و
 وتفسيره على انه لو كان الامر كما ذكره هذا القائل لزم ان يكون بين كلامه المتناقض
 حيث حكمه ولا بعدم صحة الطلب وثانيا بعد التناقض الشعور بالصحة وانما ما قد يقال في
 رة البحث من ان موضوع الحاشية هو تصوير حاصل المعنى في هذا المقام بعد ملاحظة ما مر وان
 ليقتضيه من عند نفسه بل هو مأخوذ من قول الش ولا بد ان يلاحظ في الصالح للزاد
 كما يظهر بالمثل **قوله** ولا بد ان يلاحظ ههنا ايضا مثل ما مر فيه نظرا انه انما يدل
 عليه ان لو كان المراد بملاحظة مثل ما مر انه اذا كان المتبع بغيره او نظريا معلوما فطلب
 الدليل لا يليق بحال المناظر من حيث هو مناظر لان غرض اظهار الصواب كما هو المنقول
 عند والمماثل لما مر فلا يدل عليه كما لا يخفى **قوله** ووجه ذلك اي وجه كون الطلب غير
 لائق ههنا **قوله** بالنسبة الى الطالب باعتقاده اشارة الى ان هذين القيدين
 معتبران في كلام الش وان لم يذكرهما والآن يمكن وجه كونه الطلب غير لائق لا يخفى
 فانه خبر بانه يلزم اعتبار كونه به يريته له وقت الطلب ايضا اذ البديهي ان يختلف
 باختلاف الاشياء هو يختلف باختلاف الازمان ايضا فلو لم يكن بديهيانه با
 اعتقاده وقت الطلب يليق به الطالب فلهذا المناظره اه يعنى ان المناظر من حيث هو
 مناظر لا يليق ان يطلب الدليل على ما هو بديهي بالنسبة اليه باعتقاده وقت الطلب
 فانه مما لا يثبت على الدليل اي لا يحصل منه بالنسبة اليه باعتقاده وقت الطلب
 وطلب الدليل على ما لا يثبت على الدليل غير لائق من المناظر من حيث هو مناظر
 لان غرضه اظهار الصواب ولا بد عليه ما قيل انه يليق ان يطلب الدليل لاجل الغير

اولا لنظر انفس الامر حيث ان الاعتقاد بعدم الترتيب هو الدليل بالنسبة اليه
 مجامع تصورا حتى ان الدليل بالنسبة الى الاخرى بالنسبة الى انفس الامر فلا بد ان يظهر
 القبول انتهى فانه على تقدير صحة لا يخفى انه تطويل يستغنى عنه في المناظره فلا يليق
 بحال المناظر من حيث هو مناظر كما لا يليق ان يطلب لا متحيا للموقف اظهر الصواب
قوله اعني كون المناظر بامعلوما اي بالنسبة اليه باعتقاده بغيره متسبق ويلزم ههنا
 ايضا اعتبار وقت الطلب **قوله** فذلك اي فهو ان المناظر من حيث هو مناظر لا يليق
 ان يطلب الدليل على ما هو معلوم بالنسبة اليه باعتقاده وقت الطلب فانه بعد العلم به مما
 لا يثبت على الدليل ولا يحصل منه لامتناع تحصيل الحاصل فقط ما قد يقال ان
 ان يقول بغير قوله فذلك فلا يليق ان يطلب الدليل لان النظر لا يخرج بسببه عن معلوما
 بل دليل عن الترتيب على الدليل والآن ان يدرى ما في الباب انه بعد العلم به بالدليل لا
 يطلب الدليل انتهى **قوله** مع انه على هذا اي على هذا التقدير الثاني اعني كون المناظر ثانيا
 معلوما كما هو الظاهر لا يليق المطالبة فيه من المناظر من حيث هو مناظر اذ لا بد ان يكون
 كما مر ولا تنبيه ايضا فانه لا يليق بحال ان يطلب التنبه على ما لا يثبت على التنبه
 على فيس ممتنع بخلافه وتقدير الاول فانه وان لم يليق فيه المطالبة بالدليل لكنه يليق
 فيه المطالبة بالتنبه على تقدير الخفاء كما لا يخفى فان كون المطالب بديهيانه مستلزم
 كونه معلوما ويجوز ان يكون هذا الشارة الى كونه معلوما اي مع انه على تقدير
 ان يكون المطالب معلوما للطلب باعتقاده سواء كان نظريا او بديهيانه لا يليق
 فيه المطالبة فهو علاوة بالنسبة الى تقدير ثلث اعم من التقديرين المذكورين با
 نسبة اليهما جميعا كما ظن ولا بالنسبة الى الاخر فقط **قوله** وهو على كل تقدير اه
 الظان المراد بالمراد بان هو جريان الورد فالمراد بما ذكر سابقا هو الدغرة
 المذكورة فيما سبق وحاصل ههنا ان هذا الدليل انما يقتضي التفسير المذكور
 اذا كان المراد بطلب الدليل في كلام المتكلم طلب الدليل على الوجه الذي لا يقو اما
 اذا كان المراد بطلب الدليل لغير الموافق للمناظره سواء كان على الوجه الذي لا يقو ولا

فلا يقتضي التقييد ما ذكره في الحاشية المتعلقة بقوله ان لم يكن معلوما حيث قال
فيه انه ان اراد من العلم ان كان ظن ولا ما ذكره عقيب الدغدة بقوله فان قلت لا يتم
آه فانتم لا تسمون ان على التقدير الثاني ولا ما ذكره عند قوله لا يليق بحال
الناظر في قوله وههنا دغدة وان رجي بعض فانه توجيه لا يورود فتدبر وقوله
فتذكر اشارة الى ما في الشرح من ان الظاهر ههنا مبني على ما هو المشهور بين
الجمهور من اعتبار كون المصحيح لا نظريا وان اختار بعضهم امكان الاستدلال على
البدوي **قوله** ما يمكن التوصل آه قيل هذا الامكان هو الامكان الذي اشرافه التعريف
ان التبريد ما لا ضرورة في طرفي التوصل اي يجوز ان يتوصل وان لا يتوصل ولك
ان يآخذه امكانا عاما من جاز الوجود اي لا ضرورة في عدم التوصل وقيل هو
بالعنى التقوى وهو التمكن والافتقار من قولهم فلان لا يمكن التوصل اي لا يقدر عليه
فحق التعريف ان الدليل ما يمكن من حصوله عند التوصل به اي يتمكن عموما ويقدر
عليه واعتراض على الاقل بانه يستحيل عدم التوصل مع النظر الصحيح واجيب بانه الوصول
الى العلم عقيب الاستدلال انما هو يخلق الله تعالى ذلك العلم فيمكن ان لا يخلق وان لم
يتحقق ذلك بالفعل وبانه يآخذ بالنظر الذات الدليل لا بالنظر بالنظر الصحيح فان الدليل
الاصول من حيث الهيئة ليس جزءا منه لا يستلزم التوصل بالنظر الى ذاته وان وقع
فيه الصحيح واما الضرورة الحاصلة عند حصول النظر الصحيح فيه فهي بالنظر بالنظر
الصحيح لا بالنظر الى ذات الدليل فلا تنافي الامكان الذي هو بالنظر الى ذات الدليل
من حيث هو وبانه يآخذ بالنظر الى جوار وقوع النظر الصحيح وعدمه لا بالنظر الى
التوصل وعدمه مع تحقق النظر وفي كلام السيد المحقق في حاشية المختصر الاصول ما
يشعر بهذا الاخير **قوله** وفي نظر اي في التعريف المذكور للاصوليين نظر
وخاص النظر ان الدليل عند علم ما هو المشهور مختص بالمفرد وعلى ما هو
التحقيق بعمه المفرد والمركب وظ التعريف الاختصاص بالمركب فلا يوافق بحسب الظن
شيء من القولين فيحتاج الى التاويل فيتم ويلوفا المشهور وبنا ويل

آخرها هو التحقيق وسرى الثاني ويلين ويقال كونه ظاهرا للتعريف بالاختصاص بالمركب
على مثلا المحتسب وغيره واما على هذا فظاهر الاختصاص بالمفرد لان النظر عبارة
عن ترتيب الامور لا عن مجرد الترتيب وترتيب الامور انما يتعلق بالمفرد بان يكون الامور احوال
المفرد لا بالمركب المأبى اعتبار التجريد لان مجرد الترتيب يتعلق بالمركب **قوله** بخلاف
الدليل عند المنطقيين اشارة الى الفرق بين الدليلين المنطقيين وبين الدليل الا
الاصول واصل الفرق **قوله** ويمكن التوجيه لا يخفى ان التوجيه المذكور على هذا التوجيه
انما ينطبق على التحقيق فقط لا عليه وعلى المشهور معاك فربما فانه بعض المنطقيين ان
منه في هذا التوجيه قيل انه على حذف المعطوف وادبانه مسك في مقام وقد يقال
انه على طريق عموم الجواز وفيه ان الضمان الجاز ههنا مجازي وحذف ولم يعهد فيه
عموم الجواز سيما في مقام التعريف قول الظاهر ان على طريق المسامحة واصل
ان المراد من النظر فيه هو النظر في نفسه الا ان النظر في نفسه الدليل اذا كان مركبا انما يكون با
لترتيب بين اجزائه واذا كان مفردا يكون بالترتيب بين احواله فمعرفة هذا الحق بقوله
ان المراد من النظر فيه النظر في نفسه في احواله وفي كلام الشريفي في حاشية مختصر الاصول
اشارة الى ما ذكرنا فتدبر **قوله** بان يكون متعلقا باحد هما بيان التعميم المذكور وتعميد
لبين الفرق وبين الدليل المنطقي وبين الدليل الاصولي بقوله والنظر لا يتعلق آه
والنظر لا يتعلق آه اشارة الى جواب سوال كاد يتوهم ههنا وهو ان يقال التعريف
المذكور بعد هذا التوجيه يصدق على الدليل المنطقي فينتقض منه ما حصل الجواب
ان مضمون التعريف بعد هذا التوجيه ان النظر يتعلق بنفس الدليل واما باحواله والنظر
لا يمكن ان يتعلق بنفس الدليل المنطقي ولا باحواله فلا يصدق كما اذا قلنا العالم متغير
ولكن متغير حادث دليل منطقي يستلزم التوصل الى المطالاة نقول هذا القول
من هذه الحجة ليس منطبقا بل هو جزء مفرد منه فافهم **قوله** بل يجزمه الزاد امضا
ليشعر بان النظر يتعلق بتلا المقدمات بعد ان كانت جزءا فخذت مع الهيئة
وليس كذلك فانه مستحيل فالمراد ان يتعلق بها قبل ان اخذت مع الهيئة وبعد فيه

الدليل

عقبه هذا التعريف لا يفي
ان الدليل المنطقي قد يتعد
النظر باحواله صحيح

نظر فان النظر هو ترتيب الامور للشاى او مجهول فهو بهذا المعنى لا يمكن ان يتعلق بالمقدمة
 المرتبة وان لم تؤخذ مع المرتبة لا تتحالة تحصيل الحاصل **قوله** ولان تقول انه انشأ
 للجواب آخر للسؤال بانتفاء التعريف بالدليل المنطقي حاصله ان خارج بقية
 الامكان فان معناه ان التوصل ليس ضروريا بالذات الدليل والتوصل في الدليل
 المنطقي ضروري فعلى هذا الوقدم هذا الجواب على الاول كان اولى ولا يخفى الا انه لما
 كان ذلك بالجواب من سبيل ما ذكره في التوجيه ذكره عقيد ذلك التوجيه ما حمل الاول على
 المنع والثاني على التسليم فمما لا وجه لهذا وجعل ان يكون هذا القول وقوله والنظر
 لا يتعلق به اشارة الى مجرد الفرق بين الدليلين فقد حصل الفرق بينهما بوجوده
 ثلثة الاول ان المرتبة تجزى من الدليل المنطقي والثاني ان النظر لا يتعلق بذاته بل
 بجذبه والثالث ان التوصل ضروري لذاته بخلاف الدليل الاصولي قوله بالنظر الى ما
 وقع فيه صحيح النظر يعني ان الامكان يعبر بالنظر الى صحيح النظر فحق التعريف ان الدليل ما
 يمكن بالنظر الى ذاته التوصل بصحيح النظر الى مطاخرى ولا يكون وجوده اى وجود التوصل
 وعدمه ضروريا له بحسب ذاته فان الدليل الاصولي بانواعه وان وقع فيه صحيح النظر
 لا يجيب التوصل بالنظر الى ذاته وان وجد ذلك بالنظر الى صحيح النظر اذ وقع فيه لا يقال
 لاحاجه الى هذا التكلف فان التوصل انما هو بخلافه تعالى فيجوز ان لا يتخلو فلا
 ضرورة بالنظر الى صحيح النظر ايضا لانا نقول ان ضرورة العادة في حصول العلم بالمط
 بعد النظر الصحيح مما لا يتكره احد فذلك ضرورة منفية في الدليل الاصولي بالنظر
 الى ذاته بخلاف الدليل المنطقي فيلزم لان ذلك الجواز ان يكون دليل من دليل الاصوليين
 على وجه يتم العلم بالمدلول عن العلم بالدليل فحق التوصل ضروريا في قول
 انقضاء كماله ان التوصل يلزم ان يكون من المحقق وتحقيق الضرورة المذكورة غير معلوم فلا
 انتفاء بها وكلامنا فيها فهو معلوم التحقيق والشك في ان هذا الكلام قد
 لما ذكره السيد الشريف في كتابه المحقق الاصول حيث قال هناك وجب ان يدعى بال
 مكان المعنى العام الى مع للفعل والوجه بان ينع في حدة المقدمة المرتبة وحدها

اي مع قطع النظر عن الترتيب يعني ان لو ارد بدل الامكان المعنى الى صرح يندرج في الحد تلك
 المقدمة فانها من حيث التوصل بها والامكان بذلك المعنى لا يجتمع الوجود هذه اشارة
 قد ستره كبدل عليه سوق كلامه وقد صرح به بعض الافاضل في بعض تعليقاته
 هذا وان حصل الرخاء لا يجب التوصل بتلك المقدمة ايضا بالنظر الى ذاته وحده
 لم تؤخذ معها المرتبة لكانت مما يجب التوصل بها كالدليل المنطقي وليس **قوله**
 يستلزم التوصل في الاستدلال في الاشكال الغير البينة الاستدلال كما سيجي وما
 قيل ان المراد بالاستدلال اعم من ان يكون بدو النظام شي آخر او مع انظام كما بين
 فلم يبق بينهما فرق وقيل المراد ان يستلزم بالنسبة الى من علم الاستدلال فان علم ان
 الضرب من الشكليات مغلط ينتج السالبة الكلية فاذا رتب وضمن اشارة هذا الضرب ينتج
 انفعال محقق العلم بالنتيجة عن العلم بهذا الضرب وكذا الكلام في البواني ولا فسيحا
 في جواز ان انفعال بالنسبة الى من لا يكون له العلم علم بمنش ذلك فلهذا كماله الا لفظا
 على معانيها التي وضعت هي باذاتها انتفى وفيه ان ايضا غير مقيد ههنا اذ ما له
 ايضا الى النظام شي آخر لا يخفى والكلام ههنا في الاستدلال بالنظر الى ذات الدليل
قوله والاسم والركب القياس البسيط هو القياس المركب من قضيتين والقياس المركب
 هو القياس المولود من مقدمة ينتج مقدمتها ومنها ينتج وهي مع المقدمة الاخرى ينتج اخرى
 وهلم جرا الى تحصيل المطا وذلك انما يكون اذا كان القياس المنبج للمط بحت مقدمتها او
 اصبها الى كسب بفكر اخر كذلك الى ان ينتج الكسب الى المبادئ البديهة فكل هذا قياسا
 مرتبة محصاة للمط ولهذا يستحق قياسا مركبا فان خرجت بتلك المقدمة شي مو
 النتائج لموصل تلك النتائج بالمقدمة كقولنا كل **ج ب** وكل **ب د** فكل **ج د** وكل **د ا** وكل **ا ب**
 وكل **ا ج** فكل **د ج** وان لم يصرح بهما مستفصول النتائج لفصلها عن المقدمة في الذكروا
 كانت مرادة من جهة المعنى كقولنا كل **وكل** وكل **وكل** فكل **هكذا**
 في شبه التسمية والمعنى بالتركيب ههنا هو المركب من القياس والافاضل التركيب

فيما يصرح به في غير مقيد
 ههنا اذ ان
 ايضا يستلزم مع انظمة

مستحق في كل قياس **قول** اشارة بالثبوت للاختلاف **قول** بحسب الظاهر القياس المركب
 فان الظاهر ان يكون قياسا واحدا لكونه في صورة قياس واحد قال الفاضل العصامي في اول
 بحث القياس المركب في كتابه على شرا المشيئة جعل مفصول الشرايح في قياسها مع ملكونه
 في صورة قياس واحد وعده ملحقا بالقياس لا يبعد وانما جعل مفصول الشرايح كذلك
 فلا يخرج عن سلكها ان لما عده المفصول ايضا لعدم التماثل بينهما في المثال قال
 في اول بحث القياس ولا يذبح عليه بان هذه الالوية القياسية كمنه نظرا في فوق الاثنين قياسا
 كلام ظاهر في اطلاق القياس على المسمى مستمرا وصول الشرايح كلام ظاهر في ذلك مستحق
 ان يقيس سا واحدا بل من كبر من اقر كل منهما داخل تحت تعريف القياس ولا ينبغي دخول
 مجموعهما من حيث المجموع في تعريف القياس **قول** ان القياس المركب في الحقيقة حقيقة اقر
 لا ينبغي ان مدار وحدة القياس ونقده انما هو حصول نتيجة من في حصول منه نتيجة واحدة
 فهو واحد وما حصل منه نتائج فهو متعددة ولا شك ان الشرايح في القياس كمنه متعددة
 في الحقيقة فهو اقر في الحقيقة الا انهم اصطحاوا واستعملوا المجموع قياسا مكن لكونه في
 صورة القياس فقط ما قد يقال انهم ارادوا ان في الحقيقة اقر في النظر في نقده الصغر
 والكبريك بحسب الظاهر وغير مفيد للافتراض في تاليف القياس مطلقا ليس التحصيل
 اصل المصا ومن البين ان حصوله انما هو من مجموع القياس المركب وان ارادوا ان في الحقيقة
 اقر بالنظر في حصول اصل المصا فلا هم والمستند في الشرايح انما هو على ان يكون مدار
 نقده القياس حصول اصل المصا وليس كذلك كما عرفت بل لو كان الامر كذلك لكان كل مجموع من
 دليل مطلق ومن دليل مقدمته وهم جبر على غير صورة القياس المركب قياسا واحدا ايضا
 فان الفرض من القياس حصول اصل المصا وحصوله انما هو من ذلك المجموع **قول** فليتأمل لعل
 اشارة الى ان كبر القياس الموصول الشرايح في الحقيقة اقر في ظاهره واما مفصول
 الشرايح فكونه في الحقيقة اقر فيم اذا احد المقدمتين في غير مذكورة في القياس
 الاول من لا يقال لاشارة انما مقدرة وحذف احد المقدمتين لا يخرج القياس عن حقيقة
 القياس كما قال ابن الحارث في مختصر المنى وقد مجذ في احد المقدمتين للعلم بها وقال المص

في شرحه فالكبرى مثل هذا مجرد لانه فان والصغرى مثل مجرد لان كل ذلك مجرد ومنه
 قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا لانا نقول للتفريق خلاف الأصل وللضرورة
 داعية اليه ههنا فالضمان على ظاهره على ان اول المستدعي يمكن ان يحل ويجعل اقر
قول يستفيض طردا قال العلامة الشافعي في اوائل التلويح الطرد صدق المحرود على
 ما صدق عليه المحرود طردا كليا اي كل صدق عليه المحرود صدق عليه المحرود وهو مسمى
 قولهم كليا وجد المحرود وبالاطراد يقيس المحرود ما نفع من دخول غير المحرود فيه
 واما المك في اخذه بعضهم من عكس الطرد بحسب متيها المرف وهو جعل المحرود موضوعا
 مع رعاية الكلية بعينها كما يقال كل انسان ضاحك وبالعكس كل ضاحك انسان
 وكل انسان حيوان ولا عكس كل حيوان انسان فلهذا صار كليا صدق عليه المحرود صدق
 عليه المحرود وفصا حاصل الطرد حكما كليا بالمحرود وعلى ما صدق عليه المحرود **العكس**
 حكما كليا بالمحرود على المحرود وبعضهم اخذه من ان عكس الثابت في نفسه بانه
 حكما كليا بما ليس مجرد وعلى ما ليس مجرد والحاصل واحد وهو ان يكون المحرود
 جامعا لافراد المحرود كليا انتهى **قول** بالمعنى لا يخفى ان مدار النقض على ان يكون
 الماد من التزوم المذكور في التعريف هو التزوم البين ولذا اقتصر على المقرات والاف
 فالاشتقاق وارد بالالفاظ ايضا بالثبوت الى معانيها وبالذوال الرابع بالثبوت
 الى مدلولاتها ايضا فانه يلزم من العلم بكل منهما العلم بشي آخر عند العلم بالوضع يدل
 على مناقلة قوله بالثبوت الى لوازمها البين وقوله وعكسا بالاداة الغير البين
 الانتاج ثم ان الاشتقاق بالمعنى فاصبح على ما هو المشهور الفرق عندهم والاف قد
 نقل عن الشافعي ان منهم من اطلق الدليل على المرف ايضا اعلم ان الفاضل
 الكسبي قال في هذا التفسير لما كان تعريف الفظن لم يبالغ بابرر القيد المتميزة
 للدليل عن غير تعريفات فلو وجب للباطل بطلان عكس او طرده وحقيقة ان تعرف
 بالتقريب عن معلوما تان ان يتبين بعضها مستفاد من يتبين بعضها
 حال اما مجرد كبر في المقدمة المرتبة على هيئة الشكل الاول ومع مقرفة لوازمه
 كبر في المقدمة المرتبة على هيئة الشكل الاول هو ههنا باقي الاشكال او مع النظر

فيه اولى لحواله كعرفه المقدرة الغير المرئية ومعرفة العالم لكن لم نعرف ان الدليل على اى
 من هذين البعضين يطلق فنية بهذا التعريف ان الدليل هو البعض الذي يلزم من
 العلم به اى استفادته من سبقه على الوجه المذكور والعلم بشئ آخر لا يتفق البعض
 الآخر فلا يباين عليه ومن ظن انه تعريف حقيقي فتصدي لنسبته فقد ركب غلطا
 وارنك سخطا **استنبط قول** وباللزم وما اعتمد من اللزوم والتصور والتقديرية
 بسيطة كانت او مركبة **قول** وبالدليل الفاسد الصورة فان العلم به لا يستلزم العلم
 بالنتيجة وان كان قد يقتضى اليه فانه ايضا لا يتفق ليس حيث انه وسيله وانما
 خصوص الاستفاد بالفساد الصورة ولم يتصور للفساد المادة لان عدم الاستلزام قطعي
 في الاول كما بين في المنطق وهو الجواز ان يكون الكواكب بارئنا ط عطف بعينه بعضها و
 وسيله او بعض بل هو شرط صحة الصورة كما يستلزم نتيجة كاذبه قطعا مثل قولنا
 زيد قوس والفرس ناهق فان ما ذكره في وجه استلزام المقدمات النتيجة يتحقق
 فيه ايضا قال ابن الحجب في مختصر المنطق وجب التذلل في المقدمات ان الصفوف خصوص
 والكبرى عموم فيجب التذلل في مثل موضع الصفوف وصحصول الكبرى وما قيل ان
 المادة لا يستلزم دليلا غلطا فيه والنطقيون قد عرفتوا القياس بما يشمل الكواكب ايضا
 على ما صرحوا به **قول** بان المراد بكلمة ما هو المفهوم يندفع به الانتقاض بالمقدمات
 وباللزم والتصورية وان بالمرزوما التصديقية فلا يخلو ولا يخفى وكذا قوله او المراد
 بالعلم هو التصديق انما يندفع به الانتقاض بما لا بالمرزوما التصديقية كالفرضية
 لعكسها وعكسها وان كان المراد من العلم في كلام الموضوعين هو التصديق **قول**
 هو التصديق وان اراد بالتصديق مطلقا يقينيا او غير يقيني ولذا قال لكن الملاحظ
 منهما خلا والظافا اطلاق العلم بمعنى التصديق مطلقا غير متناه في لان المتعارف
 انه مشترك بين مطلق الادراك وبين التصديق اليقيني لا غير فلو سلم فلا قرينة
 ههنا على تعيينه وتخصيصه فيلزم استعمال المشترك بقرينة **قول** وفيه ان المقام قرينة
 قال جمهور المحققين ان المراد بالمقام ههنا هو مقام التعريف الدليل وفيه ان جعل المقام
 قرينة على المعرفة لا يخرج عن خلاف الظاهر لا يخفى بل قيل انه غير صحيح والام يتوجه على

الحسين

التعاريف

التعاريف لا اعتراض بالمنع والجمع قال بعض الافاضل ان المراد به مقام المناظرة او مقام
 المدعى فلو عرفت الدليل ههنا بما عرفت في المشهور للمقام على احد هذين التخصيصين
 فان المناظرة لا يكون الا في التصديق وكذا المدعى لا يكون الا تصديقا وانما خبر بانه
 متلوه وايضا لا يتوجه عليه ما يتوجه على الاول غير انه يتوجه عليه ان المناظرة قد يكون
 في التصورات كما صرح به سيد الشارح في بعض نصابه وودعوا التباديل في العلم
 الاول دون هذين المعنيين محتاج الى التبع اعم الى ان لا ينبغي كونها وجه ههنا كما لا يخفى **قول**
 على ان النقض بالمرزوما لا يخفى ان هذا الاستلزام وكما وان الظاهر يقول ويمكن ان
 يجاب عن الانتقاض بالمرزوما بوجهين آخرين ايضا قال بعض الافاضل لما كان
 الجواب الثاني غير حاسم للمادة الاشكال لانتقاضها بالقضية البسيطة المستلزمة
 بعكسها وعكسها نقضها وكذا بالقضية المركبة كذلك سلمه وقال على ان النقض انما
 لا يخفى ان مراده ان الجواب الثاني بالمرزوما بالنسبة الى الانتقاض بالمرزوما غير حاسم للمادة
 الاشكال بالنسبة اليه فلا يرد عليه ما اورد به بعض الفضلاء من انه يفهم من ان الجواب
 حاسم للمادة الاشكال وان تعلم عدم حسمه ايضا بعدم خروج المقام على ذلك التقدير **الحق**
 عندنا ان الانتقاض اساسا بالقضية البسيطة المستلزمة لعكسها او عكسها
 وكذا بالقضية المركبة كذلك فان مبنى الانتقاض على ان يكون المراد من اللزوم المذكور في
 التعريف هو اللزوم البين كما مر ولا يخفى ان الاستلزام في تلك القضية البسيطة
 كما يدل عليه استدلالهم فكيف المنطق فتدبر **قول** احدهما ان المراد من اللزوم اللزوم
 بطريق النظر اي اللزوم الملازم بالنظر الواقع في نفس الدليل ففي التعريفات الدليل ما
 يلزم من علم الملازم بالنظر والاكتساب بالعلم بشئ آخر والى صواب المراد من النظر ههنا
 هو النظر الى صفة ظن الدليل يعني ان اللزوم بين علم الدليل وعلم المدلول يكون
 حاصلا بنظر وكسبه داخل في نفس الدليل اي العلم بالمدلول يحصل بالاستدلال بالنظر
 في ضمن غير الدليل بان يكون اللزوم بين علم الدليل وعلم المدلول حاصلا بنظر وكسبه
 عن الدليل كما في غير الدليل بعد حصول علم الدليل العلم بالاستلزام بين علميهما

ع ٤٨١

يكون حاصله بنظر وكسب كما في اشكال الغير البينة الاستحاج والفرق بين هذين المعينين ظاهرا
 غير خفي وكما المراد ههنا ما ذكرنا غير ظاهر في نفسه بل اذا اطلق لزوم علم شيء من علم
 شيء آخر وقيد الزوم بالتقريب من فصوله كونه النظر واقعا في الشيء الثاني على
 ان قول المحقق ههنا ولا ينظر فيما في المزوم وقول الشافعي في كتابه
 دائما اطلقه صاحب هذا التوفيق ههنا ولم يتم بهذا القيد اعتمادا على شدة ان الدليل
 من طرق النظر نصان فيما ذكرنا كما لا يخفى على ان الظاهر سوق لدفع الانتقاد
 بالمزوم وكما المراد من الزوم هو الزوم بطريق النظر الواقع في الخارج الذي لا
 يدفوق كما لا يخفى فقد ظهر بهذا التفسير انه لا يرد عليه ما اوردته المحجة الفيلسوفية
 قال ظاهره يشكك بالشكل الاول والقياس لا يستغنى في الاستدلال بها
 كسب بل بدها لكونه يشكك بالشكل الثاني من تفسير الشافعي في قوله وهو
 الخلف ان يحصل المطامع البينة بالمتحيز الذي من ذلك مشغول به من وجه المبادي
 ثم ضمنه اليه انتم ثم انه لا يخفى ان مراده هو كونه الشكل الاول والقياس لا يستغنى في
 بديهى الاستحاج ليس ان يكون علم المدلول بديهيا غير محتاج الى كسب اصلا بل ان يكون العلم با
 استلزام علمهما نتائجهما بديهيا ولا يتوقف حصول علم المدلول على حصول علمهما
 على شيء آخر فقول المحقق الفيلسوف لا يتم لا يستلزم نتائجهما كسب بل بدها
 ان اراد به بدها نفس الاستلزام فغير مسلم وان اراد به العلم به فلم يكن
 غير مفيد هذا فقط ما قاله جمهور المحققين ههنا بالشك في بديهى المحققين في العلم
 بديهى فتأمل بالانصاف ومجتنب عن التعصب والاعتصاف **قوله** والثاني ان كل
 من يرد على العلة بان اخذت بمعنى الاجلية **قوله** وهو ليست اه او العلم بالمزوم
 ليست علة لعدم لوازمها وفيه منع ظاهرا لا يخفى **قوله** هي نظرية شديدة ان
 الدليل من طرق النظر قريبة واضحه على الاعتبار الاول وكذا كونه كلمة من معنى الاجلية
 شاع مفسدة فيما بينهم وثاقده يقال ان الاصل من معناه من معنى الابداه الذي
 العلة في كل نظره محتمل ان يكون وجه النظر بالنسبة الى الاعتبار الثاني بدها العلية

كما قال المحقق في كاشفة التهذيب ان المبادر من لزوم شيء من شيء ان يكون الشيء بالثاني علة
 مستلزما للشيء الاول **قوله** بالمراد بالزوم في الجملة اعلم ان الزوم عند ارباب العقول
 هو امتناع انفكاك الشيء عن الشيء وهو اما بين واما غير بين فالبين ما يكون بحيث
 تصور اللزوم مع تصور المزوم في جزم العقل بالزوم بينهما وقديما البين على ما
 يكفي تصور المزوم في تصور اللزوم والعين الاول اعلم انه متى كفي تصور المزوم في
 الزوم كفي تصور اللزوم مع تصور المزوم وليس كل ما يكفي كفي التصور ان يكفي تصور
 واحد فيقال له بين الاول الزوم البين بالمعنى العام والثاني الزوم البين بالمعنى الا
 الاخص وغير البين ما يفتقر جزم الذهن به الى وسط واما الزوم عند ارباب العربية
 فهو عبارة عن المناسبة المصححة للانتقال ويقال له هذا معنى الزوم في الجملة وبالمعنى
 الاول الزوم الكلي في قول المحقق في كاشفة التهذيب وارباب العربية يكتفون
 في الدلالة بالزوم في الجملة بين العلم بالذات والعلم بالمدلول بخلاف ارباب المنطق
 فانهم ملزمون بالزوم الكلي ههنا فالمراد ههنا بالزوم في الجملة ما هو عند ارباب
 العربية ولعل هذا ما خذوه من نقل عن الشافعي من ان الزوم هو الحصول
 فمعه يلزم يحصل فلا يلزم عدم الانفكاك ولا يفي هذا قوله ان المراد بالزوم
 هو الزوم بطريق النظر لا يخفى والمراد به ما هو عند ارباب العقول ومعنى قوله
 في الجملة مطلقا يعني ان المراد به ههنا هو امتناع الانفكاك مطلقا سواء كان
 بينا او غير بين وهذا ايضا لا ينافي كون المراد به الزوم بطريق النظر فانه المعنى
 بعد كون المراد به الزوم بطريق النظر اعلم من ان يكون بينا او غير بين وما قاله المحقق
 المحقق الفيلسوف من ان هذا التفسير غير مفيد ههنا فان غير البين ما يحتاج في العلم
 بالزوم بين اللزوم والمزوم الى وسط مع تحققها وتحقق الزوم بينهما في نفس
 الامر سواء علم او لم يعلم ولا يمنع ذلك بالمعنى ههنا لان اللزوم هو العلم وهو غير
 محقق جزم ولو قلت العلم بالنتيجة عند ملاحظة الوسط مع تحققه في نفس الامر يقال
 في كونه العلم به لا واسبا بينا لانه لا يحتاج الى واسطة في العلم بالزوم بينهما فلا

فلا حاجة الى التعميم انتهى فبيان السيد الشريف قدس سره صريح في كاشية مختصر الحاجبي
 انه محقق لزوم لا يتوقف على تحقق اللزوم واللازم ثم تبين عليه بمثال من غير عن الخفاء
 فعلى هذا ثبت ما ذكره عن القوم فانما هو في اللزوم بين الشئين المتحققين في نفس الامر
 لا في مطلق اللزوم والابطال الاستدلال بالبيان **قوله** ان اللزوم واللازم هما
 محالان مع تحقق اللزوم بينهما فنحن اذا استقالا قول ولا يلزم الحد والمذكور قوله او
 المراد لا يخفى ان حاصل تعميم لقوله من العلم لا تميم اللزوم بعد اخذه بيتا كاطن تعميم
 اللزوم على هذا التوجيه على اللزوم البين **قوله** ظاهر اي سواء كان لنعيم في الواقع
 كما في زعم الضم او لم يكن زعم في الواقع كما في صورة التعليل هكذا يقال وهذا كما
 قال صاحب التلخيص عند تعريف الحقيقة العقلية اسناد الفعل الى ما هو له عند المنطق في الظواهر
 يخفى ان هذا هو الصحيح في نفسه ولا يرد عليه ما قد يقال في ان وقع الثقل بين قوله
 بحسب نفس وبين قوله وبرز علم السند فانه من قبيل التشبيه بين اللزوم في نفس الامر
 وبين زعم اللزوم فيه كما لا يخفى ولعل من هذا الغايرة ابطال هذا معنى المستقيم وارتبك
 ما هو عليه وسقيم **قوله** على انه يتجه على التوجيه الثاني بل على التوجيه الاول ايضا كما اشار
 اليه في نسخة ههنا وتوجيه الاشارة على ذلك اخذ من نقل عن الشيخ المسعودي انه ان
 ادري بان حصول العلم بالتدليل كافي في حصول العلم بالمدلول فلا يندفع الانتفاء بالادلة
 الغير البينة الانتاج وان ادري بان العلم به داخل في ذلك الحصول فافهم واجاب عن المحنة
 التي قيل بان ادري بان العلم دخل في فهمه من ان يكون كافي او محتجج الى وسط فخرج
 التدليل كالتدليل ويمكن ان يجاب عن الماتحة على التوجيه الثاني ايضا وعن الابرار
 الثلاثة بان يقال المراد باللزوم هو اللزوم بطريق النظر ولا نظر في هذه المذكورات
قوله مطلقا قبل هذا ايضا ان يكون تعميلا للدخول ونسبا للمنتهك في المعنى الاول
 يدخل فيه سواء اقل التعريف بالتأويل السابقة او لا وفيه يدخل فيه المنتهك
 كانت على صورة التدليل او لا يقال يمكن دفع النقض بالمشتركة بان المراد باللزوم العلم
 بشئ آخر لزمه على طريق الحد ولا ضرورة للعلم في المشترك فان اصل العلم

فلا شدة ان كاجزاء
 الدليل وان خلاف
 ذلك الحصول
 ع

موجود والموت هما ازالة الخفاء انتهى وفيه تأمل **قوله** وكذا المقدمات التي يستلزم العلم
 بطريق الحدوث قيل ان ادري بان من له قوة الحدوث يستحصل مطالبه من الادلة
 بطريق الحدس فتلك ليست بادلة بالنظر اليه مع صدق التعريف عليها فاجواب ان الادلة
 اذلة في الواقع فلا فساد في صدق التعريف عليها وان ادري بان المبادئ التي يمكن ان
 يستحصل منها المطالب بطريق الحدس لا بطريق النظر ليست بادلة ويصدق عليها
 التعريف فاجواب المنع فانها لا تستلزم المطالب ولا يلزم من معرفتها ما لم ينظم اليها
 قوى وفي كاشية انتهى فتأمل وانما يخبر بان يجري مثل هذا الكلام في ايضا با
 عناد الزكاه والفطنة مقام الحدس والحدس سرعة الانتقال من المبادئ الى المطالب
 ويقابل الفكر فانه حركة الذهن نحو المبادئ وجوهر عنها الى المطالب فلا بد فيه
 من حركتين بخلاف الحدس اذا حركه فيه اصلا والانتقال فيه ليس بحركة فانه الحركة
 تدل بحسب الوجود والانتقال فيه الى الوجود حقيقة ان تمام المبادئ
 المبنية في الذهن فيحصل المطالب كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس لا اختلاف
 النورانية بخلاف اوضاعه من الشمس قربا وبعدا **قوله** والمقدمة المنظمة القضايا
 قياساتها معها هي حكم العقل فيها بولادة التفسير عن الذهن عند تصور الطرفين
 كقولنا الاربع ذراع فان تصور الاربع والزوج تصور الانقسام بمقتضى وبين
 في الحال وترتب في ذهنا ان الاربع منقسمة بمقتضى وبين فهو زوج فهذا الاستدلال
 دليل لا تدل من قبيل النظر اذا حركه فيه من المبادئ الى المطالب **قوله** ايضا كما يخرج
 الادلة الغير البينة الانتاج كما خرج والحاصل انه يخرج عن الادلة كالمثالين لا بالملا
 التي سبق في كاشية بل على خلافها كما سيظهر جواز ان يكون النتيجة معلومة بدليل
 آخر فانه يجوز ان لا يتحقق العلم بالمدلول من العلم بالتدليل فيجوز ان يقال العلم بال
 لتبريد عن العلم بالتدليل فلا يستلزم بينهما اذ الاستلزام امتناع الانقطاع والجواز
 ينافي فعلى هذا لا يصدق التعريف الذي اخذ في اللزوم على شئ من الماديات فلهذا غير ما
 سياتي منه حيث قال واما برده على كلا التعريفين انما لا يصدق على ما بعد التدليل

الاول اه يدل على ما قلنا تميزه من بقوله اذ لا يستلزم شي منها وتخصيصه فيما كان
بما بعد الدليل الاول من الادلة المذكورة معا وكذا يدل عليه عنوان الجواز ههنا وعده
من البراهين المختصة بهذه التفرقة وعده مكينا من الشبهة بين التعريفين كما لا
يخفى والى صوابه هذا ايراد يخرج جميع الادلة باعتبار جواز الانفصال بين علم الدليل
وبين علم المدلول وما يستلزم ايراد يخرج ما بعد الدليل الاول من الادلة المذكورة
معا باعتبار تحقق الانفصال بين العلمين وبينهما فافليكن هذا على ذكره
قوله اذ ان يحصل العلم اه فيدخل في التفرقة الادلة كلها اذ لا يجوز انفصال التفرقة
للا نتيجة عن الالتفات الى الدليل ولا يخفى ان الالتفات اعم من العلم فلا يرد عليه علم هذا
التقدير يخرج عنه ما لا يكون النتيجة معلومة به ليل اذ لا يقال بجواز ان يكون بعض المدلولات
معلوما مستقلا عند الالتفات الى الدليل فلا يتحقق لزوم الالتفات ايضا والالتزام
الالتفات الى المستفاد لا نقول لانهم اكلما الالتفات الى المدلول عند الالتفات الى الدليل لا
مستلزم الالتفات الى شئيين في زمان واحد كما افاده المحقق في حاشية التمهيد **قوله** اذ لم
يرد مثل هذه النقوض بغير انما ثبت الاولوية اذ لم يرد عليه مثل ما يرد على المشهور
قوله دون المشهور متجا وزا عدم ورود مثل هذه النقوض المشهور فتأمل **قوله**
المستلزم على التعريف اه ان المستلزم على مجموع هذه من التعريفين معا كما يؤول
العطف بالواو بان شمل احد القضيتين على احدهما والاخرى على الاخر كقولنا
كسب العالم حادث يورث الكمال والعالم متغير متغير للمصانفة بصدق على هذا
القول المركب من قضيتين للتأدي الى محمول وهو وحده العالم مع انه ليس من افراد
الدليل فينتقض التعريف صراحا ويمكن ان يحجب عنه بان الماد من التأدي هو التأدي
بلا واسطة كما هو المبادى والتأدي فيها ذكر بالواسطة فانه انما مؤدا ولا الى تحصيل الكسب
غنى الكسب يؤول الى الجبرول كما لا يخفى وقد يقال انه من التركيب هو التركيب المعلوم
المعارف فيها بينهم كما في قياس الادب المشهورة ويومفقود فيما ذكر على ان
تحقق تلك المادة في حيث المتع استحق وان جبر بان قوله على ان محققا اه في محله

ولعله اخذه مما قال بعض المحققين ههنا من انه لابد في كل نظر من تصديقين احدهما
التصديق بصفة ما في ذلك النظر اذ لولا له في النظر اعتبارا وثانيهما
التصديق بمسببة المبادى للمطاد لولا له واقع الترتيب بين المبادى المناسبة اذ انظر
هذا في صدق التعريف المذكور على المركب من القضيتين المستلزمين على هذين التعريفين
لتحصيل الكسب المؤدى مع انه ليس به دليل فينتقض هذا توضيح مراد لكن عندى ان هذين
ليسا بتصديقين بل تصوران سادان مسددة التصديقين لان العلم بالمناكب
والعلم بالفائدة حاصلتان بسيطتان اجماليتان في الذهن ولا يطلق على مثل هذه
الحالة التصديق بل التصور لكن كما كانت تلك الحالة امر اجماليا اذا فصلت تصديقا
صاكا وامسدا التصديق وبالحكمة ان من هذا العلم ليس تصديقا بالفعل فلا توجد
قضيتان مستلزمين على التصديقين المذكورين حتى يصدق التعريف على المركب منهما
انتمى وفيه ان اراد انه لابد في كل نظر من هذين الامرين اجماليين لكن لا حاجة الى ان يخرج
تصديقين بالفعل عند النظر فهو غير مفيد ههنا شيئا وان اراد انه لا يمكن ان يخرج
تصديقين بالفعل اصلا فيكون المثال الذي ذكرنا ويكذب ايضا قوله اذ افصل
تصديقا **قوله** ولا يصدق على الفكر الشئ القبيح الشئى هو الفكر المؤلف المحدث
كقولنا هذا عمل وكل مرة يبقا صفة وكقولنا هذا خير وكل خير باقوتة مثالة
والفرض من انفعال النفس بالترغيب والتفكير والتفكير الاول تنفر عن كل الفسقة
الغنى عن الذنب وفي الثانية ترغيب في شرب الخمر رغبة العاشق الى الممشوق **قوله**
اذ ليس تركيبا للتأدي الى محمول حقيقة ويمكن الجواب عنه بان الماد من التأدي الى محمول
اعتم من التأدي الى حقيقة وصورة الا انه ينتفخ طرده بالمنتهى والمقدمة الحدية
والمقدمة الضمنية لقضيا باقيا سائما معها لان تركيب كل منهما للتأدي الى محمول
صورة **قوله** ومما يرد على كلا التعريفين اه ومنه انما يصدق ان على قياس الاشياء
وعلى الاستقراء والتبثيل وعلى مثل قولنا ذئبانسان وكل حيوان ماشى متحرك
بالاكبر على الاعتم متحرك به على الاصغر فانه يستلزم ويؤدى قولنا ذئبانسان

بكامله مقدره لازمة للكبرى وهو كل ان كان كذا وشيئا قولنا ان يدان او كل
 ناطق حيوان مما حكم فيه بالكبرى على المساوي ما حكم به على الاصغر فانه يلزم
 ويؤيد قولنا ان يدان حيوان وعلى قولنا ان شيئا من الانسان بغيره ولا شيئا من غير
 الفرس بصيرا مما سلب فيه الاكبر عن جميع اعيان ما سلب عن كل الاصف فانه يؤيد
 ويستلزم قولنا ان شيئا من الانسان بصيرا لكن بطلان قولنا ان شيئا من الانسان
 بغيره يستلزم قولنا ان كل انسان غير فرس مع ان هذه المذكورات ليست من افراد
 الدليل فافهم **قوله** انما يصدق ان على ما بعد الدليل الاول فمعرفته ان هذا غير ما سبق
 مما ذكر في ايراد المختص بالتعريف المشهور فلا يرد عليه ما اوردته بعض الفضلاء
 ههنا حيث قال لا يخفى ما فيه من الاستدلال استثنائي ولا ما قيل ان لم يتفق فيما
 سبق واكتفى بما ذكر ههنا كان اوطا كما لا يخفى **قوله** والقول بانه آية اي القول في دفع
 الايراد المذكور عن التعريفين بان المراد بلزوم العلم بشيئا لزوم العلم به بوجه ما هو
 متحقق فيما بعد الدليل الاول من الادلة المذكورة مع فائدة يستلزم العلم بالمطابق
 آخر كما ان الدليل الاول يستلزم العلم به بوجه غير ذلك الوجه فانه يجوز ان يعلم شيئا واحد
 بوجوه متعددة متعاقبة وبيان المراد بالتأدي الى مجهول هو التأدي الى مجهول بوجه ما
 وهو متحقق ايضا فيما بعد الدليل الاول فان الطالب مجهول نظري بطلان الوجه الذي يؤيده
 ما بعد الدليل قبل تناديه فيصدق التعريفان على ما بعد الدليل الاول من الادلة
 المذكورة مع فائدة يستلزم **قوله** او اطلاق الدليل اي والقول بان اطلاق الدليل
 عليه اي على بعد الدليل الاول على سبيل التشبيه فهو ليس به دليل حقيقي فلا
 يظن عدم صدق التعريفين عليه **قوله** غير طاري كل واحد من القولين المذكورين غير
 ظاهرا عدم الظهور بالنسبة الى القول الثاني فظاهرا عدم الظهور بالنسبة الى القول
 الاول فلان الظاهر لزوم العلم هو لزوم اصل العلم لا لزوم العلم بوجه ما وكذا الظاهر
 من التأدي الى المجهول هو التأدي الى المجهول اصل المجهول لا وجهه فلا يرد عليه ما يقال
 ان الحكم بعدم الظهور بالنسبة الى القول الاول ليس في محله وكذا ما قال بعض الفضلاء

الفضيلة وهذا ينشأ من كسب من حيث قال يجوز ان يكون طلب الصحة المعلومة لتحقيق
 العلم بطرق متعددة استثنائية فانه يجوز ان لا يثبت في عدم ظهور هذا من الفاظ التعريفين
 على ان حصوله بطرق متعددة لا يقتضي ظهور تعدد العلم ثم قال هذا القائل بان هذا
 الظاهر خارج عن قانون المناظرة اذا الموجهان بكيفية الاحتمال ووردة بعض المحققين
 بانه هذا الكثر لا يمكن ان يكون الموجه مستلزما على ما حصر به القوي في نقله عن اول
 الطبقات اقول في هذه الرد نظرا فانه قال بعض الافاضل في كتابه في الدلالة لاصحة
 لهذا النقل وعلى تقدير صحة بحثنا لفما هو المشهور عندهم فان المشهور في كلامهم مطلق
 هو كون الموجه في قوة مانع وهو في قوة الاستدلال لا يطلق عليه التوجيه بل التحرير
 المحل الاول بعد ان يثبت الفد في المعجزة او ما في حكم النفس كذكر الاول الثاني
 التعريف فانه لا يمكن في رد احتمال الحق الذي هو وظيفه المنع بل لا بد من قرينة تدل على الحق
 المحرم لانه يجب حمل الفاظ التعريف على ما يتبادر منها ومحمل الثاني بعد ورود الموضحة
 على الدليل او في حكمه او على المدعى استثنائي والحق ان قول القائل ههنا استدلال الوقوع بعد
 ان يثبت النفس في التعريف فلا يكفي مجرد الاحتمال فلام المحل ليس بجواب عن قانون الجدل
 على ان عبارة ليست بتعريفية في المطالب فيجوز ان يحمل على البطلان لدفع هذا المدعى قول
 ويجوز ان يكون المراد بالمنه ههنا آية فيكون حاصل الحق لا يوقع المنع بمعنى طلب الدليل على مقدمته
 على النقل والمدعى سواء كان ايقاع هذا المنع عليها بلفظ المنع كقولنا هذا النقل مهم
 وهذا المدعى مهم وبغير لفظ كقولنا هذا النقل او هذا المدعى مطلوب الدليل على مقدمته الدليل
 وامثاله هذا هو الظاهر اذا قلنا لا يمنع من بطلان المدعى حقيقة كان معناه لا يوقع المدعى
 عليه سواء كان بلفظ المدعى او بغيره ولعل هذا هو مراد بعض الافاضل حيث قال فيما
 سبق خلاصة الحق الاول لا يطلب الدليل بالنسبة الى النقل والمدعى حقيقة بل مجازا
 نعم كون هذا الايقاع بلفظ اظهر في نفسه ولذا اختاره المحقق في المثال وكذا التشبيه
 الاصح الثاني اعم من ان يكون بلفظ المنع او بغير لفظه ولذا قال بعض الافاضل والفرق
 بين الاحتمالين ان مع الاول انه لا يقال المنع مثله مع الاصح ان ومع الثاني ان المنع

محمول على معناه الحقيقي لا الثقل لا محذورا والاول واحد هذا فاقديقال ههنا ان الاول
مقصود على ان يكون بلفظ المنى ومعناه لا النسب بلفظ بقرينة التقابل والثاني مقصود
على ان يكون بلفظ المنى ومعناه لا النسب بلفظ بقرينة الفرق بين الاحتمالين
ظهورا بيننا فالقول ههنا باحتياج مثالهما وان صور عن بعض من يشك في النسب
بالاثر من قاف وهن من بين العنكوت اشبه بغيرنا شر عن تفضل به هو هون من بيت
العنكوت اذ لا وجود بمختص في كلا العنكوتين ولا بشي **قوله** وجيئنا المجازاة اذ لا
كونه جيئنا ذلك الظرف بعد اخذه بمعناه الحقيقي لكن يحتمل ان يكون عبارة عن المنى في الخذف
ايضا ولعله لندرة لم يتوصل له وقد يقال لعدم نفعه لغاية بعده عن كلامه **قوله**
وكذا يحتمل ان يراد به فعل هذا يقول المنى لا النسب المنى الحقيقي للمنى لا الثقل والمدعى بان يقال
هذا الثقل والمدعى بم ابدال يقال هذا الثقل والمدعى بطلوب التليل على مقدمة الدليل
اللاحق اذ لا بان يقال المنى لا النسب لا الثقل والمدعى كى قيل فان ذلك لا ينسب المنى
الحقيقي للمنى بل هو نسبة التسمية اليهما واليه استعمال لفظ النسبة اليه وان المنى في الاصل
الاخير لا يستعمل لفظ المنى في الثقل والمدعى بان يقال هذا الثقل والمدعى كى اعترف
به هذا القائل لا انه لا يستعمل فيهما بان يقال المنى مستعمل في الثقل والمدعى فقط
ما ذكره
هذا الفاتح جيز قال وبهذا ظهر الفرق بينهما حال الاما لا حاصله فقط على ما ذهب اليه
الكسند والى اصله لا فرق بين الاحتمالين في المثال الا ان قوله ولا يمنع على الاول
حقيقة وعلى الثاني الاخيرين مجيئنا في ههنا ان لا احتمل للمنى الى رضى عند مكان
المنى الحقيقي ولعله وانما يجوز المنى المجازى ههنا كى يظهر من قوله عما ان انطباق الدليل
المذكور على المنى الاول لا بطلان اولان لفظ المنى في هذا الاصطلاح محتمل ان يكون
من الجوامد فله شئ من انه يمكن جملة على المنى الحقيقي بهذا الاعتبار فيجعل اما على نسبة
معناه كى في قوله ثم تسمى اى شئ الى التسمية وانما على استعمال لفظ المنى مجيئنا **قوله** وهن
المجاز في النسبة لا يخفى انه لا يتصور على هذا الاصطلاح الى في الخذف واما ما قد
يقال المستثنى من تغيير الكسوة ههنا انه يجوز ان يكون المجاز في هذا الاحتمال

مجازا في الطرف ايضا بان يكون المنى لا النسب المنى الحقيقي للمنى لا الثقل والمدعى الاحتمال
كوه المنى الحقيقي مجازا الى آخر ما قال فبطلان شئ من اليه ان لا يتصور كوه المنى
الحقيقي مجازا **قوله** والقلم من كلام الشا محقق فيما بعد وهو قوله واعلم ان
ما ذكره المصنف قوله وينبغي ان يعلم ان حمل عبارة المصنف على المنى الاخير وهو ان يكون
المراد بالمنى استعمال لفظ المنى ووجه الظهور انه اورد فيه اعتراضا لا يتجوز على المنى الاول
كى يصرح به المحقق واعترضنا مختص بالمنى الاخير فالظاهر ان حمل عبارة المصنف على المنى الاخير
لا على المنى الاول الذي هو كوه المراد بالمنى معناه الحقيقي مع ذلك الاقل اظهر من
بين المعاني الثلاثة لكونه مع حقيقة مفهومه ما عند الاطلاق فهو اخرى با، يحمل
عبارة المصنف عليه وعدم انطباق الدليل المذكور عليه لا ينافي اظهر منه كى لا يخفى هذا
ولا نلفت الى ما نفوه به بعض من القيل والقائل فانه من اضطراب الحال **قوله** ولعل
ذلك اى حمل الشىء عبارة المصنف على المنى الاخير وهو الاول بقى دى وان يقال بان منع
في مثل قولنا هذا الثقل مم باعتبار دليله ومنه الثقل باعتبار دليله على ما ينبغي
فان الثقل لا يقارن بالدليل فانما يقارن بالتصحيح لان اثناء التصحيح ولا دليل فيه
بحسب الظاهر اذ كل تصحيح بحسب الحقيقة مشتمل على التليل فانك اذا قلت قال الكسند
وانه تعالى متعلم بكلام اذ لا يطلب منه التصحيح فحضره المقاصد فكانت عليه لا هذا
الطلام مستور في المقاصد وكل ما هو مستور فيه فهو قول الكسند وانما قال عا
لانت اذا قلت الكلام المذكور فطلب منه التصحيح فله ان يقول لانه مستور في
المقاصد وكل ما هو مستور فيه فهو قول الكسند فيوجد في هذا التصحيح دليل بحسب الظاهر
ايضا ويمكن ان يقال بسبب حمل الشىء عبارة المصنف على المنى الاخير جريا، هذا الكلام
بدل المنى في السهل والمدعى الغير المدعى لذين مجتلا والاول فانه يتحقق جريان الطلام
بالثقل والمدعى المدعى كى لا يخفى **قوله** ظاهر البطلان لا خلاصه المنى الاول
كما صرح لا يطلب الدليل على مقدمة الدليل بالنسبة الى الثقل والمدعى حقيقة بل
مجازا قال الكسند لا عليه بان المنى طلب الدليل على مقدمة الدليل لا يفيد ولا ينطبق

فان مثاله تعليق على الشيء عن غيره بمفهوم ذلك الشيء وظاهره انه لا يفيد ولا يصلح
 للتعليل وقد يقال فرفق بين الالزام والتفصيل فكون الامر كذلك حال التفصيل لا
 يقتضي كونه كذلك حال الالزام لانه الذي سببه المنع على طريق الالزام عن النقل
 والمدعى فيمنع تعليل بما ذكره ههنا ويفيد في قوله ولو حمل المنع اه فيكون المنع
 هكذا لا يستعمل لفظ المنع في النقل والمدعى الاستعمال مجاز ولا يخفى ان الاستعمال
 المجازي يعبر المجاز في النسبة والمجاز في الطرف فلا حاجة الى ما تكلفوا ههنا ثم انظر
 ان ههنا من المحس اعتراض على الشافعي على عبارة المصنف المنع الاضرب وضرب المجاز
 لمجاز في الطرف فضع انه لو حمل اه كما قد يقال وفيه كلام الشافعي في ذكره بل يمكن
 حمل على ذلك المصنف با، يقال مراده وهو هذا المنع الا انه كما يتعلق له غرض يذكر المجاز في
 التسمية لم يذكره لا يدل على ان معناه المجازي وما يقال ههنا ليس شري لم قريبا
 اعلم المجاز بالمعنى الاخير مع يجوز في الثاني ايضا كما بيناه واستغناه من كلامه
 ايضا ويجوز في الاول ايضا ان من معنى على ضلاله القديم على ما بيناه سابقا على ان
 التخصيص بالذكور لا ينبغي الحكم عما عد المذكور كما لا يخفى **قوله** ثم افقوا الظان
 المراد من النقل وعبارة المضرب هو معناه الى مصدر الذي يحصل بالنقل وهو
 المنقول به اعني قولنا قال فلان، كذلك المنقول لانه لا يتعلق به المنع اصلا حقيقة
 ولا مجازا وانما قال الظاهر لا يجوز ان يكون المراد به المنقول كما اخبره في الحديث با، يكون
 الاستعمال مرتبطا بالمجموع او مرتبطا بالمدعى فقط على ما يكون مثال كلام المصنف
 لا يمنع المنقول حقيقة ولا مجازا ولا يمنع المدعى الالزام والمكن فلو اورد من صحاح
 الظاهر لا يخفى **قوله** ولا مجازا فيه ان اراد بالحي زمني في الطرف فقط فهو
 غير مفيد ان اراد المجاز في النسبة او العلم منهما فلا يتم، المنقول لا يتعلق به المنع
 مجازا بمعنى المجاز في النسبة لم لا يجوز ان يتعلق به ذلك باعتبار انه ليس نقل ولا
 بناء فاحقة الشافعي ولا ما سبق من الاشارة اليه كما لا يخفى **قوله** الا باعتبار
 النقل مستند المقام برفق بهما بخلاف المرام **قوله** كما حققه المحقق ههنا في

سياق

في قوله فاعلم انه لم يذكره آه وفيه ان كان كالحق فاه مرتبطا بقوله للحقيقة فهو
 مسلم لكن غير مفيد وان كان مرتبطا بقوله للحقيقة ولا مجازا كما هو الظاهر في
 تحقيق الشافعي ما ينبغي تعليق المقتضة بالمنقول مجازا لا صريحا ولا اشارة كما
 يظهر بالنظر وكذا الكلام في قوله وقد سبقه كلاما اشارة اليه في الحق والوخذة **المجاز**
 بمعنى المجاز في النسبة يتعلق بالمنقول ايضا والمراد بالاشارة السابقة في كلامه ما في تفسير
 الكلام بالانتماء الخبري في المحس بين ههنا وجه التقييد بهذا المنع وقد يقال الظاهر
 المراد بهما ما في قوله اي صحة النقل فانه يشير الى ان لا يتعلق مقتضة بالمنقول اصلا فقل
 ليس على ما ينبغي فانه يقتضي حمل الكلام على خلاف الظاهر **قوله** نعم فيه الحجة معتبرة اشارة
 الى دفع توهمه من من تقييده المنقول في حاشيته حاصل التوهم انه لا حاجة الى قيد
 الحجة الى هذا التقدير افا هو على تقدير حمل النقل على المنقول فلما سقط ذلك الحمل
 سقط التقييد ايضا فاشارة الى انه لا يقطع هو معتبر على هذا التقدير اي على تقدير
 المولى الى اصل بالمصدر ايضا كما انه معتبر على تقدير ارادة مع المنقول **قوله** لا تنفس النقل
 اي النقل بمعنى الحاصل بالمصدر قد يكون مقدرا للدليل فيمنع حقيقة كقول البيهقي على الذي
 كلام صادق لانه قول الرسول وكل ما هو كذلك فهو صادق فقولنا لانه قول الرسول
 النقل وقد جرد مقدرا فيمنع من هذه الحجة لا من حيث انه نقل **قوله** ان الظاهر ان
 القلب من المستند الى الظاهر لا بمعونة المقام اذ المقام مقام التفسير المنع ان يكون
 بطريق الخطا اه كما، طلب لا بد ان يكون القلب من المجاز طرعا على ما ذكره المحس
 في بعض الحواشي فاما سبق او نقل المراد ان الظاهر من لفظ الطلب هو ذلك فالطلب لا يطلق عرفا
 الا اذا كان المطامعة مغاير للطلب ويؤيده ما سيجي منه من قوله لكنه خذوا الظاهر على ما في بعض
 الشيخ ويؤيده ايضا عدم مجي صيغة التلزم من الطلب كما بينت في محله لا ينافي ما سبق من التقييد
 قول المصنف في طلب المحس حيث قال هناك لكن يؤيده عدم التقييد **قوله** في طلبه وان
 يقول فليطلب التقييد فاعلم ان عدم بيان لا يؤيده الاحتياط والمطامعة الحقيقة فان الطلب عندنا في
 اما من الثاني ومن المنقول عندنا لا يطلب بنفسه بخلاف ما في هذا المقام كما لا يخفى وايضا
 من الناقل

المجاز
 قياسي

الطلب عندنا في

التقييد

يمكن ان يقال يجوز ان يكون التأكيد هنا من انضمام القضية في مقام التصريح فانه بخلاف
 انضمام الدليل ههنا حيث اخذ في مفهومه التركيب من القضيةين كما تظهر عند التأمل
 فبذلك التفسير سقط ما يقال ههنا من بين مقول المحققين تنافيا وظهوره لا حاجة دفعه ايضا
 الى ما قد يقال من ان الظاهر من الطلبي المذكور في تعريف المنه بمقدور مجزئ الاخير وهو
 شموله على مقدمة رفعه والمنظرين هو الطلب من المستدل فقط استثنى بتفسير صحيح في نفسه
 اذا استبان من الجواب الاخير في هذا الطلب في البطلان فظهر ان قوله هذا لا يقال ما قد يرد
 قوله ههنا حيث قال من لا اوجبه التوهم والاصح من بعض المشهورين بالفضل والكمال
 ولعمري ان هذا الكلام مما لا يليق بشانه ذلك الفاضل استثنى **قوله** ويجعل ان يراد الطلب
 مطلقا فيه ان هذا التفسير يقتضي تعلو المنه بالنقول فانه كما في دليل ولا يحتاج الى التزام
 التناقض صحة فافهم **قوله** على قاسم ما تركه خلاف في بعض النسخ خلافا للمعروف وقد
 يقال وعندنا ان هذا هو قطع النظر عن معنى لفها العرفي لا يقبل الذوق السليم
 ههنا ولذا لم يتوصل الى التفسير ههنا من احسن التفسير فيما سبوا القول في تركه التوضيح
 لمقارنه وكيف جده والخاص ان هذا الفاسد هو الفاد في هذا التفسير ومن المحسوس
 صرف استثنى قال بعض الافاضل ايضا انه يخالف ما يفهم من عبارة المنه حيث يقال ههنا ان
 الظاهر هو الطلب من المستدل لامن نفس **قوله** يستلزم مجزئ براد مجزئ بالمقدمة المضاف
 الى ضمير الدليل المعبر في مفهومه الذي هو ما يتوقف عليه صحة الدليل كما سيجي فلو
 لم يجز عن لزوم الاستدلال في تعريف المنه لانه خاص في تعريفه عدم التجريد يكون هكذا انعم
 طلب الدليل على ما يتوقف عليه صحة الدليل للدليل والتجريد يستلزم اللفظ في جزء منه **قوله** مثلا
 وايضا يستلزم اعتبار التجريد في المنهج الدليل اذ قلنا ان التكرار لا يخرج من هذا الدليل
 مطا الدليل على مقدمة الدليل فلو لم تقبل التجريد لزوم التكرار والاستدلال فاذا اعتبر كما
 الحاصل هذا الدليل مطلوب على مقدمة الدليل فيكون من باب وضع الظاهر موضع الضمير وفيه
 نظر ثم ان اخذ المقدمة في تعريف المنه ولو به اضاف يستلزم اعتبار التجريد في المنهج الدليل
 فانه يكون

هذا الدليل هو الذي لا يثبت على ما هو عليه
 بل هو الذي لا يثبت على ما هو عليه
 بل هو الذي لا يثبت على ما هو عليه

ح
 فانه يكون الحاصل من الدليل مطا على ما يتوقف عليه صحة الدليل فيحتاج الى اعتبار التجريد في
 التكرار فلا يكون لزوم اعتبار التجريد في نسبة المنه الى الدليل وجها لظهور ان يقول
 على المقدمة الكثرة الا ان يقال المراد انه يستلزم اعتبار التجريد بهذا التجريد وعلى ادراج لفظ
 المعنى الاعتبار واشارة الى هذا **قوله** فتأمل من الدقايق **قوله** ولا ان تقول في هذا المقام بذكر ان
 تقول الظاهر ان تقول على المقدمة لا اضافة الى ضمير الدليل لا قوله له كما في معنى المنه ما
 ذكره لزوم ان لا يمنع الدليل ولا مقدمة ايضا لا مجزا والى الذي لم يطل في بيان حقيقة
 بلا حله فاقا له لو كان معنى المنه ما ذكره لزوم ان لا يمنع الدليل لا مجزا فافهم
 قولنا من الدليل من مثله هذا الدليل مطا الدليل على مقدمة دليل ولا يحصل كذا في كل
 المثال مطا الدليل على مقدمة فاستعمل المنه في معنى طلب الدليل على المقدمة وهو وجه
 المعنى المذكور فيكون مجزا او ما لو كان معناه ما ذكره من ان لا يمنع المقدمة لا مجزا فافهم
 يكون حاصل قولنا من المقدمة ههنا المقدمة مطا الدليل على مقدمة دليل ولا يحصل
 له ايضا فالمنه انما مطا الدليل على ما استعمل المنه في معنى طلبه فيكون المذكور الدليل
 فيكون مجزا فافهم من قول المحقق فيما سيجي من ان لا اعتبار مقدمة الدليل في مفهوم
 المنه كان تعلو بطل واحد من الدليل مقدمة مثبتا ولا شك ان التجريد على نفعه بالدليل
 فهو ظاهر استثنى في هذا التفسير المراد بالمراد ههنا هو المجزئ في الطرف وقد يقال ان
 ان يكون المراد به هو المجزئ في النسبة بالمراد في الاول المنهوية صفة له ليدل الدليل
 الى نفس الدليل مجزا اعقليا وكذا المنهوية في الكثرة صفة له ليدل المقدمة لنفس المقدمة
 مجزا اعقليا ولا يلزم للمجزي اعقليا حقيقة حقيقة بل يكف الحقيقة المنهوية كما
 به التفتان في المطول فله براد ان ليس هناك دليل الدليل **قوله** ولا دليل المقدمة حتى
 يكون نسبة المنه حقيقة عقلية ونسبة الى غيره مجزا اعقليا **قوله** او بارجع الضمير الى
 المدعى على ان يكون اضافة المقدمة اليه لا في صلبه او يكون على حذف المضاف في المقدمة
 دليل المدعى **قوله** ليس المنه الطلب الدليل الى المنه الظاهر العبارة بوجه ذلك على تقدير
 ارجاع الضمير الى الدليل المذكور سابقا فلا يصح هذا لان يكون توجيه العبارة ولو

لا شهاج

ه المتوجه ببيان

اعتبر ايضا بطريق الاستحسان في قطع النظر عما فيه من البعد لا بعد لم يبق تقابل بين
 التوجيهين قبل لا يتوجه الاشكال بعدم التقابل على الشان ذكره في التوجيه فحينئذ
 مستفاد **قوله** فلا بد قال بعض الافاضل لا ضرورة الى ارتكاب الاستحسان في الكلام لانها
 ولا في سبيل الامكان ان يجعل من قبيل ادعاء الضمير المطلق في ضمن المقيد ورواية هذا الكلام
 من المحققين ادخالها في تفسير مع الشان والافاضل استخدام ليس بمرضية عنه كما يدل عليه
 قوله على ان الاستحسان غير لازم وان خبير بان لا يسير في الكلام مقيد حتى يرجع الضمير المطلق الذي
 في ضمنه على ان ادعاء الضمير المطلق في ضمن المقيد لا بد في الضرورة الى استخدام بدله
 عين الماد بال استخدام ههنا **قوله** على ان استخدام غير لازم اي في هذا المقام اي على تقدير
 وانما يكون استخدام غير لازم ههنا لان على ما هو المشهور في تفسيره ان يراد بلفظ لا معنيين
 حقيقيين او مجازين او مختلفين لانه في احد معنييه وبالضمير الرجوع اليه معناه الاخير او مراد
 باحد ضميرين جديهما وبالاخر الاخر وليس للفظ الدليل معناه حتى يظهر فيه الاستخدام قال
 بعض الافاضل ان العام المنه اليه في اللفظ الخاص لا يخفى فالاستخدام اظهر من ان يخفى
 على تقديره ان استعمل وان خبير بان لا يهين لفظا خاص حتى يكون العام مجازيا له
 فيعتبر الاستخدام في المراد بالدليل في قوله طلب الدليل هو جمل الدليل المطاوع والالزام
 طلب المطلب فالضمير راجع الى ذلك الجمل في تصور فيه الاستخدام نعم قد يعتبر في مرجع نهائية الضمير
 الاوصاف كذا اسم الاشارة فبهذا الاعتبار يبيد عنه الى ان المراد ذلك الجمل باعتبار
 تحققه مع الصف المذكور كما اشار اليه في بعض الشخ ههنا وهذا المعنى البناء غير مراد
 ههنا فلا بد من صرف العبادة ههنا وذلك المصروف انما يكون مجملها على خلاف ما يتبادر
 وادعاء الضمير الى جمل الدليل من غير اعتبار تحققه مع وصف الطلب بالاستخدام كما لا
 يخفى **قوله** لكان اول وجه الاول لانه انما هو لفظ واحد وهو توجه العبارة
 فالاول وحده المفيد كالمفاد ويمكن ان يقال انما ليس متوقفا على لفظ واحد بل الاول
 مسوق لتوجيه العبادة والثانية مسوقة لبيان اصل الحكم كي يظهر بالنظر الى السكتين
 محال يتوجه انهما لو جعلت واحدة لكان اول كمالا يخفى **قوله** فيه انه صادق على نفس الدليل

اجيب عنه بانه المتبادر من اضاف الصيغة الى الدليل ان يكون ذلك الشيء الموقوف عليه غير الدليل
 وبانه المتبادر من جهة الذات ولا الحصول الى التوقف من جهة القيام والعروض ونفس
 الدليل بالتسليم الى الصيغة من قبيل الثالث لا الاول وبارا اضاف الصيغة الى الدليل من قبيل
 مجرد قطف ما ياتوقف عليه صحتها الدليل الصحيح وفيه يخرج مقدم الكواشف **قوله** ويمكن
 دفعه ويقال ان لا يصدق التفسير في الشرائع اذا التوقف على انفسها على صحتها
 بل في مزية مخصوصة كما اعترف به في بعض الشخ **قوله** وفيه ما في اشارة الى ان تخصيصه بلا
 قرينة مخصوصة سواء انفسا وهو لا يصح في التفسير على ان القضية جنس شامل للتعليل
 والكثير كالتقوى ففقد الدليل ليس بقضية على اصلا وليس صحيح وانما هو على
 مذهب المنطقيين حيث اخذوا الهيئة جزءا وهي ليست بقضية فلا يكون الدليل ايضا قضية
 بناء على ان المكت من الداخل والى خارج على ان هذه القاعدة ليست بكمالية بل كونه
 المكت من الداخل والخارج خارجا انما هو اذا كان احتياج الخارج الى غير الدليل ولما اذا كان
 احتياج الى الداخل فها ههنا فلا يعد المكت منها خارجا فان المكت من الجوهر والافعال
 عرضا لا بد من جوه الكثرة احتياج العرض الخارج الى الجوهر الداخل الى اعيانه فلا يختص عنه الالقاء
 يقال ان الماد من القضية التي كلمة من عبارة عنها هي القضية الواحدة فثابت **قوله** يلزم ان لا يصدق
 الدليل على شراطينها فيجب القضية التي كانت كلمة ما عبارة عنها اعم من الحقيقة والحكمة و
 الشرائع وانما لم تكن من القضايا الحقيقية لكونها من القضايا بالحكمة وفيه ان تبين جدا
 لانه ارتكاب تكلف بعد اخذ من غير ضرورة كسوء الفهم ومثله لا يلتزم بتمثيل مقام
 التدبير ولعله لئلا لم يلتزم اليه **قوله** ههنا **قوله** لا لا يخفى على الم قيل لا خفاء
 في ان عدم الخفاء هو لا خلاف في الانصاف فلا بد ان يقال لا يخفى او ما يورد في مواعده
 وجيب بانه الموصوف محذوف وتقديره على الفطن المص وان خبير بان لا حاجة الى تقدير
 الموصوف في الانصاف ضد الفطن والمعاد لا يلتزم اليه ما يلحق اليه ولا بد من نظره
 اليه فيخفى عليه ما فيه من المقابلين او لا ترد الى الكفا والمعادين حيث وفي عليهم
 المنهج الباسق لعدم توجههم اليها لعداهم فالانصاف سبب لعدم الخفاء وبما
 لكسطة **قوله** لا يقال ان الماحول باختيار الشق الثاني ومنه صدق التدبير على

فحينئذ

تلك الصورة للتوقف بالتوقف بك واسطة فانه اعتبارا والفرق الكاسر والتوقف
 في تلك الصورة ليس كذلك بل بواسطة نفس الدليل فانه صحة الدليل بغير واسطة ولا على
 نفس الدليل ثم الدليل يتوقف على المسند وغيره من الاعمال **قوله** يستدعي وجه
 الاستدعاء انه على مقتضى هذا اذا قال المانع لانه هذه المقدمة فطاعة قال لانه هذا
 الشيء الذي يتوقف عليه صحة الدليل فلزم ان يدعى في ضمن المنع توقف صحة الدليل
 على ذلك فلما كان بناء المنع على هذه الدعوى كما اثبتنا وجبا عليه حتى يكون
 منصوصا سواء اخذت تلك الدعوى بحسب نفس الامر او بحسب اعتقاد المسند
 امت وجوب اثباتها على الاول فضا واما على الثاني فلا المسند بترك تدعى الدعوى
 في بعض المواضع **قوله** وجبا على المانع اي في بعض المواضع يمكن ان يقال انه يكفي في مسوعة
 المنع ان يكون المنوع مما يتوقف عليه صحة الدليل بزعم المانع والتعريف انما يستدعي
 ذلك الا يثبت التوقف في نفس الامر فلو ادعى المسند واثبت المنوع مما لا يتوقف
 عليه صحة دليل لظاهر المنع من دفعه كما في الجواب بالخبر واثبت كذا المنوع من ^{اليد} _{اليد}
 او من السمت واثبت عدم التوقف في مثالي الجواب الصفري وكلية الكبرى دون
 حرط الفتاد ولذا كما المنع في امثاله **قوله** مستلحا جدا قال الفاضل
 العصام فانه توقف الصحة على هذا المذكور لجواز ان يكون الصحة موقوفة على
 اندراج الاصفري تحت ويكون هذا الامور من لوازم ذلك الاندراج ولازم الموقف
 عليه لا يجاب بكونه موقوفة عليه واثبات التوقف في حرط الفتاد استيعابا
 بما ذكره جعلهم وجه الدلالة الاندراج ثم بيانهم شرائط الاندراج وقبل في وجه
 الاشكال ان الجواب الصفري مثلا ليس مما يتوقف عليه صحة الدليل جزم ضرورة
 ان صحة الدليل عبارة عن انتاجه ولا شك ان انتاج الدليل لا يتوقف على الجواب
 الصفري مثلا اذ الدليل يكون منجى مع سلب الصفري كما حققناه في محله ويؤيد
 ذلك جعلهم شروطا المذكورة شرط الكلية الاستدلال اصل الانتاج وقد
 ينهض القول الى بن المحي اقل اقل قول هذا القول ليس بطريق الاستدلال
 وانما ظاهر عبارة الشرح ان لا يثبت لا تقوية بل هو بطريق المطالبية

بقرينة المقام كما لا يخفى فلا يتوجه عليه الموقوفة منع ما ذكر فيه ثم المار بالانتاج في
 قوله ضرورة ان صحة الدليل عبارة عن انتاجه ليس الانتاج لذاته بل هو الانتاج
 مطلقا سواء كان لذاته او لا كما يدل عليه **قوله** ويؤيد ذلك جعلهم شروطا المذكورة
 شرطا لكلية الانتاج اه وايضا هو المناسبت لتعريف الدليل بالمركب من قضيتين
 للمنادي الى مجمل فلا يرد عليه ما قد يقال من ان قوله ضرورة ان صحة الدليل عبارة
 عن انتاجه ليست اصل ضرورة ان صحة الدليل ليست عبارة عن انتاجه مطلقا بل هو
 عبارة عن انتاجه لذاته وانه قوله ولا شك ان انتاج الدليل لا يتوقف على الجواب الصفري
 مثلا ان ادعى انتاجه لذاته لا يتوقف عليه فهو موانع ادعى ان مطلق الانتاج لا
 يتوقف عليه فليس له غير نافع انتاجه كفاية الانتاج لذاته لا يتحقق في غير المناسبت
 بل في غير البرهان ايضا مطلقا كما اعترف في المصنف بشرط الاصول الحاص في قوله لا يكون
 شيء منها دليل صحيحا وان لا يكون منع مقدم من مقدمة منقحة حقيقيا وانما قالوا
 فيما لا يتحقق فيه الاستدلال لذاته انه ليس بغير محمول على سلب الفيل البرهان وانما
 قوله ان الدليل يكون منجى مع سلب الصفري فقد قال الفاضل العصام في كتابه على شئ النسبية
 اقول مما يهين الانتاج قولنا لا شيء من الجرح بجواب وبغير الجواب هو الصفة لاقية
 بنسخ لا شيء من الجرح بنسخا قال سلب الشيء على كل اذ لا شيء وحده في آخر بعض المسئلة
 بفيد المحصول عن ذلك الطل وبذلك يبطل حصص المنع في الشئ الاول في
 القرب المار به وعدم الانتاج الصفري السالبة وعدم انتاج الكبرى الجزئية
 وكذا النتيجة تامة لا حصل المقدمة من ثم قال فيلزم قولنا لا شيء من ^{من} _{من}
 وما ليس فهو كل **قوله** فيبطل عدم انتاج الصفري السالبة ولجبا بانه لو سلم
 الانتاج فهذا انما يكون من الشك والاذكاء موضوع الكبرى محمول في الصفري
 وهو يكون موجبة سالبة المحمول عن كل **قوله** فهو ليس لاسالبة كلية واعترض عليه
 بان السالبة يساوي الموجبة السالبة المحمول فاذا كانت الموجبة السالبة المحمول
 فاذا كانت الموجبة منجحة بكون السالبة ايضا مستندة للنتيجة ويمكن دفعه بانه المنوع

هو الاستدلال لهذه السالبة انما يستلزم النتيجة بواسطة الموجبة السالبة المحمول
 اللازم لها استيعاب ذلك كذا هو هذا على ان السالبة ما ذكره نفى لثبوتها بخلاف ما قلنا عن
 صاحب قبل ولا يظن ان قوله فاذا سلب الشيء عن كل افراد شي وسلبه فاذا ذكره هو ايضا
 انما يتبع بوسطه للبيان فانه بيان لوجود الاستدلال بالبيان للوسطه فلا يتصور عليه ما نفى عن المحنة
 في بعض تعليلاته على الاشياء من انه ليس هذا الاستدلال بل بخصوصه لانه فانه على ان
 المراد بالاستدلال محض بصدده وانما هو الاستدلال محققا لا الاستدلال كذا من قول على ما
 يستلزم التوجه بالدليل من غير توقف عن استلزام الدليل واستلزام المتعدي كما يشوب ما
 نقل عنه في الاشياء ههنا حيث قال لانه محتمل ان يكون استلزام النتيجة بالاستدلال لا با
 لتوقف ولا يوجب من الشيء فيها نقل عنه من انه ما يرد على المحنة المذكور الداخلة في الدليل
 صحة بانه لا يستلزم المتعدي فلا يرد عليه ما قيل من ان القول باء منه ما يلزم صحة الدليل
 نافع معترف مقام التوجه في الدليل من قبل وضع المستند والاضطرار على خلاف ما
 اتفق القوم بلا استدلال عليه فانه من الاستدلال مثلا شيئا مفتقرا فيما بينهم لكن يناقض
 ملكية منه عن قريب حيث قال وعن الثاني بانه من اللازم الغير الموقوف عليه محتمل
 عقل فانه يقتضي ان يكون المراد بالاستدلال صحة الدليل من غير توقف غير استلزام الدليل
 النتيجة الكلية الا ان يقال احد القولين على طريق النقل ويناقض ايضا ما يوجب منه من ان
 الداخل في الاستدلال مناقضة لانه لا استلزام مما يتوقف عليه الصحة الدليل قطعا
 ويمكن ان يقال انه مبني على حمل التوقف على الحق الاعلى الاول لانه لا متنع وهذا مبني على
 حمل على الحق الاخر وعدم امكان حصول الموقوف الا بعد حصول الموقوف عليه كما
 يدل عليه انبثاق لزوم من غير توقف فانه التوقف بالحق الاعلى ثابت في اللزوم كلها
قوله معجبة قال بعض الافاضل لانه ما يلزم من صحة الدليل لو لم يثبت صحة الدليل لانه انما
 اللازم يستلزم انتفاء اللزوم **قوله** ايضا كما ان طلب الدليل على ما يتوقف عليه صحة الدليل
 نافع موجب **قوله** لورود ذلك اي طلب الدليل على ما يستلزم صحة الدليل من غير توقف على
 حصر وظيفة الشارح في الطلب المذكور ليس بدخول في المنع المذكور وعدم دخوله

في النقص والمعارضة اظهر من ان يخفى **قوله** فالاولا ان يفترق النظم من السوء والملازم للوقوف
 ها، وجب الاولوية اندفاع اليراد من كل جهة لكن اندفاع اليراد الاول وعلى هذا التفسير
 محل تأمل **قوله** ويمكن ان يقال لا يخفى ان هذا الجواب بظاهره لا يبطئ السؤال
 المذكور لانه مبني على استدعاء التبريد المذكور الموجب ومنه هذا الجواب على عدم الوجوب
 على المانع من حيث هو مانع فالسؤال من وادى الجواب انهم يمكن الارجاع الى منه الاستدلال
 فحينئذ يقال المانع من حيث هو مانع لا يجب عليه كذا بعد جزم اما ما قال بعض الفضلاء من انه
 يجب على المانع ان يثبت انما يمتنع من النظر في ما بعد ان يجب عليه دليل ليس على ما ينبغي **قوله** فتأمل
 محتمل ان يكون اشارة الى ان لو حمل المنع على المنع لفظ المنع عليه ما اورده الشارح في قوله
 واعلم انما ذكره بخلاف ما لو حمل على منتهى الحقيقة فلا يصح ما اوله بالنسبة الى الآخر ومحتمل
 ان يكون اشارة الى عدم انطباق المذكور مستحق حمل المنع على المنع لفظ المنع ايضا باعتبار
 هذا المنع الاعنى فانه يكون خلاصه الكلام في هذا الاستدلال المنع باعتبار المنع الاعنى في النقل والتعدي
 الامحى والادان المنع باعتبار المنع الاخر **قوله** او اللزوم في اشارة الى ان اليراد الاول يتوقف على
 التفسير الاول ايضا **قوله** على ان يجوز ان لا يكون المنع مانعا انما انبثاق الشيء لكن لانه
 ان يجب عليه انما التوقف بشروط التزاما فانه يجوز ان لا يكون المنع مسموعا **قوله** قالوا بالتوقف
 فيه اما قولنا باعتبار الرجوع اليه وبهذا التفسير يندفع ما قيل من ان بين قول المحنة
 تناقضا في الاستدلال من قوله هذا ان لا يجوز ان يكون المنع مسموعا في عدم اقاله بالتوقف
 فيه ولو باعتبار الرجوع اليه ومن قوله ولانه وقوع يجوز باعتبار الرجوع اليه **قوله** بانه
 على بشروط التوقف في اي فيما قالوا بالتوقف فيه وارجاع التفسير الى الشرط لا يقتضي اطلاقا
 كما يظهر بالتأمل ومحتاج الى التاويل لاجل التذكير **قوله** ولانه وقوع يجوز عن سوال مقدم
 من طرف المعترض تقديره ان لا يجوز ان يخص المنع المسموع فيما قالوا بالتوقف فيه فان المنع
 المسموع واقعا قطعا فغير ذلك ايضا من اللزوم وحاصل الجواب ان لا يتم وقوعه لا
 باعتبار رجوعه ووجه الرجوع على ما قيل انه يلزم من منه اللازم منه اللزوم يعني انه يلزم
 انتفاء ذلك من انتفاء هذا اللازم قطعا وانما كان من لوازم صحة الدليل يلزم من انتفاء

انما يثبت شيئا اصله بل يكفي
 به مجرد الاحتمال
 كما قال الشيخ رحمه الله
 انما يثبت شيئا اصله بل يكفي
 به مجرد الاحتمال
 كما قال الشيخ رحمه الله

لا فبما

صحة الدليل يدل على انتفاء شيء مما يتوقف عليه صحة شيء من اللوازم بالآخره الزم
 شيء مما يتوقف عليه فيجوز ان لا يكون مسموعه ذلك المنه الا بهنا باعتبار وان خبير بان
 هذا الاعتبار مما لا حاجة اليه في اصل المواضع اللزوم من حيث هو لازم نافع موجه كما مر قال
 ان يجد على ظاهره ولا يبر للمدول عنه من دليل واقما ما قد يقال من انه لو استقام هذا الجواب
 عن هذا السؤال لم يستقيم الاعتراض الثاني صحة الجواب بقوله وعن الثاني بان منه ولم يستقيم
 ايضا تفكير المعتبرة بكونه مستلزما من الدليل فضلا عن الاوليه ففقيه **قول** ان استقامه جواب
 الجيب يستلزم عدم استقامه اعتراض المعارض غاية ما في الباطن ان هذا الجواب يصلح ان يكون جوابا
 عن ذلك الاعتراض ايضا وذلك لان في استقامته ولا استقامه التفسير المذكور فاذ يرفع
 البعوض في هذا الجواب **قول** وعن الثاني عرفه ان من البحر على ان يكون المراد بالتوقف التوقف
 بالمعنى الاخر وان استلزام الدليل النتيجة لازم لا يتوقف عليه صحة الدليل بذلك المعنى وان
 ذلك الاستلزام مما هو شائب فيما بينهم ولا شك في وقوعه **قول** منع اللزوم الغير الموقوف
 على مجرى احتمال عقلي محلي نظرا وايضا لا يخفى ان هذا القول منه بعد تسليم وقوع المنع
 في اللوازم باعتبار رجوعه الى منه شيء مما يتوقف عليه ليس على ما ينبغي التمسك الا ان يقال
 المراد ان منه اللزوم الغير الموقوف عليه دون اعتبار الرجوع مجرى احتمال حاصل يرجع الى ان
 يقال ان اردتم بقولكم ان طلب الدليل على ما يستلزم صحة الدليل من غير توقف نافع ان باعتبار
 الرجوع نافع واقع فيما بينهم فسلم وغير مفيد واذا اردتم ان يكون هذا الاعتبار نافع موجه
 واقع فيما بينهم فهو مبدع وهو محذور احتمل عقلي **قول** بان كلمة ما عبادة عن القضية لا يخفى
 انه لا دخل لكونه كلمة ما عبادة عن القضية ولا يكون المراد بصحة الدليل التصديق بصحة
 في جواب شيء من السؤاليين المذكورين بل يكفي الجواب عنهما كقول المراد بالتوقف
 الترتيب فانه يكون معنى التعريف ان المقترن ما يترب عليه صحة الدليل فيدخل في
 تعريف المنع من اللوازم ولا يرد ايضا وجوب اثبات التوقف على ما ينبغي لا يخفى
 وان خبير بان يرد على هذا التقدير ايضا انه يستلزم وجوب اثبات الترتيب على
 المانع واثبات ترتيب اللزوم على اللزوم مستلجدة ابل الامر بالمعكس فضلا عن ترتيبه

على ما يروى من اللزوم وان اردت بالترتيب الترتيب العلى كما هو الظاهر من العبارة فله يتم ايضا
 لتوقفه على ما هو اللزوم فثبت **قول** تلخيص الكلام اى تلخيص على طرق الشرح ففسر
 النقل الى شبهة فيما سبق بالمنقول وان لم يكن على ما ينبغي وانما تلخيص على ما هو المختار عند
 المحقق من كونه المراد من النقل معناه الاصل المصدر كما سبق فليس يقاير كما لا يخفى فله
 يتوجه على ما ذكره بعض الافاضل من ان يكون هذا التلخيص تلخيصا للكلام في هذا المقام وان
 كان مسلم لكنه لا يثبت به المدعى وهو انه لا يمنع النقل الى محله ان لا يمنع النقل فيكون
 المصدرى كاعتزافه **قول** ان لا يكون دليل يدعى في علم ظاهره ما كانا مقدمة دليل او
 كان مضموع دعوى مع الدليل فيفيد ان في هاتين الصورتين ايضا ان لا يتوجه عليه المنع
 وليس كذلك كما لا يخفى **قول** فلا يتعلق به المأخوذة فيه ان كانا المنع هو الطلب مطلقا
 سواء كان في نفاذ من المستدل كما جوزه المحقق فيما سبق فعدم تعلق المأخوذة
 به من **قول** من وجود منه انه ذكر النقل مع ان المناكب لا ذكر في الحاشية فيما سبق من ان النقل
 بمنقول ذكر المنقول ههنا يدل النقل ومنها ان المناكب تقيده بالحاشية حتى يصح
قول فهو انما هو على طريق الحكاية وليعلم في اول الامر قيد الحاشية معتبرا ان النقل لا من حيث
 انه نقل قد يكون مقدمة دليل ومنها ان المفهوم من قوله ان لم يذكر في النقل دليل فظانه
 لا يتوجه عليه المنع انه لو توجه لتوجه على الدليل كما لا يخفى فالمناكب ان يقول ان لم يكن
 النقل دليل فظانه لا يتوجه عليه المنع ومنها ان تفرع قوله فلا يتعلق به المأخوذة على
 قوله فائى هو على طريق الحكاية غير ظالم المناكب بتقديم قوله وان قل من حيث هو ناقل
 على قوله فلا يتعلق به المأخوذة ومنها ان قوله لا يضحى ومنقول عن الغير ذائره ولا
 يصح ان يحتمل على التعليل على التفرع عليها علة العلة يجب ان يكون اظهر واقوى من
 اصل العلة وههنا ليس كذلك كما لا يخفى فثبت **قول** ان الدليل الاول وجوبه لانه الاول
 على هذا الشأن على ذلك هو نفع كونه دليله بالظنية في الثاني وعدم نفعه في الاول والحاصل
 انه لما فقه كونه دليله بالظنية في الثاني لازم اذ لا يتوجه عليه المنع اصلا اذ المنع انما يتوجه
 على الدليل واقفا في الاول فلما لم ينشأ كونه دليله امكن ان يتوجه عليه المنع الا انه لما لم
 يكن ذلك الدليل ملتزم الصحة لم يكن المنع نافعا ومتعدا به **قول** الا انه يتوجه آه يرد عليه

في

ان هذا الدليل لا يستلزم المدعى وهو ان لا يمنع النقل الى ما اذا التزم ان يقال المراد
 انه لا يمنع النقل من غير مقتضاه الى ما اذا **قوله** مجيبا لما مر ظاهرا يستدعي ان لا يتعلق بالمعنى
 معتد به **قوله** الحقيقة بالمعنى الذي هو مقتضى دليل في نفس الامر وان لا يتعلق بالمعنى الكاذبة **قوله** وان
 ان الامر بالمعنى يجوز ان يكون الامر بالثبوت استنادا الى هذا **قوله** وجب اعتبار دقيق الحجة في النقل
 الظاهر يقول بيا، وجب اعتبار دقيق الحجة في الناقل اذ لم يفسر الشئ قيد الحجة في النقل
 بحسب الظرف الناقل وما قد يقال من انه مبني على ما هو الظاهر عند المحققين من ان الناقل
 للشئ ان يقيد الحجة اول فيعلم من اول الامر ان قيد الحجة معتبر فيه كمن ترك في قوله
 والناقل من حيث هو ناقل اكتفاء بمسبق على ما يظهر من الشئ السابق ليس شئ اذ
 لا يصح ان يكون الفرض من كلام الشئ كما وجه ما هو الحق عند المحققين والاول بان يحمل
 المعنى على ان الفرض من هذا الكلام كونه اعتبارا دقيق الحجة في النقل موجبا لحصول الفرض
 الاستدلال لان القيد الحجة معتبر فيه كما اشار اليه الشئ الحجة المتعلقة بقول المصنف ولا يمنع
 النقل اه حيث قال **قوله** والمراد ان النقل والمدعى من حيث انها كذلك لا يمنع ان وجب
 يعلم مما يستدرك في الاصل انتهى **قوله** وان خبيره لعله حمل قول الشئ على ما تقدم على معنى ما
 نقله من الدليل كما هو الظاهر المقام فلذا قال انه مما لا طائل منه فاه اقامة الدليل على
 الدليل على الدليل مما لا طائل منه ولا يحصل لك لا يخفى ولعل هذا الحمل هو الباعث لقوله
 من قال في توجيه كلام المحقق ملان قوله الشئ والناقل ان التزم صحة شئ ما لا يلائم الدليل
 برأسه وذلك لان المراد من التزام الصحة ادعائها فاذا تحقق من الناقل انما صحة
 الدليل المنقول يتوجه عليه المنع سواء وجب منه اقامة الدليل برأسه او لا فذكره بعد استدلاله
 انتهى وان خبيره بآية قول الشئ ما نقله اعم من ان يكون دليلا او غيره فالمراد به هنا
 ما يتوجه عليه بقرينة الشئ وبقرينة الشئ لم يقل عليه فيكون حاصل كلامه ان الناقل
 ان التزام صحة الدليل المنقول ان كان المنقول دليلا او انما دليل برأسه على ما نقله
 ان لم يكن المنقول دليلا برأسه صار مستلزما فيكون البين شامل للشئ المنقول وهذا
 لا ينافي كونه الفرض من هذا الكلام وجب اعتبار دقيق الحجة في النقل كما لا يخفى فيا قد يقال
 في توجيه كلام المحقق ههنا من ان قوله الشئ اقام دليل على تقديره ان يكون الفرض

تفيد النقل

فله فائدة

فله فائدة الكلام ما ذكره مما لا يتعلق له في هذا الباب فلا مدخل به فائدة ذلك الفرض فلا
 فائدة في ذكره فلذا قال المحقق انه مما لا طائل منه انتهى محل نظر **قوله** فمعناه يتوجه على هذا
 الدليل ولعل انما قدم هذا المعنى مع انما مرجع الضمير بن في المعنى الثاني مذكورا بصرحة
 لكونه امس بالمعنى وههنا مع ثالثة ذكره في بعض النسخ وهو ان يكون كلا الضميرين راجعين
 الى الدليل المنقول والناقل المذكور على ان يكون من قبيل قولهم قال ما قاله في ما فيه
 فيكون قوله ما يتوجه عليه عبارة عن النسخ والنقل والمعارضة فطاعة قال في توجيه الابهام
 الثالثة المشهورة كلها **قوله** الذي فيه شائبة نقل لعل الفرض من هذا التوصيف بالاشارة
 الى منشأ الحق في التوجيه عليه والى ان التوصيف بالمنقول باعتبار ما كماله وباعتبار
 اه فيه شائبة نقل ولذا فهو بعد الالتزام بصحة فخرج عن المنقولية **قوله** على المسند
 اي على المسند الاول وابتناء من غيره ان يكون ناقل ثم مستد لا فيكون منطبقا على الكلام
 على الاستخدام **قوله** الظاهر انما يتم لعل وجهه على ما يستفاد من تقريره حاصل الكلام
 ومن تعريفه الدلالة يكون الشئ بحاله يلزم من العلم به العلم بالشئ **قوله** انما لا يمكن
 في عدم تمامية التوجيه فيفيد ان الاعتراض المذكور ليس الا بدو تامية التوجيه وليس كذلك
 كما يظهر من تقريره بجلد في انما يتم فانه اعلم استملا **قوله** فهو موم من وجهين احدهما
 ان يقال لانه ان المعنى حقيقة في المعنى المذكور والثاني ان يقال لو سلمت الحقيقة في ذلك المعنى فلا
 نية ان معناه الحقيقة منحصر فيه **قوله** فله يتم التبريق قال السيد الشريف في كتابه الصغرى هو
 سوق الدليل على وجب استلزامه المعنى بعبارة اخرى تطبيق الدليل على المدعى انتهى **قوله**
 قلت ان الدليل الموقوف لا يثبت المدعى اذ لا يستلزمه مطابقة اياته بالشق الثاني
 والا فلا تقر باصل ان انه حاصل غير تام كما يدل عليه عبارة قلت يمكن ان يثبت به عنه
 بوجوه الاول تمامية شئ انما يكون بانسفا الموقوف عليه كلاً او بعضا فعند عدم
 التبريق يصدق ان يقال لا تقر باصله ومثل هذه العبارة في مثل هذا المعنى شارب
 كما يقال فله يتم الدليل فلا يتم المدعى فلا يتم الجواب لا غير ذلك وهذا من قبيل ذكر المزموم
 واردة اللازم فاه انما يتم من لوازم اصل التبريق مثله ونفع اللازم مزموم لنفع

المزوم فذكر في اللازم واراد به نفي المزوم والثالث ان المدعى ههنا مكتوب وهو ان لا
يتعلق بالنقل والمدعى منه وان لا يكون المنع المتعلق بها حقيقيا فذلك الدليل
المذكور على التقدير المذكور في الجزء الاول من الثاني فبعض التقدير حاصل وهو
بعض فلهذا التقدير والرابعا التقدير هو سوق الدليل على وجه خاص وابراده على
وجه خاص وهو مع تطبيق الدليل على وفو الدعي وهو هنا تحقيق الشوق والارادة
والا لم يحقق الوجه الى وفو تحقيق التقدير بتمامه فتأمل **قوله** وانما على ما هو اعم من
ذلك لا يخفى انما على ما هو اعم من ذلك المعنى المذكور يتصور على ثلاثة اوجه احدها ان
انما على قوله اذا المنع طلب الدليل على ان هذا المعنى سواء كان حقيقيا او لا وسواء كان
معناه الحقيقي من غير افعاله ولا في لايتم التقدير من وجهين الاول باء يقال هذا الدليل
لا يستلزم المدعى لتوقفه على ان يكون المعنى مع حقيقيا للمنع وذلك غير معلوم والثاني
باء يقول لو سلم ذلك فلا يستلزم المطالب ايضا لتوقفه على انحصار المعنى الحقيقي له في هذا المعنى
وذلك غير ثابت وثانيها انما على ان المنع حقيقيا للمنع سواء كان معناه الحقيقي
منحصر فيه او لا فيمنع من وجه باء يقال لانه ان هذا مع حقيق له ولا يتم لتفريعه انحصار
المعنى الحقيقي له في هذا المعنى وهو غير ثابت والشرا انما على ان معنى المنع من هذا المعنى
سواء كان حقيقيا او لا في ايضا بمنع من وجه ولا يتم التقدير من وجه باء يقال
لانه ان معنى المنع من غير افعاله ولو سلم فلا يستلزم المطالب لتوقفه على ان يكون هذا
معنا حقيقيا وذلك غير متحقق **قوله** فلا اي فلا يجه ذلك فاء يكون المعنى حقيقة
او مجاز لا يوجب المدعى حتى يحتاج في الدليل الى ان حقيقة المنع المذكور فقط المنع وهو
قوله لكن عرفنا فيه من عدم التبادر في معنى باعتبار دليل وعدم الانطباق بين الدليل
والمدعى كما من ماضى وفردت فنذكر **قوله** ويجه على كل تقدير براء من التقدير الثالث
المذكور في قوله **قوله** والمتمم وحاصل الجاه ان دعوى المدعى مكتوب من ثلثة امور احدها
ان النقل والمدعى لا يمنعان حقيقة والثاني انهما يمنعان مجازا والثالث
ان المنع فيهما منحصر في المجاز وهو المستفاد من كلمة الا في ذكره من الدليل على تقرير

النقل

صحة

صحة انما يدل على الجزء الاول والثاني على جزء الثاني فلا يدل ولو سلم انه يدل على جزء
الثاني ايضا فلا يدل على الجزء الثالث لجواز الكتابة **قوله** وباء في الدليل مقدمة مطلوبة
جواب آخر عن الاعتراض الاول على تقدير ان يكون الدليل بائنا كذا جزء المدعى فيمنع على ان
يكون المراد بالمجاز هو الجاز في الطرف ولوعتم الجواب منه ومن الجاز في التسمية كما هو
المختار عنده فيم سبق باء يقول ههنا للمنع معا مجازية وسببه مجازية متعلقة بمكان
للتقيد والمدعى وباء يقول انما على ان المجازية مناسبة لها **قوله** باء المحض اضافي
اي بالنسبة الى المعنى الحقيقي فيكون المعنى انما يمنعان مجازا للحقيقة والدليل المذكور
يدل على المحض من المعنى فلا يجه الموضحة كجواز الكتابة **قوله** والنجى مجازا اه اسنادا الى
جواب آخر حاصل انما على ان المجازية هي المحرك هو المتبادر لكن المراد بالمجاز ما هو غير الحقيقة
مجازا على طريق عموم الجاز في المعنى الكتابة والجاز **قوله** الظاهر من اعتراضه ان اراد ان
غرضه بهذا الكلام هو الاعتراض على المصنف غير الاعتراض الذي ذكره الشافعي في قوله اعلم
انما ذكره فهو محذور الاحتمال غير مما يشوبه عبارة من احتمال ان يكون ضغير ذلك
الاعتراض غير محقول ثم ان يجوز ان يكون غرض الشافعي الاعتراض بانما ذكره المصنف في الدليل لا من
يثبت الجزء النبوة من جهة المدعى وتوجيهه ان اثبات الجزء النبوة من المدعى يحتاج الى
بيان المعنى المجازي ثم بين العلاقة بينه وبين المعنى الحقيقي حتى يثبت ان النقل والمدعى
ممتنعان كذلك المعنى المجازي وما ذكره المصنف لا يدل على ان المعنى المجازي ما هو فوفوره
هذا الاعتراض على المعنى المجازي في قوله ولا يرد بل هو عين ما اعترف المحقق بوروده
واجتهاده بقوله وعلى كل تقدير يجه ففوله لكن لا ورود له بظاهرة على طبعه واما
والقول باء غرضه المصائب ان كل استعمال للمنع مع النقل والمدعى فليس بالمعنى
الحقيقي بل بمعنى من معانيه المجازية اي معنى كاه فلا حاجة في كلامه الى تعيين المعنى المجازي
وباء ما ذكره المصنف متكلف في قوله لا يرد بل هو عين ما اعترف المحقق بوروده
هذا الاعتراض غاية ما في الباب ان يمكن ان يجزى بباء الدليل بائنا هو الجاز في السبب من المدعى
لا الجزء النبوة لكونه بيتا كما اجاب به المحقق واما الظاهر من اعتراضه غير

الجزء النبوة

صحة

متكلف بذكره

الاعتراف الذي ذكره المحقق بقوله وعلى تقدير ترجحه فهو مستند لما ذكر
 ودعوى الظهور غير مفيدة **قوله** وايضا قوله والظاهر العبارة أم آه إذا اراد
 به منع الظهور من العبارة كما هو مقتضى السوق المستند المذكور لا يصلح المستند بل
 هو عين الاتصال المرجوح المشار اليه بقوله والظاهر اللهم إلا أن يقال مع قوله لجواز
 أن يكون الجواز أن يكون الظاهر من العبارة أن منع النقل بمن طلب التصحيح وإرادته منه كونه
 المع الجازي مع واحد مشترك كما هو المتأكد عند المذكور فهو غير مفيدة إذ هو عين
 لا ينافي كونه الظاهر من العبارة ولعل وجه الظهور من العبارة الذي أفاده الشان للغة
 المستند فعه قوله ولا يمنع النقل المتبع المتبع المتبع المتبع فالتا من
 أن يكون المع من النوع من واحد مشترك بينهما **قوله** والمراد بالطلب لعل إشارة إلى الترجيح
 كلام الشارح لا يريد عليه ما أورده الفاضل العصام حيث قال في شرحه الرسالة وجعل
 المع الجازي مطلقا للطلب من بعيد لا داعي إليه **قوله** الظاهر أنه غير من هذه الشئ ويجعل
 أن يكون إشارة إلى ما يجزئ أن يكون المراد بالطلب الذي جعل مع مشترك بين اليمين طلب البيا
 لا مطلقا للطلب مع أن عبارة يقتضيه أن يكون مطلقا للطلب **قوله** مسامحة وجه المسامحة الظ
 أن يقول في كلام الموضوعين بمن طلب البيا حتى يوافق غرضه وهو كونه المع الجازي
 مع واحد مشترك بين النقل والمدة وأما ما قاله بعض فظاهره لا يوافق غرضه
 لا يخفى ويمكن أن يقال أنه أراد ما منع النقل يكون الواقع بمن طلب التصحيح
 أن يكون ما صدق عليه منع النقل في الخارج بهذا المعنى وكذا المراد في قوله بمن طلب الدليل
 عليه فطلب البيا عليه مشروط بينهما إلا أن المنع يستعمل في النقل بمن طلب النقل
 وجه المنع يستعمل بمن طلب الدليل حتى يكون مسامحة ويجعل أن يكون وجه المسامحة
 ذكر الظاهر الرجوع إلى النقل والمدة في الموضوعين فإنه يقتضيه الترجيح بمنع النقل
 والمنع فأنما هو ما قاله بعض الأفاضل في وجه المسامحة إذا التبادر من المنع
 المستند إلى النقل والمنع طلب البيا الأعم لا مجموع طلب التصحيح وطلب الدليل
 واستعمال اللفظ في غير معناه التبادر مستحالة فالظاهر أنه غير مستعمل بالمقام وكذا ما

قد يقال

ما قد يقال الظاهر أن يقول في الطلب التصحيح وصحة المنع المدعى طلب الدليل بترك قوله
 يكون وبمعنى في كلام الموضوعين حتى يوافق غرضه ولا يكون محله لبرشي أنه لا مدخل
 لهذين القولين ولا لتركهما في الموافقة والاختلاف **قوله** ولا شك أن هذا المنع يخص
 في الأقسام الثلاثة أي المناقضة والتفويض والمعادضة وفي نظرنا أنه يعنى الغضب الذي لا
 يخفى التهمة إلا أن يفيد السؤال والدخل يكون موجها والغضب غير موجبة فخرج من
 المحقق عند الحاشية المتعلقة بقوله وفي بعض مقدمة الدليل **قوله** ولا يستعمل بالنقل
 والمدعى أن لا يستعمل بهذا المعنى الأعم بهما فإنه يقتضيه الدليل ولما دلل فيهما وفيه
 نظر إلا أن يخص النقل والمدعى بغير المدعى وإن حمل المعنى على أن لا يستعمل شي
 من الأقسام الثلاثة بهما كما هو الظاهر لكلام الشارح توجه النظر بالنسبة إلى العامة من
 متعلقها في المشهور هو المدلول كما سيجي اللهم إلا أن يبنى الكلام على ما هو التحقيق فإن
 متعلقها في التحقيق إنما هو الدليل لا المدلول على ما سيجي **قوله** المختارة أو ما اختاره
 في تقرير كلام المصنف هو حمل المنع في قوله لا يمنع النقل والمدعى أنه على استعمال اللفظ المنع وقوله
 والكلام فيه في هذا التقرير المناسب كالكلام في ذلك في أحد ما اختاره والمراد من الكلام
 في ذلك ما ذكره سابقا من أنه لو حمل المنع على استعمال اللفظ المنع وجعل الجازي أعم من
 أن يكون في النسبة إلى الطرفين يشمل الوجهين لطا **قوله** فيدل أنه هذه الدلالة
 ممنوعة لجواز أن يكون مراده أنه لو حمل المنع عبارة المصنف على استعمال اللفظ باعتبار
 المعنى الأول حتى يكون استعماله باعتبار هذا المعنى بالنسبة إلى أقسام الثلاثة كقولنا منفي
 بل سياق كلامه قريبه واضحة على متعينين مراده على أنه يجوز أن يكون هذا الكلام من حيث
 الجواب حمل عبارة المصنف على هذا المعنى أيضا ففي المقامين إشارة إلى الاتصال في ليس
 بين كلامه اضطراب أصلا **قوله** على ما فيه ما عرفت سابقا لعل إشارة إلى ما ذكره
 سابقا من أن استنباط الدليل المذكور على هذا المعنى ضابطا **قوله** وأن منع النقل باعتبار
 دليله ليس على ما ينبغي **قوله** فأنما من كجمل أن يكون إشارة إلى أنه لو حمل المنع على استعمال
 لفظ المنع عليه ما أورده الشارح في سياق قوله وأعلم أنما ذكره جمل في ما لو حمل

ينج

على صفاته الحقيقية فليس احدهما اول بالنسبة الى الآخر ويجعل ان يكونا اشاراة الى
عدم النطاق المذكور محققا في كل المنع على استعمال لفظ المنع ايضا باعتبار هذا
لمنع الاعتم فان كان يوجد من الظاهر هكذا الاستعمال المنع باعتبار المنع الاعتم
في التقدير والمدعي الامكان لان المنع باعتبار المنع الاخر صلب الدليل آه ولا يخفى انه لا
انطباع بين هذا الدليل وبين ذلك المدعي ويجعل ان يكونا اشاراة الى الجواب عن
الاضراب بمنزلة ما اشارنا اليه **قوله** يقال وجه التخصيص اه الظاهر ان هذا القول من قائله وهو
احمد الجندبى شارح هذه المسئلة تدل على القول الشك في الخفاء والتخصيص لا يجزى لان
شرح متأخر عن هذه الشرح لكنه غير مفيد لان الشرح المحقق ينفي الوجه بل ينفي الجوزة
وحقق الوجه لا يستلزم تحقق الجوزة كما لا يخفى **قوله** اذا عرفنا اشاراة الى ان كل الفاء
ويجمل ان يكون قول الشرع ان يكون قبل هذه المنع مع الشرح ويطالع كلامه بما قبله
فصل بينهما بالاجتناب لا ان يكون تقريراً في كلامه المقول ان ان كان وجهه غير ذلك فهو نظير
قوله فيما سبق اذا عرف حقيقة المنع فاعلم انه لم يذكره فافهم **قوله** وفيه الظاهر انما عاطفة
لعل وجه الظهور السليم عن موته بالتقدير وقد يقال على تقدير كونها وان كانت مستغنية
عن التقدير ومفيدة للتزبيح المذكور ان لا يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه
بالاجتناب وذلك يوجب الخلط في التوكيد لا يخفى ولو سلم في الفاشدة في هذا الفصل بالجملة
ان هذا القول بعيد عن الطبع الشليح جدا وان كان اصدا صادرا عن له تقرير على الاقران
بالفضل والعرفان ولذا لم يفت اليه المحقق ولعل لهذا ايضا بادر المحقق الى التسليم
بقوله وعلى تقدير كونها فصيح آه اشئ اقول لا يخفى ان الطبع السليم اذا لاحظ ان
المصنف صديقا الوضائف الموجبة وان عبارة موته ليثا وضائف السائل عند
احوال الثنية للمحل لا يبعد عن هذا القول بل يجرمه فيسرع الى استخراج النكتة
بمخالفة الاسلوب بحيث ان الفاء وبصورة الشريطة مع انه مقتضى الشوق
ان يقول او مستغنى بالدليل فيمكن واتا قضية الفصل فهو امر لفظا لا يلتفت
اليه فهم ذلك ثم لو دفع ذلك الفاضل من البيرد اساكما دفعه بعض الفضلاء

يخفى

لما حسن واجر دليلا في هذا القول المستقيم من الطبع السليم الى ان بعض العوائق
قد يوقو عن التقاييق **قوله** عاطفة على قوله فالدليل ويجوز ان يكون عاطفة على قوله
او مدعيها فالدليل اي اكنه مدعيها في طلبه واذا استغنى به منه ويجعل ان يكون
عاطفة على مقدر اي اكنه مدعيها فاما لم يستغنى بالدليل في طلبه الدليل وانما استغنى
به منه الا انه انما بالفاء لقادة الترتيب بين المنوع الثالث وبين طلبه الدليل على المدعي
حيث يجتمع معهما وباء الاشارة الى تحقق الاستغنى بالدليل عند المدعي النظر كما سيما بعد
الطلب وقت **قوله** لا وجه للتخصيص الشرط يمكن ان يقال لما كان المنع المدعي شدة ارتباطا
وكثرة منسبة الى الجوزة كما ان قرب المذكورة الى الخاصة بالذكر ولا تخصيص في المنع بالظلام
محمول على التمثيل **قوله** فاعرف كجمل ان يكون من تمة التقدير اشارة الى التفرع على
كلام الشبهة الاولى في تقرير الخفاء ذلك من قوله فاعلم ان ليس شرط الجوزة ويجعل
ان يكون من كلام المحقق اشارة الى وجب الاولوية او الى ترجح ما هو المختار من التقدير فحينئذ
من اللطافة صلا لا يخفى فافهم **قوله** لا يخفى ان ورود المنع لا يخفى ان هذا لا يرد على ما هو
سواء من عبادة المصنف ظاهرها اولم تصرف في المنع سواء تعلق بالمقدمة او
بنفس الدليل ووروده انما هو على تقدير ان يكون بعض مقدمات الدليل نظرا لغير معلوم ولذا
اطلق المحقق ولم يقل ان ورود المنع على المقدمة انما هو آه فليرد عليه ما قد يقال ان
المنع في قول المصنف وان كان مستغنى بالدليل كجيب الظاهر ان الجوزة عن ظاهره ما
ذكره الشافعية اورد المنع انما هو ليس على ما ينبغي والذي ينبغي ويوافق تقريره
ان يقول ان ورود المنع على مقدمة الدليل بعضا او كل انما هو على تقدير كونها نظرية
غير معلومة اشئ على انه لا يجب على المحقق ان يوافق كلامه تقرير الشبهة المختار عنده
تعلق المنع بالمنع الاخر بالدليل لا بمقدمة كما ينبغي فاقولت ورود المنع قد يكون
على تقدير ان يكون جميع المقدمات نظرا لغير معلوم فالجواب المستغنى من قوله انما هو على
تقدير ان يكون بعض مقدمات الدليل نظرا لغير معلوم ليس صحيح قلت على ذلك التقدير
ايضا بصدق ان بعض مقدمات الدليل نظرا لغير معلوم على ان الحصر بالشبهة

المقدم على ما بدى به او نظرية معلومة **قول** على قولهم من الشر عند قول المصنف **قال** لا يدل
 حيث قال ههنا وذلك اذا كانا. المطابقة باخر معلوم اذ لو كانا. بربيتا ونظريا مملعا
 في طلبه اي بيلوا يطلب للذليل كما بينت المحقق هناك هذا وجعل قوله مامرا اشارة الى
 قول الشافعي في قوله المصنف ان كنت ناقد في طلبه القوة ليس على ما ينبغي من وجوه كمال الخلق
قول تبينها على جواز الوجهين اي الطائفة والاهمال في علمه اذا كان بحسب اصطلاحين
 قالوا قد على اصطلاح اهل العربية والثاني على اصطلاح اهل المنطق كذا افاده بعض
 الافاضل وقد يقال لم يخله وجه في طلبه على الطائفة فيما سبق وجه الحمل على الجملتين
 ايضا بل في وجه الحمل المذكور حاصل في تعكس الامر ايضا انتهى ولعل وجهه هو التنبؤ المذكور
 ولم يكن تبينها على وجه الحمل على الطائفة على الحمل على الاهمال فاشارة بتقديم الاول على
 دجى والحمل على الشئ الثاني الى وجه جوازها انما في التكميل بظهور الحمل على الطائفة
 ههنا اثر ولم يوجب الى التقيد **قول** وكذا الكلام في قوله لا نقض او عود في حقهما ايضا
 يحتاج الى التقيد فتذكر اما للاعتناء على المقابلة المتبادرة والخير والاهمال في
 كلمة اذا ههنا وفي نظرها. القيد فيهما ليس هو القيد فيما سبق بل القيد في الاول كون
 التناقض كما يفرض الدليل وفي الثاني كونه المعارف كما يفرض المدلول كما لا يخفى
 فلا يجد فيها الاعتماد على المقابلة المتبادرة اللهم الا ان يقال المراد من الكلام فيهما
 كاللزام ههنا في وجه كونه التناقض فيهما **قول** لان الكلام الفرضي في هذا القيد
 مستند له لا حاجة اليه انما الظاهر من اللزوم وقوة التقوية المنية ان يكون الكلام الفرضي والفرض
 قديما بالواقع وهذا بينه مفاد قوله بنعم المانع فيكون ذلك مفهوما عنه لا يقال
 فيما هذا يلزم ان يكون اللزوم مفهوما للتميز لاننا نقول اذ الفرض انما يتبع من
 كونه الزعم في التقوية كما ينبغي ولزام الفرض والاهمال. مقابلة الزعم انما ليس مقابلة مفاد
 للتقوية بل هو اخل عليه فلا يلزم من الفرض كمال الخلق **قول** لانه لا يصدق على كماله
 اصلا. التقوية التي هي مدخول لزام الفرض يكون مفيدة كونه بنعم المانع فيلزم
 ان يكون الفرض من ذلك السند هو التقوية التي بنعم المانع التقوية بحسب لزامه وليس

من سند المنع

من سند المنع كذا لا ضرورة اذ فرض المانع من ذلك السند تقوية المنع بحسب لزامه لا بنعم
 المانع قالوا وانما بنعم المانع متعلق بالتقوية ولا يتوقف افاده التقوية على
 تعلقه بالفرضية المستفادة من لزام الفرض فقط مما قاله بعض الافاضل ان هذا انما يتبع
 اذا كان الفرض متعلقا بالفرضية ولا ضرورة تدعو اليه بل الثاني متعلق بالتقوية في اعتبارها على
 الظاهر انتهى فان تعلقه بالتقوية لا يفيد دفع الفرض بل تقوية كماله وكذا سقط ما قد
 يقال ان تعلقه بالتقوية التي هي مدخول لزام الفرض يؤيد بالافادة المتعلقة بالفرض فيكون
 متعلقا به بحقيقة فيلزم ان لا يكون التقوية غرضا للمانع بحسب لزامه بنعم المانع انتهى
 فان تعلقه بتلك التقوية لا يؤيد له تعلقه بالفرض ولا يستدعي الفرض ذلك المتعلق بل
 يكفي فيه دخول لزام الفرض على التقوية المفسدة بنعم المانع كمالا يخفى ثم انما اجابنا اصل
 الاعتراض بان يجوز ان يكون بحسب لزامه مفهوما في نظم الكلام محذورا للظهور ويكفي التقدير
 ما ذكره بنعم تقوية المنع بحسب لزامه بنعم المانع ولا يخفى ان هذا الجواب صحيح في دفع الفرض
 لا يجوز ضعف غير مونة التقدير في الزعم فيكون قيد التقوية المقيدة بنقل الامر ولا
 في فيه بل شأنه كسند كماله فيما قد يقال ان هذا الجواب لا يرد في حق انما قاله بعض
 الافاضل من ان غرض الفرضية نعم لا يدفع هذا الجواب السؤل بالاستدراك وقد جرد ذلك الجواب
 عن الاستدراك بان يجوز ان يكون قوله بنعم المانع من قبيل التخييل بما علم ضمن والتمساق فادعنا
 عليه اصلا **قول** ما يتقوى منه بنعم المانع وهذا اخضر من ان يكون بحسب لزامه ايضا **قول** ان يكون
 بحسب المانع فقط لا يخفى فلا يرد عليه شئ من الابرار المذكورين كما قال المحقق اما الاول
 فظ واما الثاني فلا يشك في دخوله لزام الفرض على التقوية المقيدة بنعم المانع وهو موقوف
 فيه فاقول في عدم ورود ذلك في نظره ليس بشئ **قول** ولان يحمل اللزام على العاقبة
 كونه قوله تعالى والسقطات فيكون لزامه عدم واو حذا اي التقوى وعاقبة التقوى ان
 يكون عاقبة ذلك في قوله الموت والموت وابنوا لخراب اولاد واولاد عاقبة ولادتهم
 الموت وابنوا عاقبة بنائهم لخراب فيكون حاصل ما نحن فيه ما ذكره وعاقبة المذكورة تقوية
 المنع بنعم المانع **قول** لان لزام الفرض من هذا الشئ مع انه يفهم من قوله ان يحمل اللزام

لام العاقبة تأكيذا ونمحيها عن انفسهم بما علم ضمنوا والتمسوا واستادروا لان الام
 الفروا والسؤال السابق انما يتجسس على الثاني دوا الاول في قد يقال لافائدة في
 ذكره كما لا يخفى ليس في بيان الجوز ان يكون فائدة الاشارة الى دفع وهم من يقول ان اللفظ
 المتبادر من اللام ان يكون للفظ لا يستلزم هذا المقام فلا بد من غير صاف ولا
 صار وههنا والحاصل الذي ان هذا اللفظ لام العاقبة لالام الفروا كما ظاهرا
 متبادرا لانه لا يستلزم اللفظ المذكور شيئا من هذا الوجه من هذا القائل عند
 قول المحقق في ان هذا المنع باللفظ الاعم لا يمنع الاخرى فهم **قول** لكنه خلا والظواهر في
 يحتاج الى قرينة صارفة ولا قرينة ههنا كقول الفس او هو غير صحيح في التفسير
قول مع ان قائد المحقق الشريف بدقته في الكلام على وجه لا يحفظه فالتسبب كذلك لا يبرح
 بالشق فكان التبع لما ذكره المحقق وجعلنا ان يكون المراد ان قائد هو المحقق الشريف كما مر
 به في الحديث فلا جمل ان يكون النقص بعد المجمل في الفاتر فهو لضعف القول لا غير فاقول **قول**
 فيه ان هذا المنع اذ بين ان هذا القول منهم تعريف المنع في الرسالة السنية قد ورد في شرحها
 في ان يكون المراد بالمنع اللفظ الاعم لا يمنع الاخرى لانه نفس المعرف ولا يجوز ان يعرف الشيء بنفسه
 وكونه مقصودا للشيء ههنا مجموع قوله ان المنع على ما ذكره وضع بعض مقدمات الدليل
 او كلها على سبيل التبيين لا من الدليل بيا نالستلزم المنع لا يستلزم ان لا يكون ذلك
 تعريف منهم ولا يخرج عن كون تعريفه لا يخفى فقط ما قد يقال ان المؤهنا اي
 مقصود الشئ بما يما يتعلق به المنع الذي يذكر في مقابلة التقف والمعارضة عندهم
 التعريف كما ظن والافلا حابة الى ذكر قوله لا من الدليل بل لا حابة الى ذكر قوله
 كما لا يخفى انتج واضحا ايضا ما قبل بعد بسط مقدماته ليتبين المرام وتنبه المقام ان
 كلامه تعريف بالقوم فهو المنع باللفظ الاخرى الى قسمين **القسم** متضمن لتعاريف
 الاقسام في التعاريف المستنبط **القسم** الاول هو قول من بعض مقدمات الدليل على
 سبيل التبيين فقوله وفي ان المنع اه اشادة الى الايراد على هذا التعريف المستنبط
 انتج فقلت ففعلا هذا يكون هذا الايراد مؤخدة على المنقول وقد تقدم ان لا يتعلق

به المؤخدة اصلا قلت **الشيء** التزم صحة هذا المنقول للمادة ذكره لتأييد كلامه وقد مر ان
 الشاغل ان التزم صحة المنقول يتوجب عليه المؤخدة كلها نعم يمكن ان يقال ان الشاغل
 الى ضعف هذا المذكور حيث قلنا ما ذكره فلا يضر عليه هذا الايراد **قول** لا يمنع الاخرى صرح بهذا
 التبع مع انه يفهم من قوله ان هذا المنع باللفظ الاعم تأكيد او تحكما بما علم ضمنوا وتبين المنع
 اللفظ وتبين الاستدلال بقوله لا نفس المعرف فلا حابة الى مله قد يقال ان اشارة الى
 دفع وهم من يقول ان اللفظ المتبادر من اصل اللفظ الاخرى لا يستلزم هذا المقام فلا بد
 عنه من غير صارف ولا صارف وههنا في صلا هذا المنع باللفظ الاعم لا يمنع الاخرى
 كما ظاهرا متبادرا لانه يلزم على هذا تعريف الشيء بنفسه **قول** لا نفس المعرف فاقول ان حمل
 الشيء على اللفظ الاخرى لا يستلزم نفس المعرف وكذا الحمل على اللفظ الاعم لكون التعريف من غير
 مانع من الاغيار والحال انه لا فرق بين فاسد فاسد في وجه خبيث واحد مما لا جمل فاسد
 الاخرى فقلت وجهه انفسا **الاول** السند واضح جله والثاني جند ذهبه غفر من العلم
 الى جواز التعريف بالاعم جملته في تعريف الشيء بنفسه وايضا يمكن الجواب عن الثاني بما سيجي
 جلا **والاول** **قول** وعلى هذا يصدق التعريف على الفصيلة المنع وهو السؤال والدخول في
 بالاعم يصدق التعريف على الفصيلة لا يخفى المنع الاعم للمنع وهو السؤال والدخول في
 مقابلة الدليل سواء كان بطريق المطالبة والابطال شاملا هو بالاستدلال وبدونه
 فلا يستلزم ان بعد حمل المنع في التعريف المذكور ذلك المنع يصدق التعريف على الفصيلة سواء كان
 الفصيلة مع الاستدلال وبدونه فاقول ههنا من ان التعريف المذكور قد بعض مقدمات
 الدليل او كلها على سبيل التفصيل فقط كما هو الظاهر من غير اقامة الدليل على خلوه
 فكما ان الفصيلة من افراد المعرف كذلك لا يصدق عليه التعريف المذكور ساقط كل الشق
 على انه بعض المقدسات او كلها بطريق الابطال وان كان من غير اقامة الدليل على خلوه
 ليس افراد المعرف مع انه يصدق التعريف عليه على التقدير المفروض سواء سمي ذلك
 الرد غصبا او لا كما لا يخفى **قول** الا ان يفيد المنع اه ويجوز ان يحمل التعريف على مذهب
 المتقدمين بل على مذهب المتأخرين ايضا باء يقال الغرض من هذا التعريف تمسك المناقضة

عن اقوالهم لا يسميها عن جميع لانها غير متفق عند الحكماء ههنا انه يجوز ان يكون المتبني احكام
 المنع لا تدبره والمحمول قد يكون اعم من الموضوع استنع وقد عرفنا ما فيه **قول** لا يلزم
 قوله او لا يلزم كل من التقييد والحق المذكورين قوله لامن الدليل اه اما الاول
 فلا يمكن تقييد المنع قوله لامن الدليل بكونه موجبا فانه قد عد من المطالبة
 وهو غير موجبه واما الثاني فلا يمكن حمله على المطالبة وهو ظاهر ببع والدليل
 مطلق والملازم ان يكون المنع في الموضوعين ببع واحد وبهذا التفسير ظهر انه فم الكلام على
 الثاني **نقص** **قول** لان النقص الاجمالي اه تمتد في المناقشة الثانية لكن لا يخفى ان الملازم
 لعبادة الشئ بقول لان النقص الاجمالي في التحقيق من الدليل مع شاهد يدل
 على فساد الدليل الا انه قصد تمديد المسبوبة على صباه الشئ بقوله ثم يتجه ان من
 الدليل اه وبيان المنشئ الاتجاه فقال الدعوى في الدليل واما قال في التحقيق لانه
 في المشهور في الدليل مع شاهد يدل على تخلف المتدعي عن الدليل كما سيجي **قول**
 يدل على ذلك اي على فساد الدليل وقوله مطلقا سواء كان ذلك الفساد التخلل او غير
 ذلك ثم لا يخفى ان السبب في إزالة المحنة قوله يدل على ذلك مطلقا من البتة الا ان
 قصد الاشارة الى ان التبريد شاهد كما يستفاد من نصيح الشئ في الحكمة يستفاد من الحقيقة
 ايضا **قول** وهو او فساد الدليل المأخوذ في تعريفه بالشاهد اعم من ان يكون تخلف المتدعي عن
 الدليل او غيره فلا فيكون السبب ايضا اعم وقوله واما ما يدل عليه كلام المصنف اه
 جواب سوال مقدم تقديره ان كلام المصنف في سبب ياب عن هذا التبريد يدل على انه
 لا بد في النقص الاجمالي من شاهد خاضع وهو التخلل وهو حاصل الجواب اه ما يدل عليه
 كلام المصنف غير مرضي عند الشئ فلا يصلح ثاب في الشئ فهو باق على عموم الموافقة
 هو التحقيق **قول** فانه دفع المناقشة التي ذكرها في الحاشية الا ترى حيث قلنا في مناقشة
 لاننا لم نسم ان كل ما كان المنع مفارنا ببع على المنع بكونه نقضا اجماليا لانه لا بد فيه
 من شاهد يدل على لزوم التخلل ولا يلزم ان كل شاهد كذلك استنع وانما سبب هذه
 المناقشة منافية وقوله لا بد فيه سند اخر وما ذكره المحنة كلام على السند وهو

غير مفيد كما سيجي وايضا يحتمل ان يكون اه انه لا بد فيه من شاهد يدل على لزوم التخلل
 مثلا ولا يلزم ان يكون كذلك اه كذا لا يجوز ان يكون الا على وجه المنع فيقول
 ما ذكره من المناقشة الى ما ذكره المحنة في سباق قوله ثم يتجه على ان يجوز ان يكون
 بهذه المناقشة من حيثية على كلام المصنف لا على ما هو المراد عنده وليس له من مذهب
قول ثم يتجه حاصله من حفظ المنع المقارن ببع في النقص الاجمالي كما ان حاصل
 المناقشة الى ذكرها الشئ في الحكمة كذلك وتوضيح المنع الدليل بما كان اعم من
 الا بطلان والمطالبة لم يكن من الدليل المقارن بالشاهد مطلقا من النقص الاجمالي
 لجواز ان يكون من المتعارف بالاشهاد على طريق المطالبة والنقص الاجمالي لا يكون الا
 البطلان واما قلنا حاصله من حصر المنع اه واما كما طاهره بحيث ان يكون من النقص
 الدليل الغير المقارن في النقص الاجمالي والمطالبة بالاشهاد الواسطة بينهما وان يكون من النقص
 من الدليل الغير المقارن بالشاهد في المطالبة بغيره الجواب فانه لا يدل على رفع الواسطة ولا
 على حصر المنع الى المقارن بالشاهد كما لا يخفى وايضا سيجي المنع الثاني من الشئ اصل
 مصرحاً فله يكون لا يراوه ههنا وجه **قول** وجواب حاصله ان المنع الدليل واما انما
 المفهوم الا انه بمقارنة الشاهد له يخص بصورة الا بطلان في الدليل المقارن بالشاهد
 لا يكون ان نقض اجمالي فيتم الحكم **قول** اه الله اعلم ان الشاهد كما قرئ عليه
 فساد الدليل وهو بظاهرة يعلم بعض الشئ فقوله من الدليل المقارن بالشاهد هو
 بظاهرة يعلم بعض يصدق على المطالبة على الدليل بالشئ الذي يدل على فساد الدليل
 فاما الظاهر في الموضوعين يرد النقص على قوله فاه كما لا اول فهو نقض اجمالي بثلث
 المطالبة فاجاب به الراد من الشاهد في قوله اما ان يقارن بالشاهد هو الشاهد
 حيث هو شاهد لا الشاهد مطلقا فلا يصدق على المطالبة بالشئ والشاهد ما يدل
 على فساد الدليل من حيث هو كذا اه حيث انه يدل على فساد الدليل فلا يسمي المسند
 فلا يصدق قوله اما ان يقارن بالشاهد على المطالبة المذكورة كما لا يخفى **قول** لانه
 عن السند بطلان القولين لا بالاختلاف فقط كما ظاهرا ولا وجه لخصيص

السند

الوجه اعتبار الحجة في مثل **قوله** مطلقا تميم للسند سواء كان مساويا واخيرا واعم
ولا تفسيره بالانقضاء كما قال سواه كما للمنه على طريق المطالبة او على طريق الابطال كما
بعض الافاضة ذلك السند للمنه على طريق الابطال **قوله** وعلى التقديرين او على كل من التقديرين
المذكورين في الشاهد كما هو بعض السقوط والزوق في ذكره بعض الافاضة بقوله على
تقدير ان يكون المنع اعم من المطالبة والابطال وعلى تقدير ان يكون خاصا بجمع الابطال فقط
مما لا ينعى السقوط والزوق على انه مامم بذكره كونه المنع خاصا بجمع الابطال فقط **قوله**
في نه اه اي فثبت لطريق الاستنتاج من الشكل الاول تقريره منه الدليل اذا كان مقارنا بشاهد
يكون ابطال الدليل مع شاهد وابطال الدليل مع شاهد لا يكون الا بطريق نقض الجملة فثبت ان
منه الدليل اه اما الصنف في نه من انه من الدليل بمقارنه الشاهد بخلاف صورة الابطال ولما
الكبرى فغير محتاج الى البيان هذا فلا يرد عليه ان الثابت انه من الدليل اذا كان مقارنا بشاهد
لا يكون الا بطريق الابطال لما ذكره المنع وما قد يقال انه ما ذكره ايضا لازم على طريق الاستنتاج
من الشكل الثاني فخرج برهان المقام انه من الدليل اذا كان مقارنا بشاهد لا يكون الا بطريق الابطال
والنقض الجملي لا يكون الا بالابطال **قوله** من الدليل اذا كان مقارنا بشاهد لا يكون
الانقضاء اجماليا وهو المطو بعبارة اخرى انه من الدليل اذا كان مقارنا بشاهد مختصا
لا بطل والنقض الجملي المختص بالابطال **قوله** من الدليل اذا كان مقارنا بشاهد مختص
بالنقض الجملي وهو خلاصة المطو كشرط استنتاج الشكل الثاني منصف ههنا بحسب الظاهر
انتهى مما يصلح عليه الصنيع **قوله** ولا يلزم من نفي المنع لا يخفى ان هذا لا يبراد انما يخفى
على السرا اذا كان دعواه من وجوبه من عبارة المض عن ظاهره على ما ذكره ثلثه عن
نفي المنع المذكور بمقدمة الدليل ولما اذا كانت نافية عن كونه المنع بالمعنى الاخص عبا
عن المنع المذكور المختص بما ذكره بعده فلا يخفى وطريق الاستدلال عنه المذكور فيه
على وجه المتعلقية مقدمة الدليل لانفس الدليل فانه اذا قلنا المنع منع بعض مقدمة الدليل
كانت المنعوية والمراد به صفة للمقدمة لانفس الدليل ويؤيده هذا المعنى قوله ويؤيده
ما ذكره سابقا الى الدليل في ما ذكره سابقا الى ان يكون المنع عبارة عن شيء ذكر

فيه على وجه المتعلقية مقدمة الدليل وليس فيه تعلق بالمنع بالمنع لاعم مقدمة الدليل وانما قال **قوله**
ويؤيده ولم يقل ويدل على ذلك متعلقة المقدمة فيه ليست بظاهره بخلاف ما ذكره اذ فرق
بين قولنا المنع بعض مقدمة الدليل وبين قولنا طلب الدليل على مقدمة الدليل فان
المقدمة في الاخرة كونها متعلقة بالمنع بخلاف الثاني فانه الظاهر ان يكون المتعلق بالمنع
الدليل المطو للمقدمة ولا الدليل الدليل الذي اضيف اليه المقدمة ولذا قال الغاضل الغمام
ان المنع بالمعنى المذكور اعم من طلب الدليل على مقدمة اذا سئل للمفعول يستوعب في السمع
الى المقدمة لا الى الدليل واذا كان مقتضى تفسيره ان يكون الدليل المطو كان وجهه ان
يراد به كون المقدمة مما يطلب عليه الدليل انتهى **قوله** ولا يشك ان التجريد على تعلقه بالدليل
اقل اقل مؤثر واما ما قد يقال من انه على ذلك التقدير يحتاج الى تجريده وحده واما
على تقدير التعلق بالمقدمة فيحتاج الى تجريده ولا شك ان التجريد الواحد اقل مؤثر من التجريد
فليس على ما ينبغي فاذا تجريده وهو استلزام التفظير فانه معناه الواحد على هذه التقديرين على
غاية ان اقل مؤثر واحد **قوله** ومنه يعلم انه ما ذكرنا ههنا من اننا اعتبر مقدمة الدليل
اه يعلم ضعف قوله ويؤيده ما ذكره سابقا ايضا فتعلق المنع بالمعنى المذكور سابقا ايضا بخلاف
واحد من الدليل ومقدمة مبنى على التجريد على تعلقه بالدليل اقل فهو ظرفا للثابت غير ظرف وقد
عرفت وجه الثابت في قوله فتأمل لعل اشارة الى ما ذكرناه سابقا ويجوز ان يكون اشارة
لا ان تعلق المنع بالمعنى الاخص بالمقدمة مشهورة مستفيض بين المحققين بحيث اذا اطلقوا فيه
منه تعلقه بالمقدمة صح صراحة ذلك التعلق حقيقة عرفت سواء كان مبتدئا على التجريده لا
فعلى هذا يجب صرف عبارة المض عن ظاهره سواء لم يرد ذلك الصرف وما ذكره ايضا او لا
قوله فلم لا يجوز ان لا يكون لا يخفى ان المناسبات للمقام ان يقوم فلم يجوز ومنع الدليل ايضا
بلا شاهد وتعدونه مكابرة **قوله** ايفا كان بطريق المطالبة قد يقال ان كان المقسم وال
الذي اشير اليه بقوله اما ان يقال ان ثبت ههنا مختصا بالابطال على ما صرح به فيما
سبق وجب ان يكون القسم الثاني الذي اشير اليه بقوله والامتنع به ايضا بحكم المقابلة
وان لم يفار به شاهد فالتقابل بين الاقسام متماثل في رعاية فيه فعلى هذا لا يتصور

العموم في من الدليل في قوله لا، منع الدليل اما ان يفار، ام حتى يصح التفسير بقوله اذا كان
 بطريق المطالبة وقوله لان من الدليل محض اعمه وقوله على ما يقتضيه سياق كلامهم
 ايضا من انتج وانتهى خبره باضخاص القسم الاول بالابطال ليس بعد التفسير بمقارنة
 الشاهد بالمعنى المذكور سابقا كى صرح به ذلك القائل ايضا فيما سبق ولا شك انه لا
 بنا في العموم للمعنى المقسم ولا في القسم الثاني ولا يخل بالمقابلة بين القسمين كونهما
 مختصا بالابطال وجب ان يكون القسم ايضا مختصا به بحكم المقابلة غير صحيح وكذا
 قوله فحق هذا تصور العموم في من الدليل اه بل صحيح في نفسه ولا يتفرع مما ادعاه كى
 لا يخفى وقوله لا، منع الدليل ههنا اعمه مما عاين وقوله على ما يقتضيه معايرة قايضا
 والمعايرة كونه، المنع وقوله لا، منع الدليل اه بالمعنى الاعم من لا شك في احد ولا يتردد
 ثم قال لا، القائل فقلت قد سبق من المحققين ان المنع في قولهم من بعض مقدمته
 الدليل بالمعنى الاعم ايضا والآن لم يحسن المقابلة بينهما قلت نعم لكن لا يجوز نقل ذلك
 قد عرفنا ان المنع في قولهم من بعض مقدمته الدليل وان كانا، بالمعنى الاعم وتحقق في ضمنها
 كذلك المنع في قولهم لا، من الدليل بالمعنى الاعم لكن تحقق في ضمن الابطال وقوله لم يحسن
 المقابلة بينهما من انتج وفيه كونه، تحقق المنع الاول في ضمن المطالبة ليس له بكونه
 موجبا كما سبق من المحققين وفيه الاعتراض بالقبول لا يمكن من ذلك ههنا فلا وجه
 لكونه، تحقق المنع في قولهم لا، من الدليل في ضمن الابطال اصلا بعد حمل على المعنى الاعم وهو
 ان الظاهر المنع في كلا الموضعين بالمعنى الاعم وانما منع عدم حسن المقابلة في التقدير
 المذكور في كلامه ههنا **قوله** على ما يقتضيه سياق كلامهم وهو قوله ان المنع من بعض مقدمته
 الدليل او كل ما على سبيل التعمين لا، من الدليل في ان الظاهر المتعين في الموضعين
 جميعا واحدا ولا يمكن ان يكون جميع الابطال ولا التعمين جميع المطالبة فكلاهما على المعنى الاعم
 المطالبة والابطال كما قال بعض الناس **قوله** على انه حاصله ان سياق
 كلامهم لا يقتضيه اعمية المنع لكن الحمل عليه لازمه لئلا يتقرب اذ لو حملت منع الدليل
 في كلامهم على ابطال الدليل كما حمل البعض لم يتم التقريب لا يلزم دليلهم وهو قولهم

لان من الدليل اه مدعايم وهو كونه، المنع من بعض مقدمته الدليل او كل ما على سبيل
 التعمين لان اللازم من الدليل المذكور بطلان كونه، المنع من الدليل جميع الابطال
 فقط فلا يلزم من منعه من بعض مقدمته الدليل اه لجواز ان يكون من الدليل جميع المطالبة
 عليه هذا وقد يقال ههنا بناء على هذا السند غير مضر لهم لان حصرهم المنع في
 منعه مقدمته الدليل بعضا او كل واحد من مقدمته اياها فلا يفرض في الاصل المذكور فالتحقق
 ذلك المادة غير معلوم وان خبره با، هذا حليط كلام لا، الكلام انما هو استلزام
 الدليل المدعى كما اننا لا، في الحقيقة يقال ان الحكم المستقاة لا بد فيه من تحقق مادة التقف
قوله فظهر ضعف ما يقال اه قال بعض الافاضل وجه ضعفه انه قوله وبمنه الدليل الذي هو التقف
 جميع ابطال معناه انه هو التقف بجميع ابطاله ليس كذلك وانما يتم اذا كان المنع ههنا بجميع
 وليس فليست انتج وانتهى خبره با، تمامه ذلك لا يستلزمه ان يكون ههنا بجميع الابطال
 بل يتم على تقدير كونه بالمعنى الاعم بالاختصاص بالابطال بمقارنة الشاهد له كما مر ولا ينافي
 كونه، المنع ههنا بالمعنى الاعم على ان يكون جميع الابطال الدليل كما لا يخفى لعل وجه الضعف انما
 ذكره هذا القائل من الفرق ليس بين من المقدمة بجميع المطالبة وبين من الدليل بجميع الابطال
 ومضاف اليه عدم الفرق بين من المقدمة بجميع المطالبة وبين من الدليل كذلك كما
 اشار اليه المحقق بقوله اذا كان، بطريق فضعفه اظهر من ان يخفى واما ما قد يقال قد عرفت
 قوة ومكانة وكونه، تحقيقا مطابقا للواقع فالحكم منه في مثل هذا الكلام بالضعف من
 ضعف عقيدة انتج فمن على ما سبق لا يتصور العموم في من الدليل بل مختص بالابطال
 بناء على ان يكون من الدليل المقار، بالشاهد مختصا بالابطال وقد عرفت ما في مثل
 هذا الكلام من ان ليس للضعف عقيدة في حاله بل من قبيل التعمين لا، من الدليل
 خالف **قوله** على ان عبارة الشاهد حمل ما يقال على الاعتراض على الشاهد والجواب عن ذلك
 التي منها على عدم الفرق بين المعنيين فوجه بالعلاوة المذكورة في صديقال
 ان الفرق بينهما متحقق فاه، دفع المناقشة وحاصل العلاوة ان عبارة الشاهد
 لا يدل على نفى الفرق حتى يجزى عنه تحقيقه بل دل على خفاءه فيجوز تحقيقه لا يجزى

نقول قال بعض الفضل ليس بشيء كيف عطف المحقق عن قول المجيب فظهر الفرق حتى
 وقع فيما وقع استحقاق قول المجيب يدل على ظهور الفرق فيصح جوابا عن مناقشة
 الشاهد منها على خفاء كما قال المحقق فلا يتوجه عليه المؤخذة بالعلو المذکور
 وقد يقال الفرق بين ما قد يقال لظهور الفرق وبين ما يقال فالفرق ظاهري لا أولي يستعمل
 فيما إذا كان الفرق منفيًا أو لا والثاني يستعمل فيما إذا كان الفرق كوني فيخالف في هذا
 لا وجه له وأوردته الاستدلال المحقق بقوله المستشرق وبهذا التقرير ظهر على الجواب
 المذكور بالعلو والتمهيد إلا أن يقال أنه قد يستعمل أحد هذين في مقام الآخر فليكن ما في
 قول الفاضل من هذا القبيل في سقط العلوة ولعل قوله فلتا مثل إشارة إلى هذا
قوله فليكن ما يمكن أن يكون إشارة إلى الأصل لا يكون ما يقال بيانًا للفرق الذي أشار
 إليه الشاهد بقوله تأمل حتى ظهر لك الفرق للاعتراض في سقط العلوة ويحكم أن يكون
 إشارة إلى أن كسب الكلام الشاهد على الفرق واضح ويدل على خفاء في كلامه نوعا من
 اضطراب ويحكم أن يكون إشارة إلى ما بعض النسخ ههنا من قوله ومنهم من أجاب عن أصل
 السؤال بأن منه الدليل معناه منه مقدمة غير معينة **قوله** وأما ما يقال أي ما يقال بعد
 دفع مناقشة الشاهد بما ذكرناه من امتياز على القوم **قوله** في ما قاله بعض الدليل بد
 شاهد مطابقة غير مسموعة لثمة يتوهم أن قوله لم يرد على مناقشة الشاهد بل هو
 هو الذي ضل العصام قاله عند قول المضيق والرجوع إليه نافع وما قاله بعض الأفاضل
 من أن هذه القول منه بين الشاهد على الشاهد أي لا يرد عليه مناقشة المناقشة
 نعم يرد عليه هذا المناقشة ولم يرد في نعم أن الوارد عليهم تلك المناقشة وليس
 كذلك ليس على ما ينبغي فإن عدم الفرق بين المناقشتين والتباين أحدهما بالآخر
 بعيد عن ظهور الشاهد الفاضل **قوله** فلا يحتاج إلى احتجاج مع ذلك الدليل
 لا شاهد مطابقة غير مسموعة على إطلاق محل نظر **قوله** والقول إشارة إلى الرد الجواب
 عن هذا المناقشة من قبلهم حاصل الجواب أن منع ذلك الدليل ليس من قبيل منع الدليل
 بل شاهد فان بدعيته عدم صحة الدليل دخلت في الشاهد فنع ذلك الدليل لا محالة

مقارن بالشاهد لا يقال مقارن بلاء ذكر لفظي والظاهر فيه أننا نقول المقارن اعم
 من الخاتمية والعقلية ضرورة أن الشاهد قد يكون محذوفًا بقية حالة أو مقابلة
 وقد يكون معلوما للمستدل بحيث لا يحتاج إلى ذكر لفظي **قوله** ففيمالحق فيه وإن لم يرد
 المقارن إلى الخاتمية إلا أنه وجد المقارنة الفعلية وحاصل الرداء القول بالبداهة
 داخلة في الشاهد تعسف ومع قطع النظر عن كونه تعسفا يستلزم فسادا
 أنه لا يكون المنع الموجب بدعيته مناصحًا وليس كذلك والثاني أنه لا يكون الشاهد **قوله**
 ففيه نظري فيما يقال بالنظر بالنظر ما فيه من رد الجواب فقوله لا نألت الشاهد عندهم أه
 إشارة إلى رد كونه القول بالبداهة داخلة في الشاهد متعسفا حاصلا **قوله** ذلك
 بتعسف لأن الشاهد عندهم ما يدل على فساد الدليل وما يدل على فساد الدليل
 شامل لتلك البداهة بلا تعسف ذلك سبب ما يتلوا بالبداهة ما يدل على فساد الدليل
 بلا تعسف القول المذكور ليس بتعسف لا يقال الشاهد ما يدل على فساد الدليل مع
 المقارنة لا مطلقا بل عليه دلالة خاصة قول الشاهد ما يقال به بل على المنوطة
 أولا فعمل بهذا سبب في كونه القول بدخول البداهة في الشاهد بتعسف لا نألت نقول
 لا دلالة فيه على ذلك أصلا بل فيه دلالة على خلطه فاذ لو كانت المقارنة داخلة في مفهوم
 الشاهد لكان ذلك المقارنة في قوله أما ان يقابله شاهد سدد كما في ذلك لها
 هنالك إنما ليست بدخلة في مفهوم الشاهد نعم فيه دلالة على أن المقارنة داخلة
 في مفهوم الشاهد النقض وقد عرف ما فيه **قوله** والشاهد إشارة إلى رد الاستدلال
 القول المذكور لا يكون المنع الموجب بدعيته مناصحًا واحصاءه لا يلزم من كونه البدعية
 داخلة في الشاهد كونها داخلة في السند أيضا حتى يلزم كونه المنع الموجب بدعيته
 مناصحًا وإفان الذكر اللفظي مع مفهوم السند على ما يدل عليه تعريفه بما يذكره كونه
 المنع بخلاف الشاهد كما في القياس عليه قياس مع المفاوئ نعم لو ذكر البدعية
 مع المنع بما يقال مثله لم بدعيته لم يكن المنع مناصحًا دابر يكون مناصح **قوله**
 ولا يخفى أن بدعيته إشارة إلى رد قوله وإن لا يكون الشاهد محض الآخر وحاصله أن

ان القول المذكور لا يستلزم عدم انحصار الشاهد في القسمين المذكورين فاما بديهة
فسا الدليل داخل في بديهة القسم الاخير فاما دلالة الاستلزام الدليل خلاف
ما يحكم به بديه العقل في الصورة المذكورة حاكم بفرض الدليل والدليل يستلزم
خلافه بديه فاما الدليل على تقدير صحة الصورة المذكورة فيكون خلاف ما يحكم
به بديهة العقل فتلك البديهة داخل في استلزام الدليل فادخل وهو القائل فلا
يلزم عدم انحصار الشاهد في القسمين المذكورين **قوله** على ان الحكم المذكور اشارة الى ردة
آخر لقوله وان لا يكون الشاهد محض حاصل ولين تركنا على ذكرنا من ابد بديه فسا
الدليل داخل في استلزام فسا آخر فالاستلزام المذكور غير وارد في الحكم المذكور اي الحكم
الشاهد في القسمين المذكورين استلزام ولا بد من نقض الحكم الاستلزام من حقوق مادة
النقض وتحقق مادة المفروض اي الشاهد الذي هو بديه فسا الدليل غير معلوم بل هو
محتمل اصلا عفا فلا يرد به النقض على الحكم المذكور ويحتمل ان يكون قوله على ان الحكم
اشارة الى دفع اصل الاستلزام غير وارد في الحكم المذكور اي حصص من الدليل في النقض لا الجمل
والمطابقة استلزام فلا بد من نقض من تحقق مادة النقض وتحقق المادة المفروض اي مع الدليل
الذي يكون عدم صحة محقق مقبلة بديهيا او لبا غير معلوم بل مجرد اصل عقلي ومحتمل جواز فله
استلزام هذا **قوله** قد يكون مترددا بالناسب بعبادة الشارع اي يقول بما يجد في مترددا
في مجموع الا انه اخذ هذه العبادة باختصار والاشارة الى ان الناسب للشايع
ايضا اي على هذه العبادة المختصة الشايع الواضح **قوله** من غير مترددة في بعض عنا
او في كل واحدة كما لا يخفى الا ان يقال المراد بذلك بقبضه ان النكرة في سياق التثنية
العموم وكذا الاولى ان يقول ومن غير حكم الفساد واحدة منها اللهم الا ان يقال
وفي التردد كناية عن الحكم بالصحة او قد يكون مترددا عن مجموعها من حيث هو مجموع
حاكما بصحة كل واحدة منها وليقال الحكم بنفسه الجزم يستلزم الحكم بنفسه
كل كاسيحي من الشارع وان كان مدخولا فيه عند المحقق فينا في التردد في
المجموع يقتضي عدم الحكم بنفسه جزء منها ولذا لم يصرح بها **قوله** على في كل الحكم

بالف

بالفشايع كما ان الحكم بالفشايع يجوز ان يكون في مجموعها من حيث هو مجموع
غير حكم بنفسه واحدة منها على التعيين كذلك يجوز ان يكون المترددا في مجموعها
من حيث هو مجموع من غير مترددة واحدة على التعيين فان كلا منها في جواز العقل
سواء كان قوله في التقسيم غير حاصرا في تقسيم حال الناظر في مقدمة الدليل الى
الاقسام الثلاثة غير حاصرا **قوله** ولو سلم اي ولو سلم ان التقسيم عقلي وان الصورة
المذكورة معلوم التحقق لان المقسم ههنا محصور بما هو كثير الوقوع ولا يشك
في ندرة وقوع الصورة المذكورة فلا يقدح في الحكم في اصل هذا الدفع بخبر المقسم
وتخصيصه كما ان حاصل الدفع الاول في التقسيم وتخصيصه بالاستقراء **قوله** على انه
لا تقسم ههنا اي ولين سلم ان المراد من النظر في مقدمة الدليل هو النظر مطلقا
كما هو الظاهر من الاطلاق لكن المقسم من ارادة هذا الظاهر ليس تقسيم حاصل حال الناظر
بل المقسم من ارادة بعض الصورة ويؤيده ان من الظاهر المذكور الغرض من بيان الاختلاف
حصص كلام الخصم في الوظائف الثلاثة المشهورة وذلك البين انما يذكره الشارع
من الاحوال الثلاثة فلا حاجة في ذلك الى ذكر الصورة المذكورة كما لا يخفى وانما خبرنا
هذا من كون الظاهر المذكور تقسما وما ذكر قد منى على تسليم فلو قدم هذا
لما اولى كما لا يخفى **قوله** وايضا يتجلى آه لا يخفى ان هذا الاتجاه مع قطع النظر عن
قوله على انه لا تقسم ههنا فانه قد ذكر جواب عن الارادة المذكورة سابقا غاية ما في
البيان انه يصلح ان يكون ذلك جوابا عن هذا الاتجاه ايضا ولم يفرضه ههنا اعتماد
على ذكره فيما سبق على انه يمكن ان يوجد هذا الاتجاه على ذلك التقدير ايضا بان
يقال لا تقابل بين الصورة الاولى وبين الصورتين الاخريتين مع انما ذكرنا
متقابلا بين كما لا يخفى هذا فلا حاجة الى ما في ان هذا الاتجاه لا يحسم على ما هو
المتبادر عنه فهو منى على ما هو مذاق الشارع فافهم **قوله** لا تقابل بين القسم
الاول وبين شيء آه اي لا تقابل بينهما تقابلا حسنا فان وجود اصل
التقابل بينهما من اجلي البديهة ويدل عليه قوله الذي وجب على التقابل الوصف

انه لا تقابل بينهما تقابلا كاملا يقضي ان المطلق ينحصر الى كماله ثم ان الحكم
 بعدم التقابل بين الاول والثاني انما هو باعتبار الشقين الاولين منهما وبين
 الاول والثالث باعتبار الشق الاول من الاول كما اشار اليه الشارح في الحاشية
 حيث قال علم ان الناظر اذا كان حاكما بنفسه بعض منها على التعيين يمكن ان يكون
 متزدا في بعض اخر منها كذلك واذا كان حاكما بنفسه مجموعه من غير مجموع
 وغير حاكم بنفسه واحدة منها على التعيين يجوز ان يكون متزدا في واحدة منها
 كذلك فظهر ان ملا مع القسم الثاني والثالث يمكن ان يجمع مع القسم الاول وان
 كان بين الاثنين تقابل كما اشار اليه في الحاشية الاخرى حيث قال غير حاكم بنفسه
 واحدة منها لانه يجمع هذا القسم الاول مع الثاني ولا يخفى ان هذا الكلام مبني
 على فائدة الثمرة في سياق النفي العموم بما قيد الواحدة معتبر في القسم وهو حال
 الناظر في مقابلة الذليل في اصله في حال الملا مع الناظر الواحدة اما التردد في المقدمة
 والحكم بالفرد في المجموع من حيث هو المجموع ويصح ان يكون المقسم نظره او نظر الناظر
 في المقدمة بالنظر الواحد واما التردد فيهما بالحكم بالفرد في المجموع والمراد من الواحد
 الواحدة النوعية والمستحبة وجعل المقسم الناظر نفسه مما لا ينبغي فانه لا معنى لتقييد
 واما ما قد يقال ان الحاصل بعد اعتبار قيد الواحدة فيه هو ان الناظر في مقدمته الذليل
 من غير النظر انظر واحد ثم يجد نفسه فاعلم فانه لا يكون الا الثالث والمقسم
 هو الثاني لا الاول فافهم **قوله** لكن ياتي عنهما اي عن التوجيهين المذكورين ووجه
 الابهاء انه لو قيد المقسم بالوحدة او قيدة الاقسام بالحيثية لم يتصور اجتماع
 الثالث مع الثاني كما يتصور اجتماع الاول مع الثاني والثالث فيلغو التقييد
 المذكور **قوله** وما ذكره عطف على قوله لتقييد المقسم الثالث اي ياتي عنهما ما
 ذكر في بيان حكم القسم الثالث ايضا **قوله** انما هو باعتبار اجتماع مع انقسم الاول
 فلا يصلح ان يجعل التفصيل حاكما له **قوله** حتى يكون الصورتان المذكورتان واسطة
 بينهما اي بين الاقسام الثلاثة غاية لا اعتبار بقيد فقطة القسمين الاولين وكون

الصنوعة التي يجمع فيها والقسم الاول مع القسم الثاني واسطة بين الاقسام انظر فانها
 داخلية في الثالث لا واسطة في سحر واسطتين بينهما بظهير التثنية اي بين القسمين
 الاولين وقد يقال ففيه شارة الواردة الثاني حيث قال في تلك الحاشية في يكون
 الامر المذكورين واسطة بين الثلاثة بانها انما تكونا واسطتين بينهما لا بين الثلاثة
 وفيه او كونها واسطتين بينهما مما لا ينبغي في المقام شيئا بل القسم الثالث وغيره يكون
 واسطة بين القسمين الاولين في كل تقسيم عاها وتركنا احالة الى المقالة بصير في تمام
 لا محالة فانه يلزم من كونها واسطتين بين القسمين الاولين ان تكونا في الاقسام
 واما ما قيل ان يمكن ان يكون الكلام مبني على اعتبار قيد فقطة في الثالث ايضا
 فيتحالف ما هو صريح الكلام ولا يلائم **قوله** وغير حاكم بنفسه واحدة منها في القسم
 الثالث كما لا يخفى **قوله** فلا حاجة الى اعتباره ان اراد ان لا حاجة اليه صلاح وجوه التوجيه
 ففيه انه سند التوجيه الاخير ففيه التوجيه لا يراه بعضها بعضا **قوله** واما ثانيا باظر
 الى التوجيه الثاني وهو التقييد بقيد فقطة ان الاول **قوله** اللهم الا ان يقال ان الظان
 جواب عن النظر الثاني وجوابا عن النظر الاول ايضا **قوله** فيما سبق فله حابه الى
 اعتبار فقطة **قوله** واما ثالثا فانه حاصله لا حاجة الى اعتبار فقطة في القسم الثاني
قوله التقابل بين القسمين الاولين بل يكفي اعتباره في القسم الاول فقط فانه يجوز ان
 اعتباره فيه يحصل التقابل بينهما وفيه ان يجوز اعتباره فيه لا يحصل حتى التقابل
 والكلام فيه نعم لا يكون التصور المذكورين واسطة بين كل واحد منهما في
 القسم الثاني والاخرى في الثالث **قوله** على ان المتبادر من هذا التبادر مما لا شك فيه
 فانه اذا قلنا النظر في مقدمته الذليل بما يجد نفسه حاكما بنفسه المقدمة بعضها
 او كله فقط سياق الى الذهن ان يجد نفسه كذلك لا متزدا في المقدمة ولا حاكما
 بالفرد في غير المقدمة وهو معنى قوله سلب الاول والثالث معا لا سيما بعد
 ملاحظة فيما قد يقال ان تبادر هذا المعنى منه من التبادر من سلب الاول فقط
 معابرة مع ان حاصل العلة ومطالبة والمقابلة بالمتن غير موجبة وحي

حين كونه قيد فقط في القسم الثاني مع سلب الثاني والثالث معا بناء على السداد
 نابض في القسم الثاني النقض لاجل ما في الثاني جعل النقض لاجل احكام ال
 القسم الثاني حيث قال وايضا يصح اي بين بالدليل او التنبيه في القسم الثاني الحكم
 بنفسه لا يستلزم الحكم بنفس الطراء وفي هذا الجمل انما لا يصح على التقدير
 المذكور لو كان بطلان اجتماع الثاني مع الثالث وليس كذلك بطلان اجتماع الثاني مع
 الثالث **قوله** فالاول عدم اعتبار فقط في الثاني كالثالث فنفرج على كل النظرين
 الاخيرين ووجه الاول عدم توجه النظرين المذكورين اذ لا يلزم ترك بعض
 الاقسام في التقدير بوجه جعل النقض لاجل ما في احكام القسم الثاني وانما قال الاول
 دواء التصويب لما في التوجيه الاول فيما استدل به بقوله اللهم ان يقال وانما
 الثاني فيجوز التفسير بقيد فقط في القسم الثاني على سبيل الاول فقط وانما خلاف
 السداد واما استدلاله في القول السابق **قوله** احتياط الطريقه او كونه الحكم بالنقض
 بدليل لا يتوجب على الغير كما ان المركب من الجهد والحديث **قوله** من الحكم لا يلزم طلب
 الدليل انما الحكم لا يلزم طلب الدليل **قوله** محل نظر تام فانه بعد البتة على الحق حلاله يمكن هنا
 شيء يمنع الملازمة وحاصله منع الحكم بعدم الملازمة مستند بالبنا المذكور فيما في قوله
 عدم الملازمة ولو بعد البتة المذكور فلا يخفى لا يفيد في المقام شيئا على ان صح
 عدم الملازمة في المقام لهما ذلك وجهه للتسليم والاشيان بالعدو واما ما قاله
 ذلك القائل من ان قوله المحشي في استدلاله في الحاشية من ان الحكم لا يلزم طلب
 الدليل محل تام ليسر عما ينبغي به هو **قوله** قطعاً لا يدل على ان معنى
 قوله الحكم لا يلزم الطلب ان طلب الدليل من جهة الحكم غير ملزم وليس كذلك لان
 الطلب من جهة الحكم ينافي الحكم انتهى وفيه ان سلب الدليل هو **قوله** المحشي
 عما ينبغي لما عرف وقوله به هو فاسد قطعاً ومما ذكره في الاستدلال
 عليه من الدلالة المذكورة هم ايضا بل لود على ان الدال على ان الطلب به وانما
 المذكور غير ملزم وانما على انه من جهة الحكم غير ملزم فلا على ان القول بان الطلب من جهة
 الدليل

الحكم غير

الحكم غير ملزم فلا على القول بان الطلب من جهة الحكم غير ملزم مع الافتاء في وقوله
 ان الطلب من جهة الحكم ينافي الحكم في حال بل الظاهر كذلك في صورة اجتماع المنع مع
 الاستدلال كما في صورة الغصب على ما في شرح المسعودي حيث قال ان الغصب
 هو المنع مع الاستدلال كما اذا قال المعلن الزكوة واجبة في اعيان ما سأل
 النصارى وقول النبي عليه السلام في اعيان ذكوة وكل ما بينا والنصارى جازية
 الارادة فيكون اعادة محل النزاع متحققة جازية الارادة فيكون ادا ويقول ان
 السائل لانهم ان ارادة محل النزاع متحققة بل هي ليست بمتحققة لانه لو تحققت
 لتحقق مع جميع لوازمها وهو بطلان الدلالة عليه **قوله** على ذلك اي
 المتدال على الحاشية مني على اعتبار قيد فقط في القسم الثاني فانه لو لم يفتقر
 فيه لاجتماع مع القسم الاول كما هو محجوز ان يكون طلب الدليل بالنظر الى المقدمة التي
 ترده فيها لا بالنظر الى المقدمة التي حكم بنفسها حتى يقال انه لا يلزم الحكم طلب الدليل
 قوله الاول ان يقال وجه الاول عدم استلزام الحكم بنفس الجزء الحكم بنفس الكل
 بخلاف استلزام فساد الكل وانما قال الاول عدم التصويب لما في التوجيه
 الثاني وايضا يمكن ان يقال ان استلزام الحكم بنفس الجزء الحكم بنفس الكل اياه
 بطريق النظر والاستدلال كما يقال كلما كان الجزء فاسداً كان الكل فاسداً لكن الجزء
 فاسداً فالكل فاسداً ثم في اولوية ان يقال ان فساد الجزء يستلزم فساد الكل نظر
 فاستلزام فساد الجزء فساد الكل بنفسه لا يكفي في فساد الكل بالدليل والسبب
 كما لا يخفى والاطلاق فيه بل لا بد من العلم بذلك الاستلزام اللهم الا ان يقال والاطلاق
 مني علم العلم بذلك الاستلزام فانه من علمه لزوم امر لا ضررهم ثم علم وجوده **قوله**
 حصل من علم العلم بوجوده بالضرورة كما تقر في محله ثم لا يخفى ان
 فساد الدليل يستلزام الحكم بنفس الجزء الحكم بنفس الكل واستلزام فساد الجزء
 فساد الكل لا يكفي في النقض لاجل ما لا بد فيه من شاهد خاص وهو ما اختلف
 او استلزام الدليل فساد الاخر كما سيحى وكونه الاستلزام بين المذكورين من

فاد الحكم

عن هذا القبر محل نظر فقوله الش في يكون نقضا اجماليا فاما قوله وفيه الاستلزام
 ثم بعد فانه لا يكفي في الحكم بفناء الطل الحكم بفناء الجزء مع العلم بالجزئية بل لابد من العلم
 باستلزام فناء الطل ايضا وهذا مع قول بعض الافاضل الجواز لا يكون فناء الكل
 لازما يثبت بالعلم بالاضطرار بفناء الجزء وان كان يمكن الجواب عن هذه المنه بان يقال المراد من
 استلزام الحكم بفناء الجزء مع العلم بالجزئية استلزامه من علم لزوم فناء الطل بفناء
 الجزء وهذا قد مر من استلزامه في المقام في الحصول المرام **قوله** بطريق النقض والاستدلال
 وحاصله ان الحكم المذكور غير مستقيم لانه الصورة المذكورة من الباطن الموجبة من طرف الخصم
 من دليل المعلوم انما خادجة عن الاقضية وحاصل الجواب المشاد اليه بقوله والفقول بان
 غصبيه ان الصورة المذكورة ليست من الباطن الموجبة وقوله في يكون الجواب الاول
 ان يقول وانه الجواب منه حتى تدخل تحت الظاهر ليس على ما ينبغي اذ الظاهر نقض اجمالي
 على استلزامه المذكورة وهو غير موصوفه كما قال بعض الافاضل وانت خبير بان لا يلزم
 قوله الاتي فلو لم يرد الجواب بطريق المنهج جاز تقرير الرد بالاستدلال ولما ان تقول ان هذا
 الرد المذكور ايضا منعه في هو المنع من قوله لو لم يرد فيكون منعا للاستدلال وهو قوله لكن هذا
 ايضا لا يلزم قول الاتي فانه بطريق النقض اجمالي والحاصل ان كل منعه ههنا لا يخ عن
 الاضطرار **قوله** بطريق فاحاصله ان الحكم المذكور مع كفاية الصورة المذكورة من جهة المباحث
 من طرف الخصم على دليل المعلوم انما خادجة عن الاقضية **قوله** فيكون الجواب بالاستدلال
 اي اثباتا للخصم اعم باقائه الدليل عليه بان يقال الحكم ثابت لان المقسم الحكم الخصم
 على قانون التوجيه في دليل المعلوم وهو منحصر في الاقضية المذكورة واما الصورة
 المذكورة فغير داخل في المقسم لكونها غير موجبة فلا يضر وجها عن الاقسام
 وحاصله تحرير المقسم على وجه لا يتوجه عليه المنع المذكور وقد يقال فيكون الجواب على
 هذا التقدير ابطال الاستدلال فاحاصله ان ذلك الاستدلال لا ينعض غير موجبة والمقسم
 كلام الخصم على قانون التوجيه انتهى فاما قوله الجواب بالاستدلال كما رده بالنقض
 اجمالي **قوله** وقرره او يقال قرر الاعتراض بطريق النقض والاستدلال كما هو الظاهر

بالنظر

لكن حمل الجواب المذكور على المعارضة لا على المنه في حله ان الحكم مستقيما المقسم كلام
 الخصم على التوجيه **قوله** كما هو ظاهر من محل نظر **قوله** فانه بطريق النقض اجمالي
 تقرير على كماله التقديرين **قوله** جاز تقرير الرد بالاستدلال اي اثباتا للمقدمة الميم بال
 الاستدلال على غير ما هو في بعض النسخ كما يقال للصورة المذكورة موجبة لانها لو لم
 تكن موجبة لم تكن النقض على المعارضة ايضا موجبة لكن التالى بطفكز المقدم
 وجعله ابطال الاستدلال كما جعله غير بعض الافاضل ليس بغيره فانه الاستدلال المذكور
 ليس بمسما وكما لا يخفى وابطال الاستدلال غير المساو وغير مفيد كما سيجي **قوله** ايضا
 اي كما جاز تقرير نقضا اجماليا كما هو الظاهر من السبق وفيه النقض اجمالي بالاستدلال
 فلا يلو عدله ويمكن ان يقال ان معناه كما جاز تقريره لانه لا على التقديرين المذكورين
 في الجواب **قوله** سيجي على التقديرين اي على تقدير كونه الرد نقضا اجماليا وعلى تقدير كونه
 استدلالا ما يقال الفصل غير جائز الا عند الضرورة وفي النقض والمعارضة ضرورة آه
 وفي كيفية على تقدير كونه الرد نقضا اجماليا خفاء فاحاصل ذلك النقض الدليل
 المذكور جار في النقض والمعارضة مختلفا عنه حكمه معناه والشروط في الجواب عن
 مثل هذا النقض مما منع الجواب واقام منه التخلف وهذا الجواب لا ينطبق على شئ
 منها لكن ذكر في الاشياء جوازه وهو اظهار الامانة من ثبوت الحكم فمادة التخلف
 وهذا الجواب من ذلك القبيل فتقريره انما استلما ان الدليل عدم المنع بالاستدلال
 المذكور جار في النقض والمعارضة والحكم مختلف لكن ذلك التخلف ليس فاشا في الدليل
 بل مانع من ثبوت الحكم وهو ضرورة المجتبه الى النقض والمعارضة **قوله** وبما لا يعلم
 حله دليل المعلوم على سبيل التعيين بل يعلم خلا لا على سبيل التعيين ويحكم بفناء
 لما عنده من الدليل فلو لم يجز النقض والمعارضة لفات هذا بالطبقة بل بما يخطر
 بالقبول بل بما لا يعلم عن ثبوتها بمقتضى سحق ان يطالب فيضطر الى اعتبار النقض او
 المعارضة بخلاف الصورة المذكورة لانه لا ضرورة في اعتبارها لا ما كان المنع مع استدلال
 الذي يقوم دليله على فناء تلك المقدمة فلا يفوت ذلك بالطبقة ههنا وانت خبير بان

اللاضطرادى اعني النقص والمعادضة من سبب من امكان المطالبة على نفس الشيء فيجوز
 في صورة النقص والمعادضة ايضا المنع مع الشك فلا ثبت الاضطراد فيهما ايضا **قوله**
 وفيه انما يثبت اذا لم يعلم التاخر اه افول يمكن ان يجلب عنه بارة مراد الفاتحة العا
 دة بما يتوحيث يوجد عنده دليل يدل على خلو دليل المعلق على سبب التبعين سواء وجد
 عنده ما يمكن به بيا خلو ذلك الدليل على سبب التبعين ايضا ولا فهو مبتلا بالحقيقة يضطر
 الى النقص والمعادضة فيلزم اعتبار لفات الام من تلك الحقيقة وان كانت كونه بحيث يمكن
 له ان يخلو دليل المعلق على سبب التبعين ايضا فهو امر لا يغيب شيئا في مقام الامر
 الاول وهذا بخلاف الصورة المذكورة لانه لا ضرورة في اعتباره ويمكن ان يقال ايضا
 ان اجتماع المنع مع النقص والمعادضة غير جائز عند ما في الغضب على ان يجوز ان يكون المعادضة
 بعد المنع والمطالبة من المانع كما التقوية في بيان الخلو في دليل المعلق واشارته الى ان
 لو دفع المنع لاجل هذه المحذور وايضا يجوز ان يكون النقص والمعادضة بعد المنع والمطالبة
 غير مقبولة عندهم بمعنى ان لا يصح الجواب عنه بمنع مقدس دليل او بنقص دليل فقط
 كما ان الصورة المذكورة لا تجوز عندهم بهذا المعنى كما صرح به بعض الفضلاء فليست مثل
قوله اللهم الا ان يعتبر اضطراد الباء لا يخفى ان هذا الاعتبار جحد والظاهر ان كلام القائل
 ولعل التصدير بقوله اللهم اشادة الى ذلك ثم اضطراد الباء وظيفة لفظية لا عقلية
 فيعتبر ارباب العلوم العربية في بيانهم مناسبا الى الفاظ بعد وقوعها على شيء مخصوص
 دونه اصحاب العلوم العقلية الذين لا يقنعون في مباحثهم بالظن والامارة فهو غير
 مفيد في هذا المقام وانما قيل من انه يجوز ان يعتبر في مثل هذا المقام ايضا اذا كان الاصل
 الجواز ثم طرأ عليه عدم الجواز لفرض من الاغراض وهما كذلك لا الفصحايات في
 نفس كنههم اصطلاحا على عدم سماع سبب الباء البعد عن المرام كما في التلويح فقيه
 القول بالاضطراد وظيفة لفظية اه مناقضة في ان الجواب فيها كية بالجواز ليس في
 محله ولو قرأ ما قيل على سبب الاستدلال فنقول على جواز الاعتداد على التقدير
 المذكور ايضا ما فان علة الطرد ما دام باقيا كما عدم الجواز طاريا وكوثر الصورة

داعية الى الجواز في بعض المواد لا يستدعي الجواز في بعض المواد لان الغضب جائز في نفسه بل هو
 محال النزاع في هذا المقام على ان لو ثبت اصل المرام وهو الاضطراد في المحصر لكنهم اصطلاحا
 فيه انما اصطلاحا عليه هو عدم سماع الغضب بمعنى انه لا يجلب عنه منع مقدس دليل
 او بنقص دليل فقط لا بمعنى انه لا يسم ولا يجلب عنه اصلا بل يجلب على المعلق ان يجلب عنه
 باسبب مقدمة بالاتفاق كصرح به بعض الافاضة في شرح الرسالة البرهانية في
 الادب وبالحكمة اعتبار اضطراد الباء ههنا مما لا ريب من جوع ولا يفي عن شيء في
 ان لا يجاز ذلك الا بالاعتداد ههنا لجواز الاستدلال على بطلان المقدمة المعينة ما يضاف الى
 بعض وفيه اي في القول بان يعتبر اضطراد الباء اعتراف بنقص الدليل لان مراد التاخر هو النقص
 بصورة الاجتماع وهذا تسليم لتخلف المتع مع عدم الفرض للجزء الثاني فثابت **قوله** استلزام
 الاخير لان فيه يلزم توقف الشيء على نفسه بما هو طالع سابق من اية صحة الدليل في عبارة عن الاستلزام الذي
 كذا قال بعض افاضة **قوله** لكن يتوحيث انه لا وجه لتخصيص المنع بمقدمة واحدة منها يمكن ان يقال استلزام الدليل حج
 اوجه التخصيص ظهور وورود المنع عليها بخلاف غير من المقدمة **قوله** تأملنا سماع الان
 من قول ان الاستلزام مما لا يتوقف عليه صحة الدليل قطعاً **قوله** لان الاستلزام اه قيل
 فيه نظر لان الاستلزام بعبارة الصحة فكيف يتوقف هو عليه والوقوف عليه لا بد ان يكون
 مقدما على الموقوف و عموم التوقف العلم لا يسم ولا كما الاستلزام العقلي
 واجيب بانه كما ان التوقف هو التوقف بالمعنى الاعم وهو لولاه لا منته لا بالمعنى
 الاخص وهو عدم حصول الموقوف عليه وانما ما نقل عن اني طالب من ان الصحة
 عين الاستلزام فيلزم توقف الشيء على نفسه في دود بانها امران متغايران
 ضرورة ان الاستلزام يوجد بدونه الصحة في الدليل المركب من الكواذير بل الصحة
 عبارة عن اجتماع التشرائط وصدق المواد والاستلزام عبارة عن الاستلزام فيهما
 متغايران ثم الظاهر ان التوقف في تدبير المقدمة على التوقف بالمعنى الاخص ضرورة
 ذلك الجواب والمحتمل على المعنى الاعم فاجب بما اجاب فاختار بما هو الواجب
 في هذا الباب والله اعلم بالصواب **قوله** اما الثاني فظلال الصياغة الى امر استلزام

دليله

الاستلزام

الاستلزام

لا بعد حصول الموقوف

لعدم كفاية ذلك القدر في الاستزاد **قول** والمركب من السبب وغير السبب لا يكون سببا ولا
 يكون سببا فلا يكون المجموع مستلزما للمتمم في الاستزاد السبب للمسبب فيكون الدخول في الدليل
 باء بعض مقتضاه مستدل دخل فيه بانه غير مستلزم للمتمم بموجبه المجموع المركب
 غير مستلزم له مستلزما للسبب للمسبب وبهذا التقدير يظهر انه لا يرد عليه ما قيل انه
 لا يثبت بما ذكره مجموع الاول الدخول في الاستزاد لان عدم كونه المركب منهما
 سببا غاية الامر سببا لا يقتضي عدم كونه ما ينضم ذلك المركب من السبب مستلزما للمتمم والآخر لقوا
 ان يكون ما ينضمه لكن يرد عليه هذا بقوله مستلزما للمجموع في الدليل وعدم كفاية استزاد المركب منه وهو
 غير ظر بالاشتغال بالدخول في الاستزاد المجموع من قبيل الاشتغال بالبحث واقاما
 قال ذلك الفاعل من انه لا مانع في استزاد المركب ايضا فاف القاعدة المقررة عند الطلح **الجميع**
 ففان الظاهر ليس مطلق الاستزاد بل في الاستزاد بالاستزاد السبب للمسبب **الجميع**
 الظاهر من انما على القاعدة المذكورة ليس من هذا القبيل واعتدنا ايضا على المحكي به
 المركب من السبب الثام وغيره يكون سببا وجيبا بـ المجموع لا يطلق عليه سبب وانما كان
 كافيا في وجود المعلول لانه المركب من الداخل والخارج فيكون حاصل الدخول انما هذا المجموع
 ليس مستلزم وكما الاستزاد موجودا لها ورد بها المجموع يطلق عليه سبب
 والقياس على المركب من الدخول والخارج في كونه الفروق فتا **قول** وايضا
 يمكن او عن اصل الاعتراض وقد اجيب عنه ايضا بـ كل واحد منها نقض احدها لانه
 ابطال الدليل بنفسه مدين من الخصومة تصوره اذ دليله هذا مشتمل على
 مستدل او محتاج الى خصم مقدمه اخرى فيه او هو غير مستلزم للمتمم في كل
 دليل هذا شأنه فاسد انتهى وانته خيرا بـ كل فساد لا يصلح ان يكون هذا للنقض
 الاجمالي على ان يكون الاستدلال على الاستدلال فسادا محليا **قول** فخرج عن المقسم
 وهو كلام الخصم في دليل المعلن **قول** على تلك الدعوى في هذا ارجع الى الجوابين الشيخ
 بطريق الترديد والاستفهام سدا للباب جميع الطرق على الاستزاد **قول** لو لم يكن مما يتوقف
 اوفيه نظرا في نفس الدليل والمدلول ليس ما يتوقف عليه صحة الدليل مع الاستزاد فيها
 ان الدخول

سبب غاية الامر
 ان يكون ما ينضمه
 من السبب

ان لازم الجواب
 لازم المعلن

ليس

ليس يحتاج عن المقسم التزم الا ان يقال المعنى ان عدم كونه تلك الدعوى نفس الدليل
 او المدلول فلا يلزم ان يكون مما يتوقف عليه صحة الدليل ايضا لانه الدخول فيها خارجا عن
 المقسم **قول** ولان انما يحل الجواب الذي ذكره الشيخ بقوله والقول بانه منافضة
 اه على هذا التوجيه بـ يقول فاد ذلك الجواب انما هو الدخول في الثلاثة منافضة متعلقة
 بتلك الدعوى فانه كانت تلك الدعوى مما يتوقف عليه صحة الدليل فالدخول في منافضة
 حقيقة داخل في المقسم وان لم يكن فري منافضة مجازية خارجة عن المقسم وحسب ذلك
 الجواب ما ذكره من التواصلا فانه مبني على حمل مراده على ان منافضة حقيقة **قول** انما يتغير
 بالقياس الى نقيض مقدمه المم فيل ارادنا قوله هذا السند مساو للمنع مجازي في النسبة
 والمساواة مساو لنقيض المقدمة المم للملكية بين المنع وبين تلك المساواة انما كانت
 مكافئة لهما انتج فتا مثلا وانما قيل من ان نقيض المقدمة المم هو مفهوم المنع فليس شيئا
 لا يخفى ثم ان اعتبار المساواة بالقياس الى نقيض المقدمة المم يقتضي ان لا يسمي السند الذي
 هو نفس نقيض المقدمة الممة سندا مساويا للمنع مع انه احق به بـ سمي بذلك بل يقتضي ان يكون
 ذلك خارجا عن قسم السند **قول** بالقياس الى الشهادة وهو المساواة بالتحقيق
 والوجود لا بالصدق والحمل **قول** تعتبر بالقياس الى خفاء المقدمة الممة فقولنا هذا
 السند مساو للمنع او مساو لخفاء المقدمة الممة اعلم انه في صورة السند المساوي يمكن
 السند لوجوده سند اخر اخص او اعم او مساو وسواء اعتبر التساوي بالنسبة الى نقيض
 المقدمة الممة او بالنسبة الى خفاءها لا يخفى في قولنا منع مساويا للسند ان لا يكون
 للمنع سند اخر ومع الاعمية ان يستج السند مع المنع وعدمه ومع الاخصية ان يكون للمنع
 سندا آخر غير هذا السند ليس شيئا فتا **قول** الذي بناه المنع عليه اشارة الى وجه
 اعتبار النسبة بين السند والمنع بالقياس الى خفاء المقدمة الممة دفن لتوهم انه لا وجه
 له فاف خفاء المقدمة الممة مما لا تغلق له بالمنع ومجيب بان له تعلقا تاما فان
 بناء المنع عليه وقد يقال اشارة الى السبب الجاعث لذلك البعض على هذا بخلاف
 وتخرج هذا الجواب على ما هو المعبر عنه عند الجمهور انتهى فتا ثم انه على هذا

الاعتبار ايضا يكون التسمية قولهم السند مساو للمنه مجاز **قول** سواء كان نقض
المقدمة المنة واللا يفي اذ مع كل واحد من التسمية الثلاثة يعتبر بالقياس الى خفاء المقدمة
المنة سواء كان منه نقض المقدمة المنة ايضا ولا والى صلا لا يعتبر وجود المساو
وسائر التسمية بالقياس الى التقيض والاعتماد فاذا كان السند مساويا بالقياس
الى التقيض ايضا ولا وكذا الظلام في العدم والخصوص وان خبير انه اذا كان السند
مساويا بالقياس الى الخفاء ولم يكن مساويا بالقياس الى التقيض لم يفد ابطال ذلك السند
اذ يلزم من ابطال اثبات المقدمة المنة الذي يجب على العمل وايضا اذا كان مساويا با
لقياس الى التقيض ولم يكن مساويا بالقياس الى الخفاء يفد ابطاله اذ يلزم منه اثبات
المقدمة المنة فلا يصح القول بانه لا يرد في السند الا اذا كان مساويا للمنه كالا يخفى
قول ان الطائفة السند من قبيل التصديقات ويؤيد قولهم ان ظاهرا على السند اما على سبيل
المنه ولما على سبيل التبع بالدليل والتسمية الى اذ ما قالوا فان هذا القول يقتضي ان يكون
السند من قبيل التصديقات كالا يخفى وكذا اعتبارهم التسمية بين وبين المنه بالمعنى المشهور
في التسمية بين القضايا كما مر ويؤيد ايضا ابطاله لان ابطاله هو بطلان البطلان
والبطلان هو الكذب وهو لا يصور في التصورات واما ما قاله بعض الفضلاء ان السند ما
يقوى المنه انما ينبغي ان لا يورد الالباس فيكون له دليل من قبيل التصديقات ولا يخفى
ان انتهى فقيه ان كونه ما يقوى المنه لا ينبغي كونه من قبيل التصديقات ولا يقتضي ان يكون
من قبيل التصورات اذ لا يجب ان يكون المقوى متصورا والتصديق وقوله لا يورد الالباس فيكون
بالتردد وان اراد ان لا يورد الالباس فيكون بالتردد بالمقدمة المنة فسم غيبي اذ لا يلزم
منه ان يكون نفس السند من التصورات اذ لا مانع من اعتبار التصديق بالتردد في المقدمة المنة
وان اراد ان لا يورد الالباس فيكون بالتردد في نفسه فهو كذب جرح برده بما يورد في صورة الدليل
ايضا وانما قال الطائفة السند اطلاقا لا يكون السند جوازا القضية المذكورة في السند
لا في نفسه كما يدل عليه قولهم لا يجوز ان يكون كذا وما يورد في موافقه فالجواب من قبيل
التصور **قول** وخفاء المقدمة آه اي وان الطائفة خفاء المقدمة المنة من قبيل التصورات

كالا يخفى

كالا يخفى **قول** فاعتبار التسمية بينهما ليس على ما ينبغي فانه لم يعد اعتبارها بين التصديق
والتصور اذ السند انما يعتبر بين التصديقين او بين التصديقين وما قد يقال ان
اعتبار التسمية بالمعنى المشهور في التسمية بين القضايا بينهما كما اعتبر صاحب الجايفال
ليس على ما ينبغي ليس على ما ينبغي **قول** اللهم الا ان يرجع آه كما يقال المقدمة محقة **قول**
وابطاله موجب الظاهر على اطلاقه ابطاله موجب سواء كان بطلان مقدمته دليل على مقدمته
المنة او بعد الاقارنه فان على كل التصديقين يكون ذلك الا بطلان اثبات المقدمة المنة الا ان
يكون على الاول تأسيسا وعلى الثاني كيدا كالا يخفى **قول** ايضا كالا بطلان وفيه اشارة
الى ما قلنا انهما من قولهم وابطاله موجب على اطلاقه فافهم **قول** ينبغي ان يكون منه السند
المساوي والمساوي لتقيض المقدمة المنة باللازم له كما هو المصير في ظاهرا صاحب قد يقال
وهو الفاضل المعصم وان خبير بالالزام له اعتم من المساوي والاضحى فالقهر على
المساوي ليس على ما ينبغي واعتذر عن المحقق فيما نقل عنه هو هنا بما هو مساو للسند انما
ذكر في السؤال والجواب على سبيل التمثيل ضرورة ان السند الاضحى ايضا معارض الدليل
المعلل **قول** يكون معارضا قد يقال لا ينبغي بعد اثبات المقدمة المنة باقائه الدليل كسند الحقيقة
فلا يتصور التعارض ولو سلم فلا يصدق عليه تعريف المعارضة وايضا الظاهر وفيه نظر فان
اثبات المقدمة المنة بالدليل لا ينبغي السند فهو باق في حاله كما ان دليل المعلل عند معارضة
المتكامل لا يكون تافيا لدليل المعارض والالام سمح الى الجواب عن المعارضة وايضا الظاهر
هو هنا هو بعد اعتبار تعارض السند وتل اعتبار السند كالا يخفى بعد ذلك الاعتبار
وتصوره بصورة المعارضة بادي تغيير يصدق عليه تعريف المعارضة فلا بعض
الافاضل ان المعارضة انما يكون بالدليل وهو من قبيل التصديقات وكوب السند من
قبيل التصديقات فم انتهى وترما فيه فذكر **قول** اذ لا بطلان ان الطائفة السند
انما يكون مقدمته من مقدمته دليل المعارض ولا يجوز ابطال المقدمة في مقابلة
المعارضة اللهم الا ان يرد ابطال الدليل انما يجوز من السند للمعارضة ويبني
الظلام على تحجيز الغصب او يختص بالسند الذي يكون صورة الدليل **قول** من

المقدمة المنة يحتاج الى اعتبار ذلك بالحق وانما وظهر ايضا ان هذا الدخول غير مختص
 بالسند المساوي اذ ليس هذا الاثبات للمقدمة المنة حتى يختص به فيما في الرسالة الى
 الحسينية ان هذا الدخول مخصوص بالمساوي محض **نظر قول** وكذا الدخول فيما يذكر لتوضيح
 السند بانه لا يصلح لتوضيح او السند بانه في حد ذاته غير مستقيم واعلم ان القليل
 في هذا الدخول الثلثة يكون مدعيها وشارعا في البحث الجديد **قول** وحاصل الدخول
 الثلثة والتذكير باعتبار المذكور وباعتبار كل واحد منها قال بعض الافاضل ان خبر
 بان حاصل الدخول الاول ليس ما ذكر وهو ظاهر انتهى اقول يحتمل ان يكون مراده ان حاصل
 ليس ما ذكر لانه ليس فيه تسليم المنع بل عدم صلاحية السند للسند فيقتضي عدم تسليم المنع
 لاساره عليه والجواب بان عدم صلاحية السند للسند يستلزم انتفاء المنع مع السند
 وانتفاء المنع في السند لا يستلزم انتفاء المنع المجرد ففيه استلزام عدم الصلة بين
 المنع مع السند مع الجواز ان يكون ذلك المنع سندا على ان عدم استلزام انتفاء المنع مع
 السند انتفاء المنع المجرد لا يكفي في تسليم المنع بل يحتاج الى استلزام ذلك الانتفاء بثبو
 المنع المجرد واجيب ايضا بان عدم الصلة بين السند في انتفاء التقوية لا يستلزم انتفاء
 المقوية اعني المنع فيبقى المنع سائما عن الدخول غاية ان عان عن السند وفيه ايضا ما
 فتأمل ويحتمل ان يكون مراده ان ليس في ظاهره الاثبات لعدم صلاحية
 السند للسند لا يستلزم فس السند وقد يجاب عنه بان المراد بفناء ما ذكره
 اعم من ان يكون في نفسه او في وصفه سندية هذا قيل وفي كوا، الثالث ايضا على اطلاق
 من هذا القبيل حيث اذ يجوز ان يكون ما يذكر لتوضيح السند مساويا بالنقيض اعم او
 لخصائه في كل شئ في ان ابطاله يدفع ويغير العمل وفي ان الكلام ههنا فيما من غير
 اعتبار المساواة كما عرفت فيسبق والام يمكن ان يكون ايضا على اطلاقه من قبيل كذا
 يخفى **قول** فظهر وجه الظهور من تقريره انه ذكر المقدمة المشهورة قاله في هذا الواجب
 على العمل عند منع السند اثبات مقدمة المنة ليست على اطلاقه بل هي مقدمة بكون المقصد
 اتمام التعليل وان كل واحد من الدخول الثلثة من قبيل الانتقال الى بحث آخر لغرض من

هذا الغير

من الافاضل ان من قبيل اتمام التعليل ههنا فظهر ان كل واحد منها من قبيل ترك الواجب
قول فانظر قيل وجب ان لا يلزم من التبريد المذكور في التبرج بقوله لان منع المنع اه على
 التقدير المذكور وتفيد تلك المقدمة المشهورة اثبات ان دفع السند بالمنع عند المقصد
 العمل اثبات مقدمة المنة في مقابلة المنع لا يفيد فلا يتم التقريب **واجب** بان المراد ان يدفع
 السند لاثبات المقدمة المنة بالمنع والابطال اذا كان مساويا بالمنع في دفعه بالابطال
 اعلم ان الكلام من العمل على سبيل المنع لاثبات المقدمة المنة على وجهين اه فها هذا لاغبنا
 عليه وانت خبر بان يلزم على الجواب ان يكون بيان الكلام على السند بطريق المنع لا على
 اثبات المقدمة المنة من وكافي **نظر قول** بعيد عن القول جذا لانه من قبيل مقابلة الجواز
 بالجواز وهو من مقبول قطعا **قول** مع ان حكمه يعلم مما ذكره بادق تأمل فانه
 لما ذكرناه لا يدفع السند بالابطال الا اذا كان مساويا وكان ذلك ان السند اذا كان مساويا
 كان ابطاله اثباتا للمقدمة المنة كما يعرف بادق تأمل علم انه لا يدفع السند بالمنع اصلا اذ لا يلزم
 من منع اثبات المقدمة المنة قطعا **قول** تلخيصه قوله حاصل ان هذا الاعتراض راجع الى التبريد
 بان يقال الحسينية المذكورة اما تعليلية اشارة الى ما ذكره من التبريد واما تقييدية اشارة الى
 قيد السند المساوي وعلى كل تقدير يلزم محذور واعلم ان قوله بحيث يتعلق على الاول يفيد
 وعلى الثاني بقوله مساويا **قول** فهو من المساواة اعم من اللزوم فيجب عنه بان
 الشرطية المتأخوذة في مفهومها النسب الزومية او اتفاقية وعلى كل تقدير يتم المراد
 اما على الاول فظروا ما على الثاني فلان الاتفاقية انما هي بالنظر الى علم الحاكم لا بالنظر الى
 نفس الامر من مواد اللزومية وانت بانه انما اذا كان من اللزوم فيم ذكره من التبريد
 هو اللزوم من نفس الامر لا اللزوم بحسب العلم وهو محض **نظر قول** يلزم ان لا يكون اه لا يخفى ان
 الاول ان يقول لا يلزم ان يكون في السند مساويا على اطلاقه مفيدا **قول** اما لا قبل بان
 يقال اه حاصل اثبات المقدمة المنة بالخبر وكونه اثباتا للمقدمة المنة بابطال السند
 كما قال بعض الافاضل محض نظر واما ما قيل لا يخفى ان السند المذكور سند مساو وفيه
 خفاء الاصل ان يكون المساويا مباينة اللزوم الا ان يقال لانه من قبيل لا قائل

بالفصل **قول** من ان الدوام لا ينفك عن التزم لان دوام السبب لا يحال لدوام السبب
 انتهى الى الجواب لانه فيمنع ارتفاعه وقدينا فشر فيه بان لو لم يكن ذلك على انعدام تلك من
 القواعد النطقية وهي وجود الفرض المتعارف الدائم وعموم الدائمة من الضرورية ومحقق
 القضية الاتفاقي وقدينا بان المتعارف والعموم والتحقيق انما هو بالنسبة بالعلم الحاكم
 لها بالنسبة الى نفسه ويرد بان مقدمات الدوام يتحقق فيها العلم بالطريقة باعتبار قاعدة
 ان الممكن ما دام متعللة النانة فيكون ضروريا ويجب بآء مادة الدوام لا يعلم فيها الضرورة
 بمجرد تلك القاعدة لان العقل لا يجرم بمجرد كون الدوام من علل باجتماع الانفصال بين
 التامتين لجواز ان يكون لهما منهما عللة مستقلة متعارفة فمردودا بدوامها اتفاقا
 لانه لا يمكن بين العلتين اقتضا لم يكن بين معلولهما ايضا فتجوز العقل الانفصال بين
 العلتين بخوضه بين العلولين ايضا كما لا يخفى عليه ان هذا الجواب انما يتم على مذهب
 الحكماء الى كمين بان الواحد لا يصدر عن الواحد فانه لا يستلزم الى الجواب شيئا عندهم
 الا بوساطة شرط فباستمرار ذلك الشئ يكون العللة النانة لظهور الشئتين متعارفة وانما
 على مذهب المتكلمين الفاتنين بآء جميع الممكنات مستندة الى الواجب بآء او بوساطة فلان
 ان يكون بين العلتين اقتضا الاستناد هي العللة واحدة فظهر ان القول بآء الدوام لا ينفك
 عن التزم انما يصح على مذهب الحكماء فليكن هذا على ذكر من ذلك بعض الفضلة والمراد من
 التزم في قولهم ان الدوام لا ينفك عن التزم بالمع الاعتيادي وهو امتناع الانفصال لا بمعنى
 كذا الشئ مقتضى الاختصاص لا يخفى ان في الاستناد السواء الذي يزم بهذا المعنى لا يستلزم دفع
 للنسب لجواز انعدام السند بانعدام عللة ايضا وبقاء النسب بقاء عللة فالتمويل على العللة
 انتهى وانما خبر بان بعد القول بامتناع الانفصال بين السند والنسب لا من القول
 بعدم استلزام دفع السند للآزم السواء وهذا هو ليقع النسب ويجوز انفصال احدهما
 عن الآخر هذا ما قول عدم انفصال الدوام عن التزم لا يفيد شيئا في المقام بل يحتاج
 الى استلزام الدوام التزم وعدم الانفصال باعتم من الاستلزام فله يتم قولنا يلزم
 من دفع السند السواء في النسب لجواز انفصال الدوام عن التزم فيجوز ان يكون

فليكن

هذا

هذا هو الوجه للمبادرة على العللة وقت **قول** اذ لنا ان نقول دفع احد السواوين لا
 ينفك عن دفع الآخر هذا مبني على ما تقر عند النطق من ان يقتضي التساويين
 والتحقيق ان مقتضى ما اذا كان التساويين من غير تلك موارد الشئ والممكن العام ومما
 اذا كان من غير المفروقات السلبية كالتشريك الباري والله اجتمع التقيضين السلبين
 بل يحتاج بيانه الى انفصال السالبة الجزئية في غير الخاصتين عما فصله المحتج في حاشية
 التذييل فلا يلزم دفع السند السواء على اطلاقه مفيدا بل لا يثبت ان دفعه يدك على دفع
 النسب قطعا ولعل من هذا هو المحل لما قاله بعض الافاضل في شرحه لمقالة البركوتية في آء
 من ان هذا انما يتم اذ لم يكن الطلب برهانيا وانما اذا كان برهانيا فله فيجوز ان يكون وجهه ان
 مجرد عدم الانفصال لا يفيد في المطالب البرهان بل يحتاج الى الاستلزام فتأمل **قول** يدك على دفع
 النسب فيه نظر يعرف بالثبات في نفس الدلالة يكون بحالة يلزم من العلم به العلم بشئ آخر الا ان
 ان يقول لا ينفك عن دفع النسب **قول** بآء تغيير الدليل قال بعض الافاضل وذلك بآء يبدل
 يلزم ويجوز كلمة من ويزاد لفظة على دفع النسب ليكون عبارة الدليل هكذا بحيث يبدل
 دفع السند على دفع النسب انتهى ولا يخفى ان هذا هو المسبب التفرع المحتج وقد يقال ان النسب
 الموافق لقوله يلزم بآء تغييره يبدل يلزم بل ينفك وكلمة من بعن ليكون العبارة
 هكذا بحيث عن دفع السند السواء دفع النسب انتهى فتأمل **قول** بشرط كونهما متساويين
 اي ملحوظا معنى صفة السواء **قول** على تقدير ثبوت ما اشار الى من تمامية بعض الاستلزام
 الدليل المذكور للمدعي بعد هذا التحريم مما لان المساواة اعتم من التزم كما مر **قول** والظن
 ان دفع السندة هذان وما ذكره سابقا في الحاشية المتعلقة بقوله في دفعه بالابطال
 حيث قال ولا يستلزم ابطال السند السواء ولا يثبت المقيدة المنة محتج بالاعتداد
 ذلك بتحقيق اثباته الذي يجب على المعلن بآء نقول يجب ان يكون ذلك السواء ملحوظا للمدعي
 عند دفع العلة ذلك السند حتى يكون دفعه مفيدا للمقيدة المنة لان فرضه بالتعليل
 ودفع ما يرد عليه اظهاد القبول عند الخصم وذلك انما يكون بانها سلسلة تعليل
 في اعتقاد الخصم عما اورد عليه وذلك الاثبات موقوف على ان يكون السواء ملحوظا

للخصم كما لا يخفى ويمكن ان يقال ان كلامه هذا على ظاهره اصلا فمما به يفتي السند
وكيف ينبغي على ما هو الصحيح عنده فيندفع المتناقض **قوله** فليتأمل قال بعض الافاضل
كانت اشارة الى وقوع ذلك في كلامه ذلك لا يصلح للتأيد بل يرد عليه ايضا ما يرد
ولا يبعد ان يكون اشارة الى دفع ما يتوهم من المتناقضات بين قوله الطران دفع السند
وقوله فلان لانهم ان وقع السند فيمكن دفعه بان الاول مبنى على الظاهر والثاني
مبنى على الجواز وشي منهما لا ينافي انتهى ويحتمل ان يكون اشارة الى ان الطران
الاعتراض على سبيل المنع فالحجوب عنه بالمنع غير متوجه اللهم الا ان يقر الاعتراض
نقضا اجماليا ويحتمل ان يكون اشارة الى ما في السور من انه لا يلزم اعم من الاعم
فقل ان دفع السند للزم الاعم ايضا مفيد وسيجي ان مفر ويمكن دفعه ايضا فمما
انه اراد باللزم المساوي وعبر عن ذلك بمصادره على من قال ان المساوي قد يكون غير
لازم فليتأمل **قوله** ويمكن ان يجزى عن اصل الاعتراض بطلا شفيه باء السند
المساوي في عرفهم ما يكون بين وبين المنع تلزم فيثبت قوله يلزم من دفعه المنع
فان دفع السند المساوي واللازم على سبيل النفي بالدليل وبالنتيجة يستلزم دفع المنع
فلا يرد عليه المنع المذكور سندا المساوي اعم من التلزم فينطبق الدليل على
المدعى كما لا يخفى وايضا يصح ان يكون الحجية المذكورة تقييد للسند المساوي
تعيين للمعنى العرفي وتوضيح للمعنى ولا يلزم ان لا يكون دفع السند المساوي على
اصلا مفيدا حتى يلزم خله فيهم بل يكون مدعا لهم على تقدير كون السند
المساوي في عرفهم بالمعنى المذكور اذ دفع السند للزم مفيد فينطبق الكلام على رايهم
فوقع هذا التقرير على هذا الوجه ليصح ان يكون جوابا باعتبار كل واحد من شق
الترديد ولعله لهذا ان في هذا الموضع فيما قد يقال انه جواب باختيار الشق
الاول كما اشير اليه **قوله** وح ينطبق الدليل على المدعى الا انه فصل عن الاجوبة
السابقة بقوله واما الثاني فلان لا نسلم انه لعل ليس على ما ينبغي ان
الفصل بالاجبة لطول التذييل لم يعمد فيها بينهم بل المحرو وانما هو تقديم ما
فيها

هو قصير

ما هو قصير التذييل واما اشارة الى قوله وح ينطبق آه فضعيفه لانه يجوز ان يكون
من قبيل الاكتفاء بما فيه الخفاء ومن قبيل التلحاح لانه على المفاسد بل يجوز
تطبيقه على كلا الامرين بالنظر في الدليل بما فيه من الاحتمالين وفيه ان اراد
اعتراضه على قوله مع انهم حصروه فيها بالترديد وحاصله ان اراد بقوله مع انهم حصروه
فيها انهم حصروا السند المطابق في الاقسام المذكورة فهو مع الجواز ان يكون السند مباحيا
للمنع في الواقع فلو كان ما دهم حصروا السند المطابق المذكور المبين ايضا فلما لم يذكره
علم ان قصدهم ليس المحصر بل ذكر بعض الاقسام لفرض من الافتراض وان اراد انهم حصروا
السند الصحيح فهو ايضا مع كيف انهم ذكر السند الاعم فيها وبهم خارج عن السند
الصحيح فلو كان ما دهم حصروا السند الصحيح لم يقدروا الاعم من الاقسام لانه لا يجوز عده
من اقسام السند الصحيح مع انهم عدوه منها فعلم ان ما دهم فيه حصروا السند الصحيح ايضا
بل الاول اذا ما دهم المحصر يعتبروا السند الصحيح فيجوزوا الاعم من البين فلما لم يفعلوا
كذلك علم ان ما دهم ليس المحصر وقوله استقرأ او ولو سلم ان ما دهم هو حصروا
السند لكان لانهم حصروا على ما يستقرأ فيجب في نفي من تحقق مادة النقص وتحقيق
الواسطة المذكورة علم غير معلوم كالمباين من انما قل بالانصاف لعل تقبل ولا تقبل الخلا
قوله فالاول انما قال الاول الجواز ان يعتبر السند المطابق المحصر على الاضافي بنا على عدم الالتفات
المباين او يعتبر السند الصحيح وذكر الاعم بنا على من جوزه قال بعض الافاضل لا يخفى انما في
الحجية الاخرى من الابرار على المحصر بناء على هذا الاعتبار والحزب ايضا اثنى وجهه ان السند
ان السند الذي لا ينقل هو عن المنع ولا المنع بل التزم بينهما سند صحيح ليس باعم وللحصر
فهو واسطة بين الاخر وبين المساو والمذكور **قوله** على المحصر استقرأ قال بعض الافاضل
الظاويين ان يكون المحصر استقرايا انتهى هذا منه مبنى على ما ذكره في الحاشية الاخرى التي نقلنا
عنه في القول السابق انما يعني ان الظاويين يقول ويدعي كونه المحصر استقرايا عطف على ما
قد جئنا به من تنبيه الاول ولا يرد عليه ما اورده الشرفي في الحاشية الاخرى فانهم
على ما يقتضيه اعتباره في المساو والظاوي متعلق بالاعتبار ففيه اقتضا الاعتبار في

في السواوي اعتبار في العلم والاختصاص فان اعتبار شي في شئ لا يقتضي اعتبار ذلك في شئ
 فيما عداه ايضا بل الظاهر اصطلاح في المساوي فقط وما قد يقال انه يقتضي آه ليكن على
 وتيرة واحدة فيه كوا. الطرح وتيرة واحدة وظيفه لفظية لا يدل على الافتراض كما
 لا يخفى ويمكن الجواب بان يقال ان المراد من الافتراض هو التساوي في هذا باب
 العربية او ان يقال ان متعلق بقوله فقط اي يعتبر فيهما من الجانبيين فقط على ما يقتضيه
 اعتباره في المساوي من الجانبيين فان اعتباره في المساوي من الجانبيين يقتضي اعتبار
 فيهما من احدى الجانبيين فقط تحقيفا لمعنى العموم والخصوص وليكونا مبرزين للمساوي **قوله** لكن
 لا ينفك احصاها عن الاخر هذا القيد للاختراز عن الكسوة الاولى فانه ان لم يكن ينفك احصاها
 عن الاخر كعلم يكن بينهما لزوم اصل لم يكن وسطا اذ لا بد من عين الكسوة الاولى كما لا يخفى وال
 واللام في الاول في الثانية كيدل عليه قوله اعلم ان ههنا وسطا اذ لا بد من عين الكسوة **قوله** السند
 عن المنه في الاعمال الذي لا لزوم بينه وبين المنه اصلا وينفك المنه عن السند كذا في المختار
 كذلك **قوله** اسما على ما هو المشهور في تفسيرهما وهو الافتقال من احدى الجانبيين
 سواء كان بينهما لزوم بينهما من احدى الجانبيين او لا **قوله** وسطا بينهما هكذا في اكثر النسخ
 بضمير التنبيه اي بين الاعم والاضح وفيه كونه وسطا بينهما محذورا ههنا كما لا يخفى ولعل
 لهذا قيل انه غلط محض وفي بعض النسخ بينهما بضمير الواحدة وهو ان كان ملة بما يشوق
 والذوق ولكن لا بد من قوله واعلم ان ههنا وسطا اذ لا بد من ليس واسطة اخرى بل هو داخل
 في الوسط الاول كما لا يخفى ولعل هذا قيل **قوله** لا محذور في بقا
 الاعم والاضح على ما هو المشهور في تفسيرهما **قوله** ويضد عليه قوله لكونه يرد عليه
 انه يلزم على هذا ان كان يرد عليه ما ذكره في الشي الاخرى يرد عليه انه لا يصح حصره في
 السند في المساوي فان دفع كل واحد من الوسطين الاولين ذكره بالشي في احدى
 الاخرى والثاني ان ذكرنا في سياقه قولنا فان بقيت ينفك محذورة الدليل انما
 كونه في السند المساوي مفيد وفيه ان امارا ان دفع كل واحد منهما مفيد بخلاف الدليل
 الذي ذكره وهو قوله يلزم من دفعه المنه فهو مستلزما وان اراد انه مفيد محذورة

كالم

الدليل

الدليل الذي ذكره في سياقه على انه مستلزم للتوام بكيفية آه وهو قوله دفع السند المساوي يدل
 على دفع المنه كما يشعر به قوله على ما عرفت فالظاهر ان لا يرد على ما ذكره الش في احدى الجانبيين
 انما ذكره جوابا عن المنه المتوجه الى دليلهم وتصحيح الدليلهم بلا تغيير فهو مبني على عدم
 كفاية صحة التوام في اثبات المرام فلا يرد عليه ما هو مبني على كفاية ذلك على هذا الباب
 غير محذور للشارح فان صدور اثبات دفع السند المساوي مفيد وما ذكر من الوسط الاول
 والثالث دخلنا في السند المساوي بالمعنى المشهور في قولنا بانما دهمنا المصلحة وان دفع
 المحذور بقى ههنا ان لم يضر له في الوسط الثانية مع ان بعض افرادها مفيد ايضا بخلاف
 الدليل الذي ذكره كضرب في بعض النسخ ههنا تغليب لقوله لم يضره في ذلك البعض ما هو
 اعلم بالمعنى المشهور وسيجيء ابطاله من العمل **قوله** الظاهر ان معانته قال بعض الافاضل
 وجه الظهور في دفع قوله فلا يصح حصره في السند المساوي في آخر السؤال **قوله** باعتبار دليل الطوط
 فيكون معارضة تقديرية وذلك الدليل المطوي ما يؤخذ من قول الش واعلم ان الكلام اه
 مثلا يقال دفع السند لا يكون الا في اداة والافادة لا يكون الا في الحان السند مساويا فدفع
 السند لا يكون الا اذا كان مساويا ولا وجه لجمع ذلك الدليل المطوي ما اشار اليه الش لقوله
 بحيث يلزم من دفعه المنه كما نقل عن جمهور الفضلاء انه دليل لافادة دفع السند
 للقوله لا يدفع الا اذا كان مساويا وايضا باه قول المحقق بناء على انه لو كان دليلا على
 حصره في السند في المساوي في التقرير الثالث وايضا باه لو وصف بالطوط وقد يقال ذلك
 الدليل المطوي ان الطوط على السند على سبيل التقاضي فيفيد اذا كان مساويا واذا كان الا
 كذلك كان دفع السند منحصرا في المساوي اما الكبرى فضا واما الصغرى فانه يلزم من دفعه
 دفع السند الشح وانما جدير به ما ذكره في اثبات الصغرى غير تام فقول ذلك الدليل
 للطوط مجموع ما قاله الش بقوله اعلم ان الكلام اه وانما عبر عنه بالطوط لان ليس بمذكور
 في كلام المصنف مثل تقريره فانما انما اذا كان دفع السند الاعم مفيد لما يصح حصره في
 السند في المساوي لكن المقدم حق فكذلك **قوله** الدليل المذكور اي الدليل الذي ذكره بان
 ان دفع السند المساوي مفيد وهو الشارح اليه بقوله بحيث يلزم من دفعه المنه **قوله**

وكان بين احدهما كالابيض وبين امثال كالحيواء والثالث طوف عموم وخصوص من وجه
 ايضا قد يكون بين الخطين بينهما كالتساوي وبين ذلك الامر الثالث اما المساواة بين
 الاثنان والثالث واما الاعم المطلوق كما بين الاثنان والحيوان فاذا كان بين السند
 والتقويض خصوص من وجه وكما بين التقويض والخفاء ايضا عموم وخصوص من وجه
 كان بين السند والخفاء اما المساواة واما الاعم مطلقا **قوله** بين التقويض المقدمة
 الامة وخفائها مبني على ادعاء الخفاء الى التقويض وهو من قبل التصديق برفع المواد
قوله يدرك على ثبوت المقدمة قال بعض الافاضل هذا مما يدرك على خصوصها ووضوحها
 لا يستلزم الثبوت كما في اغلظ الحسرات التي لا يرفع المعلق انتهى وقد يقال وفي
 ذلك السند يدرك على وضوح المقدمة الامة وضوحها مطابقا للواقع والوضوح
 المطابق للواقع يدرك على ثبوت المقدمة والالزام اجتماع التقويضين هذا التحقيق وهذا
 التحقيق طرفان معا اوردته جمهور الناصرين ههنا من ان الوضوح لا يستلزم
 الثبوت كما في اغلظ الحسرات بل قياسا ما نحن فيه عليه من اغلظ الحسرات
 ايضا والذي يكون باعنا لهما على ما قالوا امسحي من المحقق وهو لا
 يستلزم صدق المقدمة الامة لكن هذا الكلام منه بمجرى البحث وان اعتقد
 كما اعتقدوا فكله غير صحيح ايضا انتهى وفيه ان ارد ان دفع ذلك
 السند يدرك على وضوح المقدمة الامة بما يثبت تلك المقدمة ثابتة في الواقع
 فهو مبداه اول المسئلة وان ارد ان يدرك على وضوحها مع قطع
 النظر عن ثبوت المقدمة فدلالة ذلك الوضوح على ثبوت المقدمة الامة
 صريحة وقوله والالزام اجتماع التقويضين مما ايضا وانما يلزم لو كان
 وضوح المقدمة نقيضا لنقيضها ومساويا لنقيض نقيضها كما لا يخفى
 بدفع قول المفوض ان السند لخصوص من وجه من نقيض المقدمة الامة ومساويا
 لخفائها فيكون بين الخفاء والنقيض ايضا خصوص من وجه فيكون بين الوضوح
 وبين المقدمة مباينة جزئية لما تقدم من ان بين نقيض الامرين الذين بينهما

خصوص من وجه مباينة جزئية ولا سئل ان احد التبيينين لا يدل على الآخر
 فثبت ان وضوح المقدمة لا يدل على ثبوتها **قوله** كدفع السند المساوي آه
 قد يقال لا يخفى ان الحاجة الى ذكره بعد قوله ايضا ولا مجال للحمل على
 التاكيد كقولنا ايضا كذلك انتهى اقول يمكن ان يكون قوله ايضا
 مصروفا على دفع الواسطة الاولى والثالثة في الحاشية السابقة
 لا على دفع المساوي والاعم فيكون المعنى لا سئل ان دفع السند
 كدفع الواسطة الاولى والثالثة تدل على ثبوت المقدمة الامة كدفع
 السند المساوي اه فعلى هذا لا يلزم الاستدراك **قوله** الظان التفسير
 راجع الى السند الاعم فيه اشارة الى جواز رجوعه الى دفع السند
 الاعم فيكون اشارة الى منع امكان دفع بناء على انه يستلزم ارتفاع
 التقويضين كما يصرح المحقق في الحاشية المتعلقة بقوله فاذا ابطال ايضا بالمثل
 ووجه الظهور في الاول في تقرير السؤال فيحجوز ان يكون اعم ويؤيده
 القرب واختلافهم في جوازه **قوله** لكن هذا النسخ ضعيف جدا لان المعترضين
 كلامه على ذلك التفسير في ان تم ثم لا فلا يفيد هذا النسخ في مصداقه
 على ذلك التفسير قابلا للتوجيه بمجمل الالزام العاقل كما مر وايضا يجوز
 ان يكون السند ما هو اعم ونفس الامر فاذ به المانع باعتقاده ان خص
 او مساويا فثبت المعلل ان اعم فابطله فينفع هذا الابطال ولا يصح للخص
 المذكور **قوله** لان السند فتراه قد يقال التفسير الذي بين السند جواز السند
 الاعم عليه ان كان ضعيفا في الواقع كان منع اعجيب ذلك الجواز بناء على
 ضعف التفسير المذكور واقفا في محله ولا يفرقه كون المعنى الاخير للسند
 شاملا للاعم حتى يحكم بضعف النسخ المذكور بناء على ذلك انتهى وفيه
 انه يجوز ان يكون هذا اشارة الى تغيير المعنى عليه ثم قال هذا القائل هذا انما
 يتم اذا لم يكن ذلك التفسير ايضا ضعيفا مع انه ايضا ضعيف عما مر جوابه انتهى

وفيه ذلك التفسير ايضا قابل للتوجيه كما اعترف به القارئ نفسه فلا عذر
 السعوي والمحدثي حين جعل الامة مبين **قوله** بما كان المنع مبنيا على تفسير
 السعوي بقوله مبنيا به ومؤثرا بسببه وقال المحدث في بيده لعله
 تفسيره به لرفع ما اعترض عليه من انه يقتضي ان يكون الجواب عن السند
 على سبيل التعليل او التبيين جوابا عن المنع مطلقا لا شفاة الشيء
 عند انتفاء المنع عليه قطعا لكنه لا يخلو عن تعلقك بالاجواب بما معناه ما يكون
 المنع لازما له او رد يقال في الوجود تنسفا لا يخفى وانما تفسيره بكونه صحيحا
 لورود المنع فيه ان المنع لو لم يقتض بالاسناد لكان غير صحيح انتهى تأمل وقال
 ذلك المحدث ايضا اي يفسر فيه اي في تفسير السند بما كان المنع مبنيا عليه بانه
 يصدق على مختلف الحكم لان منع التعليل مبنيا عليه وذكرنا على المعاضة لان منه المدلول
 مبنيا عليها فان خصص المنع بمنه مقدمة مع انه حله في المظير بدعي المعارضة التي في
 المقدمة ويمكن الدفع بالعناية فتأمل ورد هذا بان السند اذا اطلق على ما في اصطلاح
 المنع الذي يكون لطيف التعليل فظهر ان ما فسر به السند في الادب السعوي وايضا
 لا يخلو عن دخل الا انه قابل للتوجيه فلا يجوز الاستسقاء عن درجة الاعتبار بل فلما
 يوجد بعده لصعوه عن كد ذلك لا يخفى على من تدبر **قوله** على انه لا بد في الاعتراض
 عن القارئ بالتفسير السبيل لا يخفى انه عرض المعترض هو الاعتراض على القوم في
 حصرهم في السند في المساو ومنهم القائل بحججهم للتعبير فانه لا بد في الاعتراض
 عن القارئ بذلك السبيل قطعا فيكون ضعيفا جدا فلا وجه لما قد يقال لا يخفى انه هذه
 العدة وانما تضع وجهها لضعف المنع المذكور من وجه آخر اذ كما ان الفرض من الاعتراض
 المذكور الاعتراض على ما به ذلك التفسير ومن المنع المذكور فوعن ذلك القائل
 وليس كذلك بل الفرض من الاعتراض على المصبر عليهم بناء على ذلك التفسير
 ومن المنع اي المذكور فوعنه **قوله** بل لا يكون وجهها اصلا اه اي لا يتوقف المنع
 موجبا اصلا فاقر بالاعتراض بطريق المنع كما هو المألوف لاصل الجواب على ما مر

فانه يكون من قبيل مقابلة المنع بالمنع وذلك سخر من قانون التوجيه كانه وبهذا ظهر
 انما قد يقال ههنا قد عرفت ان دفعه فيما قرنا له اي بطريق المعارضة ونقض الاجمالي
 يقال بالمنع ليس بشي **قوله** هذا الكلام اي قوله لو كان اعلم لكان مما معناه المقدمة
 مبنيا على ما سبق تحقيقه وانما احتجج الى هذا بان السند لا يرد عليه منه الملازمة كما يشير
 اليه قوله وذلك لان النسبة المعتبرة في السند لو كانت اه **قوله** في الحقيقة ههنا اي
 في هذا المقام وهو قوله ههنا مبنيا على ان مفهوم السند من المنع بالمعنى الذي ذكرناه و
 وسدنا ركانه فلا وجه لما قيل في تفسير قوله ههنا اي فيما سبق والرد بالمنع الذي ذكره
 ما ذكره في الحقيقة المصدر بقوله ومعنى مساو السند للمنع عند قول المصدا اذا كان
 مساو **قوله** وذلك اي كونه هذا الكلام مبنيا على ما سبق تحقيقه ثابت لان لو لم يكن مبنيا
 عليه ولم يكن النسبة المعتبرة بينهما بالقياس الى تقييد مقدمة المنع لكانت بالقياس الى خفاء
 المقدمة المية اذ لا قابل بالفصل ولو كانت بالقياس الى خفاء المقدمة المية لا يلزم ان يكون
 السند الاعلى مما معناه المقدمة المية فلا يصحح قوله لان السند لو كان اعلم لكان اعلم
 مما معناه المقدمة المية تحقيقا مع العموم ضرورة ان تحقيق مع العموم على هذا اي على تقدير
 كونه النسبة المعتبرة بينهما بالقياس الى الخفاء وانما يقتض كونه مما معناه موضوع المقدمة
 المية لا المقدمة المية نفس الشيء هو العار بالخفاء وهو اي وضوح المقدمة المية لا يستلزم
 صدقها حتى يلزم بالوسط كونه مما معناه المقدمة المية على ذلك التقدير ايضا قد
 يوجد عند كنهها ايضا في اغلاط الحشر وقد مر ما يتعلق بهذا المقام فلا تغفل **قوله**
 نعم يرد على تقديره جواب عن سؤال ان شاء الله تعالى يقال في ما ذكر لا يتم الجواب
 اذا اعتبر النسبة بين السند وبين خفاء المقدمة المية بانه يضر المعلق فاجاب بانه يتم ذلك
 الجواب على ذلك التقدير **قوله** فاذا ابطال به المعلق واعلم ان هذا الجواب على تقدير
 كونه الاعتراض معارضة من المقدمة الاستثنائية القابلة بما دفعه السند الاعلى
 مفيد سببا مضر وعلى تقدير كونه نقضا اجماليا للدليل المذكور اضطرار المانع
 من ثبوت الحكم فائدة النقض فان الجواب عن النقض بالجرى اما بمنه الجريان

اصح

او بوجه التخلّف او باظهار المانع من ثبوت الحكم في مادة النقض عما سئلناه سابقا
عن الحاشية اللوغيّة وعلى تقدير كونه منقلا تغيير التّبريل فافهم **قوله** وهو لا يستلزم البطلان
في الواقع فيه انه يستلزم بزعيم البطل فلا يتكلم له ذلك بالابطال والتقليد ينال في عرض
المنظرة مع انه مستلزم الورد بينه وبين ما قاله الشّرح ومجوز كونه التّبريل
فانما لا يلتزم بل لو اعتبر مثل ذلك لم يوجد سعيين اصلا مع انه ايضا مستلزم
الورد **قوله** فالبحر في المناظرة عبارة عن البحث اه لا يخفى ما فيه من ركاكة العبارة
والمراد انما يحسن في المناظرة من نقض البحث او عرضها فافهم من الاعراض الدّائبة
لموضوع هذا الفن الذي هو البحث من حيث انما صالحه للنفع او الضرر لا عن امكانها
اذا امتنع عنها فافهم ليس من الاعراض الدّائبة فلذا قال الشّرح فاذا ابطال البطل بالعلل
ولم يطل فاذا ابطاله لم يمكن فاما قوله المتوهم ليس اولى مما قاله الشّرح به هو غير صحيح في
نفسه **قوله** على انه يجوز ان يكون قوله على تقدير جواز اشارة الى منع الامكان فيكون
ما بعده مبتدأ على تسليم ذلك فلم يكن محال لان يقول فاذا ابطاله لا يمكن ان لا يخفى
هذا **قوله** واجعله في السند الاعم او للسند الاعم **قوله** يجوز ان يتوقف اه اسلم
في الحاشية الدّائبة اشارة الى هذا الى منه الامكان ففيه اشارة الى انه لا يتم ولا ان ابطاله يضر
بالعلل فان كونه مظا فرع لكونه ممكن في نفسه وهو م لا يلزم ارتفاع التقيضين **قوله**
مزان ذلك اي بطلان مقدمة بسبب ابطال السند الاعم او كون ابطال السند الاعم مضر
بالعلل والاول هو الظاهر **قوله** وايضا لا يضر في السند هذه الجواب اه لا يخفى ان هذا لا يقتضي
كون النسبة بين السند والنتيجة معتبرة بالقياس الى خفاء المقدمة الامة بل هي معتبرة بيننا
بالقياس الى نقض المقدمة لكن السند الذي هو اعم من وجه من نقض المقدمة الامة يجوز
ان يكون مساويا لخفاء تمام في نفس الامر واعم مطلقا من خفاء تمام في نفسه ذلك
السند التقيض المذكور يتم ايضا وهذا الجواب لا يرد فيكون حاسما لمادة الاشكال
فبعد التّقرير انه لا وجه لما قد يقال من انه لا وجه لهذا اليراد بعد قوله في سبب هذا
الظلام مبتدأ على ما سبق تخفيفه من النسبة المعتبرة بين السند والنتيجة انما هي بالقياس

لنقيض

النقيض المقدمة الامة **قوله** منه الجواب المذكور الى الجواب التّبريم الذي ذكره بعد قوله
على تقدير جواز ان لا يخفى **قوله** على ان الجواب ايضا منه بناء على ان لا يجوز جمع المعارض
مع المناقضة كما فعل المصنف في شرح المختصر المستعجل في رد قدما يقال اه هذه الدّلالة
منه **قوله** وما قد يقال من انما ذكره في الحاشية من المنية المذكور انما يتجوز اذا اعتبر النسبة
بالقياس الى نقض المقدمة الامة وفست السند الاعم من المنية بما كان اعم من نقض
المقدمة الامة وانما اذا اعتبر بالقياس الى خفاء المقدمة الامة وفست السند الاعم
بما كان اعم من خفاءها فلا يتجوز لنا نقول ان السند لو كان اعم لكان مجاهدا للمقدمة
الامة تحقيقا للمعنى العموم احيى يقال ان يجوز ان يكون السند الاعم اعم من وجه من
المقدمة الامة بل نقول لان الاعم من خفاءها لا بد ان يجامع وضوحا من غير من يلحقها
تحقيقا للمعنى العموم فاذا ابطاله يضر بالعلل اذ سبب بطلان وضوح مقدمة فلا يلبس
مدعاه وهو اي وضوح المقدمة الامة من غير من يلحقها لا يقبل التعدد حتى يجوز ان
يكون السند اعم منه من وجه ويرد المنية المذكور هذا لكن يرد عليه ايضا مثل اليراد الثاني
وهو انه يجوز ان يكون السند اعم من وجه من خفاء المقدمة الامة ومساويا لنقيضها
او اعم مطلقا من نقيضها ولا سئل ان دفع ذلك السند ايضا يدعي ثبوت المقدمة
الامة **قوله** اه اذ لا سئل ان وضوح المذكور يقبل التعدد لقبوله الشدة والضعف قد
يقال المراد لا يقبل التعدد باعتبار كونه غير من يلحقها ولا يضر قبوله التعدد من
وجه آخر وان خبير بانه لا سئل من جوع **قوله** غير طافاة تقييد بلا فائدة بل هو مبدع
حسن التقابل وانما ما قد يقال ان وضوح المقدمة الامة على قسمين وضوح يزيل الخفاء
وضوح لا يزيل الخفاء وكلاهما اعتبار الجامعة تحقيقا للمعنى العموم انما يتصور
في القسم الثاني في القسم الاول ولا في مطلق الموضوع فليس شيئا فاه معنى العموم تحقيقا
بالجامعة اي قسم كما هو التخصيص محتاج الى البيان **قوله** على مختلف الحكم عن التبريل
المراد بالحكم ههنا هو الحكم المحكوم به اي الحد الاكبر **قوله** وانما اذا حمل على ما هو اعم
اه ولو قال وانما اذا حمل على مختلف اللازم عن المردوم كما هو الاول فان مختلف

الحكم عن الدليل ايضا من قبل تخلف اللازم عن المزموم فانه صفة ان لا يصرف الحد
الا كبر على تلك المادة مع صدق الدليل عليها مع ان الدليل يقتضي صدقها ايضا عليها
فهو من قبل تخلف اللازم عن المزموم **قول** لكانه متخلفا عنه او لظا، لازم
الدليل غير متحقق مع تحقق الدليل بحسب دعمه المستند فبهذا فقط ما قد يقال
هذه فسر اذ لا يتصور تخلف اللازم الذي هو عبارة عن النفس اقترنا عن
المزموم لانه كما ان اللازم غير متحقق في الواقع ونفس الامر في هذه الصورة كذلك الدليل
غير متحقق في الحقيقة بناء على ما قررناه ان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء المزموم
انتهم **قول** ولا يخفى على اية ايراد ما على القائل المذكور بان يطلق ورود الاستدلال
على تقدير حمل التخلف على تخلف الحكم عن الدليل وهو مخصوص ببعض الصور وقد يجاب
عنه بان هذا اليراد انما يريد عليه اذ حمل كلمة اذ في قوله اذ حمل التخلف على الطريقة واما اذا
حملت على الجزئية فلا واما ايراد على الشك كابراد الفاعل المذكور وقد يجاب عن اصل السؤال
بان يحمل كلمة اذ في قول المصنف فاذا استغفلت على الاهمال كما اشار اليه المحقق في بعض
النسخ ههنا وقد يجاب ايضا عن حمل قول المصنف بالتخلف على التمثيل **قول** هذا متعلق
بالقول لا بالمقول فانه لو كان متعلقا بالمقول لكان التردد واردة عليه فيكون المعنى ان
هذا الدليل غير صحيح اما التخلف الحكم المذكور عنه ولا يستلزم انفسا اذ اخبر في ان
يكون التقدير عبارة عن هذا القول وليس كذلك فانه في بعض المواد بان يقال هذا
الدليل غير صحيح لتخلف الحكم المذكور عنه وفي بعض بان يقال هذا الدليل غير صحيح **لاستلزامه**
فان كان لا يخفى في قد يقال ان الحكم بتعلقه بالقول دون المقول ارتقا بل هو من
الظا المتبادر من غير ضرورة ليس بشئ ثم لما كان ظاهرا هذا القول شعرا بان التناقض
يحتاج في نقض البيان شئ من الامر المذكورين وكان الامر على خلافه فانه قد
يكون عدم صحة الدليل بدنيا اوليا فيحتاج الى بيان شئ منهما وكان
الحكم المذكور مختلفا بتلك الصورة فشره بقوله او انما يكون من شأن هذا القول احد
الامر المذكورين سواء احتج الى بيانه او لا فقوله لتلذذ انه يجوز ان يكون عدم

صحة الدليل بدنيا اوليا لا يحتاج الى بيان اصلا لتعليل للتفسير المذكور ولا معنى
لجعل تعليل لقوله هذا متعلق بالقول لا بالمقول كما توهمه هكذا ينبغي ان يفهم
هذا المقام **قول** لان بداهة عدم صحة الدليل اه تعليل الحكم المستفاد من قوله انما
يكون من شأن هذا القول احد الامرين المذكورين واستدراك الجواب ما يمكن
ان يعود على ذلك الحكم بان يقال من شأن القول المذكور بداهة عدم صحة الدليل
فلا يصح الحكم المذكور وانما اخره لتوقف فهمه على ما قبله من قوله يجوز ان يكون
عدم صحة الدليل بدنيا اوليا هذا متعلق بالقول وجعل تعليل لعدم الورود وتعليل
لعلية قوله لتلذذ يرد به جعل ذلك القول تعليل لقوله هذا متعلق بالقول لا بالمقول
لمقول خارج عن المقام وكذا جعله تعليل للورود المنفي بان يقال ان ورودها ذكر
على تقدير التعلق بالمقول انما هو على تقدير دخول بدنية عدم صحة الدليل في احد الامرين
قول على ان هذه الاحتمال ولين سر لنا عن التفسير المذكور فسلمنا ان الظلام المذكور
على ظاهره ولكن لانه اختلال الحكم بالصورة الواردة فانها مجرد احتمال على والحكم
المذكور مبني على الاستفاد لا يكفي في نقض مجرد الاحتمال بل لابد من محقق **مادة**
التقصير في فمى سبق **قول** المتبادر من المعارف انما اشار الى توجيه قوله المعاصرة
ظنة في الدليل هو وقع ما يمكن ان يورده ههنا من المعارف في اصطلاح هذا الفن فانه
الدليل على خلاف ما اقام عليه الخصم الدليل وهذا المعنى لا يقتضي كون المعارف متعلقة
بالدليل بحسب الظاهر بل متعلقة بالمتدعي اظهر كما اشار اليه في بعض النسخ وحاصل الدفع كما اشار
اليه في تلك النسخ ايضا ان الظلام مبني على الورود على اصطلاح هذا الفن في وان لم يكن
ظنة في الدليل بل على اصطلاح الا انما ظاهريه بحسب العرف وفيه قول الشارح المعارف ظنة
في الدليل لتتريه ما قيل في نقل عن المحقق في تلك النسخ فهو بهذا التوجيه لا يصلح
لتفسير ذلك فانه الظاهر من ذلك العاقل هو السمع الموافق لا اصطلاح هذا الفن
فلا يصح سر سفيان على العرف كما لا يخفى ولعله لهذا بادر الى التفسير **قول** محسوف
اي العرف العام **قول** على ان الادب بالمعارف انما سلمنا ان الظلام المذكور مبني على اصط

اصطلاح هذا القول. لكن البراد المذكور مند في ايضا فان المعارفة في هذا الاصطلاح تطلق
على معنيين مشهور وغير مشهور والمباديها ههنا ما هو غير المشهور بطبيعة قوله بدليل
الخلافة فانه لا يصح ارتباطه بالمعنى المشهور بل يصح بالمعنى الغير المشهور فمن ذلك
المعنى ظني الدليل في المدعى وقدمه في ذلك قال بعض الفضلاء في المقابلة على سبيل
الممانعة كما انما توجد في الدليل توجد في المدعى ايضا في مواد المعارفة فجعلها في
احصاها واولا اخرى يحكم واما ما قد يقال في ردها ان الشك الشريف في المعارفة
في حاشية الشبهة بمقابلة الدليل بالدليل الاخر وقال بعض الافاضل ايضا ان تفسير
المعارفة بالمقابلة على سبيل الممانعة يقتضي غلق المعارفة بالدليل فقد ظهر بهذا التحقيق
فما ما هوهم بعض الافاضل في حق فليست في يد هو توهم محض فاما ما قاله الشريف
لا يقتضي كونه المعارفة بالمعنى المذكور في الدليل وكذا ما قاله بعض الافاضل بل هو عين
المقدمة الهمة كما لا يخفى **قوله** نعم لو بين الكلام على ما هو المشهور انه خير بانه لا حاجة
الى هذا البناء في جعل قوله عورض بمع دفع ورد على سبيل المجاز بل لا معنى له اصلا **قوله** كما
لدليل الدال على حدوث العالم هذا تمثيل للدليل الدال على اخضع من نقيض المدعى فان العالم
حادث اخضع من العالم ليس بقديم لا هذه القضية لكونها سالبة في تصديق بعدم
ثبوت المحمول للموضوع مع ثبوت الموضوع في نفسه وهو المسألة في العالم حادث كذا
تصدق بعدم الموضوع في نفسه وهذا هي الحجة التي تنكسر تلك القضية بهما اعم من قولنا
العالم حادث كذا ذكره بعض الافاضل واما مثال الدليل الدال على مسأوى النقيض فكما
لدليل الدال على ان العالم غير مستمر على ان يكون معدوله عند المتكلمين بالنسبة الى الدليل
الدال على ان العالم لا يعرض له عدم **قوله** ضرورة استلزام الاخضاع لعمه قد يقال فيه
يجب ظلال الاخضاع انما يستلزم الاعم اذا كان الاعم ذاتيا لا خضوعا وقصر معرفة
الاخضاع بالكنة على ما صرح به الشريف المحققين في حاشية على شبهة النسبة في مجت
الموضوع وكلاهما ممنوعان في ما نحن فيه انتهى اقول هذا قد صرح وافر
على الشريف فانما صرح به الشريف هو ان العلم بالاخضاع انما يكون مسبوقا

بالعلم بالعام اذا اجتمع ههنا كشيان احدهما ان يكون العلم بالخاص علميا بالعام
لكنه وناسيها ان يكون العام ذاتيا للخاص فكلما قد سره في مسبوقة
العلم بالخاص بالعلم بالعام وكله منافي لاستلزام الاخضاع لاعم فان هذا من
ذاك ولا يخفى ان تحقيق القضية التي هي اخضع يستلزم تحقيق القضية التي هي اعم
والله اعلم بنبش الاختصية كيف لا وقولهم في بيان النسبة بين العام والخاص كذا تحقيق
هنا تحقيق ذلك بدو العكس نشاهد عد يد ذلك نعم العموم والخصوص انما يستدعي
عدم الانقطاع عن احد الجانبيين لا الزوم كما هو المشهور لكن الكلام ههنا مبني
على التحقيق من ان الدوام لا ينفك عن الزوم كما اعترف به ذلك القائل ثم ان كان
حاصل هذا الجواب ان الدليل الدال على اخضع من النقيضين وكذا المساوي دال على النقيض
ايضا بالوسط وهذا قدر غير كاف في المعارفة بل لا بد من اقامة ذلك الدليل على النقيض
هو مقتضى فهمهم بانها اقامة الدليل على خلاف ما اقامة الدليل عليه الخصم اعترض
عنه بعض الافاضل حيث قال هذا الجواب مبني على ما تقر من ان الدليل اذا قام على شيء
بالذات فقد قام على ما يلزم بالعرض واما ما قد يقال في الحق بالاشتباه ما اقيم عليه الدليل
بالذات فقوله هذا الجواب مبني على ما تقره على تقدير صحة ههنا لما ذكرناه اول الامر
بشيء فليست في كمال لا يخفى واما ما ذكره اول ما نقلناه عنه من قوله في بحث
ظافهم **قوله** فيجوز ان يكون آء تفريع لما ذكره من ان ذلك الدليل دال على النقيض
ايضا وشروع في تفصيل الجواب كما صرح به ان ارادة يلزم ان لا يكون ذلك الدليل
معادضا لدليل المعلق مطلقا فله الجواز ان يكون معادضا له من حيث انه يدك على النقيض
وا ان ارادة ان يلزم ان يكون معادضا له مع قطع النظر عن الحين في سلم
لكنه غير مفيد فانه لا يلزم منه بطلان حصر كلام السائل في مقابلة المعلق في النوع
الثلاثة فانه مع قطع النظر عن الحين في سلم ليس بها وح في مدعي المعلق والمؤجر
الكلام القدح على ما لا يخفى **قوله** اعلم ان الفاضل ههنا سوطه لرفع كلام الشبهة
كما يدل عليه قوله فقوله في الحاشية هذا كلامهم ليس على ما ينبغي وجعله اشارة الى

كنه بعيد جدا على انه لا يلزم قوله وكان صورة كصورة ولو سلم فلا في
 القول بالادبيلين متحد بالصوره فيها ايضا والالزم ذلك في قوله ان
 اتحاد الدليلين مادة وصورة كما لا يخفى فبهذا الظاهر ان ما قد يقال ههنا مقهورا
 بما في شرح الرسالة الحسينية من انه قوله واجزاء المكر عطف على قوله خصوص الصورة
 بحسب المعنى لا على بعض الاده ولا على الكبرى كما يبادر الى اليهم ليس بشئ بل هو
 وهم محض وقيل على ما في ذلك الالف فلو وايضا قوله بحسب المعنى مما لا وجه له اصلا
قوله بعينه او اثباتا هكذا في اكثر النسخ فقوله نفيا او اثباتا تعميم للمتكرب بعينه اي
 سواء كان المكر بعينه منفي او مثبتا او لا يكونا كل واحد منهما من قبيل كسنا العين
 او من قبيل كسنا التقيض ومثال الاول كقولنا هذا عاقل لانه لو لم يسر الليالي
 لكان غافلا لكنه لم يسر الليالي لانه غافلا لكنه آه ومثال الثاني كقولنا هذا ليس بغافل
 لانه لو لم يسر الليالي لم يكن غافلا لكنه سر وكقولنا هذا ليس بغافل لانه لو كان غافلا لم يسر
 الليالي لكنه سر الليالي هذا في غير بعض حكاية الحسينية من انه لا يتصور التكرار بعينه
 في كسنا التقيض اصلا الا ان يراد بعينه مادة مع قطع النظر عن الصورة لكنه بعيد
 جدا او يكون قوله نفيا او اثباتا تعميم لقوله بعينه عما يكون البيان مقصورا على
 ما يستثنى فيه العين لكنه ليس بمراد بالصورة اي قال المكر بعينه او نفيا او اثباتا
 لما وقع في بعض النسخ الفتحية حتى يكون قوله بعينه ناظرا الى ما يستثنى فيه عين القدم و
 وقوله او نفيا واثباتا لما يستثنى فيه نقض النسخ ليس بشئ بل هو خال عن التحصيل
 فافهم **قوله** مثل اي قال الشيخ الذي آه مثل يقول المعنى الحيوان واقعه لا الشئ الذي
 يكون وجوده وعدمه مستلزما لوقوعه اما موجودا او معدوم وعلى كل تقدير يكون
 الحيوان واقعا والالزم تخلف اللازم عن المزمع وهذا ما ذكره بعض المحققين
 ههنا فقال عن بعض النسخ راجع لا داب البحر وعن سنده ههنا حيث قال
 مثله يقول المعنى الحيوان واقعه لا الشئ الذي يكون وجوده وعدمه مستلزما
 للمطابق في الجملة كالا مثله اما واقعه او لا واما ما كان يلزم ثبوت المطابق اذا كان

واقعا فلان وقوع الاضطر يستلزم وقوع الاضطر وانما لم يكن واقعا فيلزم وقوع
 الحيوان في الجملة بتحقيق المعنى العموم وان لم يكن الحيوان اعم من الانسان بل يكون
 مساويا لانه كل ما يحقق محقق وكل ما لم يحقق لم يحقق ههنا لا اخضا قال فلفظ
 محض ناشر عن عدم تعيين المقام عن غيره كما لا يخفى على الاولين الا ففهم **قوله** اي الى
 غير ذلك مثلا يقال الاعم واقعه لا الاضطر واقعه في الواقع او لا فافه كان
 واقعا لزم وقوع الاعم قطعا وان لم يكن واقعا يلزم وقوع الاعم في الجملة والاف
 يكون الاضطر مساويا للاعم لانه كلما ثبت ثبت وكلما لم يثبت لم يثبت فلا يكون
 الخاص خاصا ههنا ومثلا يقال الاضطر واقعه على تقدير وقوع الاعم والالزم
 وقوع نقضه على هذا التقدير فيلزم وقوع نقض الاعم على تقدير وقوع الاضطر
 يعكس التقيض وهو محذور كذا ذكره في الحاشية الا لو غلبت فتا مثا صورة الامور فيها
 يقال مثله الحيوان واقعه لا الاضطر منه كالا انسان اما واقعه او لا فافه كالا واقعا
 لزم وقوع الحيوان قطعا وان لم يكن واقعا لزم وقوع الحيوان في الجملة والالزم
 ان يكون الاضطر مساويا للاعم لانه كلما ثبت ثبت وكلما لم يثبت لم يثبت
 فيقول المعارض للحيوان واقعه لان الاضطر منه كالتشبيه اما واقعه او لا فافه واقعا
 لزم وقوع الاضطر قطعا وان لم يكن واقعا لزم وقوع الاضطر في الجملة والالزم
 لزم الشئ وي بينهما كما مت وحدا اختيارا الشئ الثاني لا عدم وقوع الاضطر
 لا يستلزم وقوع الاعم لجواز ان لا يقع معا غايته انه لا يثبت في جواز وقوعه
 وبهذا التقدير يحقق العموم واما قوله والالزم ان يكون الاضطر مساويا للاعم
 فهم لجواز ان يكون عدم وقوع الاعم لعدم وقوع الاضطر الاضا ايضا لعدم
 وقوع الاضطر المفروض فقط واما الصورة الثانية فبان يقال مثلا الانسان
 على هذا التقدير فيلزم وقوع الاضطر واقعا على تقدير وقوع الانسان يعكس التقيض
 وهو محذور فيقول المعارض للانسان واقعه على تقدير وقوعه لازيما والالزم وقوع
 نقضه وهو الانسان على هذا التقدير فيلزم زيد على تقدير وقوع الانسان وهو

مع وحده ان يقال ان اراد بقوله الاستشاد افعلا تقدير وقوله الحيوان القضية الكلية
 اعني قولنا كلما كان الحيوان واقعا كان الانسان واقعا فلا يتم قوله والا لزم تنقيض
 على التقدير وانما يلزم ان لو كان بين الحيوانية وبين ذلك التنقيض ملازمة كلية لكنهم
 ايضا قد اوردوا به القضية الجزئية فلا محذور فيه ولا مغالطة كما لا يخفى فلا وجه لما ارتكب بعض
 المحققين في جوابه على هذا التقدير وانما اطينا الطلاب في المقام فانه قد غلط كثير من الانام
 في تحرير المرام وكل ما ذكرناه عارضا للملزم ومن انشد الاعتصام عن منزل الالزام **قوله**
 اشادة الى ان الشافعية قد مر ما يتعلق بهذا المقام فتذكر **قوله** بين منع المثل ههنا بالمعنى الاعم
 للشيء من اللوفاظ الثلاثة **قوله** انما يصح اذا لم يكن صحيحا ظعنه وكذا اذا اراد منعها
 ولا بد من هذا التقيد ايضا والا فيجوز الاستشاد الى دليل اخر في لا يصير ما نعلمه المراد بوجه
 التنقيض والمعارف في صحتها ما ذكر فيهما من المقدس والذات وبظهور تلك الصحة ظهر كونها
 معلومة بالبداهة وبالكفا انما محمول على الاهمال الذي هو في قوة الجزئية في صحتها
 في الصورتين قد نصير ما نعلمه وذلك اذا لم يكونا معلومين الصحة وفيها امثلة العلوم
 كالتسليم في نقل عن الشيخ فلو قلنا في ذلك الحمل فتذكر ويحتمل ان يكون قول المصنف
 ما نعلمه من حيث ان يكون ما نعلمه لا يحتاج الى الحمل على الاهمال او على التقيد
قوله فافهم بوجه من الوجوه كما يكون اظهر مادة وصورة او مسما عند المعارف
 او يكون اختلافا لدليل المعارف مستفاد من اشار الى الشبهة الحكيمة وكما يكون
 نصا او مقرا او محكما او عبارة ودليل المعارف فانه من ذلك ظاهر او نصا او مقرا
 او محكما **قوله** من دليل واحد وهو دليل اي المعارف **قوله** ليس مقتضا بالقطع على المناقضة
 لانه التقدم القطعي على سبيلها هو ان يكون المتقدمه بحيث لا يحتاج الى المناقضة
 ولا يكون ذلك المتقدمه موثرا موجبا له كما في سبيل سبق كقوله الواحد على الا
 شئين ومن البين ان التنقيض بالشبهة الى المعارف ليس كذلك **قوله** والدخل
 في الموصول القرينة فيه انه يقتضي ان يكون المعارف اقدم في الترتيب فاشارة
 دخل في نفس ما هو المقصود بالقرينة في نظر اهل المناقضة لانهم ان طبع البحث

يقتضي آية فيه انه منع للمدلل فانه قوله بنه على الدليل موصوفه بآية اشارة الى الدليل
 لذلك الاقتضا ومنع المدلل عن غير مقتضى الدليل غير موصوفة **قوله** من الملل ما دام
 معللة آية فيه انما ذكره ليرسح البحث والطلاب فيه بل هو طبع الباحث وليس الطلاب
 فيه **قوله** لكن تقديم وصنع المناقضة آية وايضا من المناقضة الحكيمة ومنع التنقيض
 العلم بالفلسفة والخفاء مقدم على العلم بالفلسفة فالبحث عن البحث على المقدم على
 البحث عن البحث على المناقضة **قوله** وهو بيان حكم التنقيض والمعارف اراد بحكمه ضرورة
 الملل ما نعلمه واراد بالوجه المناسب دعابة الاختصار المناسب لوصف هذه الرسالة
 فانه على تقدير تأخير التنقيض عن المناقضة يمكن ان يجمع حكمها في عبارة واحدة كما فعله
 المصنف حيث قال في الصورتين صرت ما نعلمه بخلاف ما لو قدم او اراد به دعابة تشابهها
 فيكون كل منهما مستلزما كما اشار اليه في بعض النسخ ههنا **قوله** وكذا اشارة الى الحكيمة
 وهو قوله ولو سلمنا الحق ما نقلناه كسند الى المصنف فنقول يجوز ذلك لاجل قوله
 في الصورتين صرت ما نعلمه بقوله ولو سلمنا الحق ما نقلناه اشارة الى الاول وقوله
 انه مستند الى المعارف اشارة الى الثاني وقوله فنقول آية اشارة الى الثالث **قوله** فبانه
 يجوز ان يكون جبريا منها فيهما على سبيل المجازي الى الجواز في الطرف ويؤيد قوله ويؤيد
 ان الدليل معتبر في تدقيقه بين اطلاق المناقضة والتنقيض والمعارف على ما تجوز في
 التبيين من الدخول والاعتراض انما هو على سبيل المجاز في هذه النسخة غير مطر
 فانه كونه تارة الفاظ مجاز في معنى التنقيض لا يسقط اصل ما يجز في هذا كما لا
 يخفى فقطر البين على الدليل اما لا كفا بالاصل او نعم الدليل والالم يكن البين او
 وحمله على ما يعم التنبيه آية اشارة الى جواب سؤال مقدم كانه في انما اذ يتم
 من الثاني انما يصح اذا كان الدليل الى خود في تعريفات المنع مستوفاه منها
 الحقيقة وذلك مما يجوز ان يكون مستعملا في معنى التنبيه مجازا فاجاب بان حمله
 على ما يعم التنبيه مجازا غير مناسب للمقام التقديري لما استقر من ان المستعمل في المجاز
 الغير المستعمل في التقدير من غير قرينة واضية فتأمل وانت خبير بان يمكن ان يستعمل

بأنه يجوز أن يكون تلك التعريفات المنوعة الجارية في الدلائل فقط لكونها المعتد
 بها العامة من الجارية في التبيين لكونها غير معتد بها في الاستدلال بانه غير
 مناسب لمقام التعريف **قوله** ولو سلم ان جريان المنه في التبيين ايضا
 على سبيل الحقيقة في ان حمل الدليل المأخوذ في تلك التعاريف على ما يعم التبيين مما اذا
 مناسب لمقام التعريف بقرينة الجريان المذكور ان لم يتم من لها المصلحة لعدم الفائدة المقدر
 به لان المنوع الجارية في التبيين مما لا يجدي كثير نفع هذا وقد ينشأ فيه بالتبيين
 لا يتفيه من حصول المناسبة المخصوصة بينه وبين المق ومن حصول التشرائط المعينة فاذا
 منه حصول تلك المناسبة والشرائط لم يترب عليه ما هو المأمور كما انه اذا من مقتضى
 الدليل لم يترب عليه ما هو المق من الدليل وكذا الحال في التقييد والمعارضة ويجوز بان
 المق من الدليل ان يثبت المدعى اعني اظهر لشبهة في نفسه فاذا من الدليل او غف او عورض
 بغيره المق بالطلبة واما المق من التبيين فيثبت مع ثبوت المدعى لا بثبوت المستثنى عن
 الاشياء فانها من غف او عورض لا بثبوت الاشياء مع ثبوت المدعى لا بثبوت الذي
 هو الموالاة فلا تجوز تلك المنوع كثير نفع وانه كانت تجدي نفعاً في الجمل **قوله** التبيين
 لازالة الحفا الذي يمنع عن تسليم المدعى فاذا من غف او عورض لا بثبوت ذلك
 الحفا في دام الحفا بما يثبت بثبوت المدعى الذي هو الموالاة فلم يظهر فرق بين
 التبيين والدليل في نفع المنوع الثلاثة **قوله** الظاهر من التعلق اي الظاهر المتبادر منه عند
 الاطلاق هو التعلق اللفظي الاصطلاحي المحتوي وهو تعلق الجار والجور بالفعل
 او شبهه لا تعلق المعنوي اللفظي الذي هو الارتباط مطلقا لكن الارتباط منه ههنا ليس
 ما هو الظاهر بل شي من الافعال السابقة وشبهه الفعل السابقة لا يصلح لان
 يتعلق به هذا الظرف اذ تعلقه بقبله مشد في قوله اذا قلت بطلان يستلزم تعلق الجار
 بمعنى واحد بفعل واحد من غير عطف وهو غير جائز كما بين في موضعه وكذا لا يجوز
 تعلقه بغيره من الافعال السابقة فالمراد به هو التعلق اللفظي ولذا افترقه
 في الحاشية بالارتباط وفيه نظر فانه يجوز تعلقه بقبله بعد تعلق قوله بطلان به

بأنه يكون احد الجارين متعلقا بالمطلق والاخر بالمقيّد كما في قوله سبحانه كلما رزقوا منها
 من ثمرة رزقا وايضا يجوز ان يكون التبيين وكذا يجوز تعلقه بقوله ان كنت ناقد
 او مدعي كما قال بعض الافاضل اللهم الا ان يقال ان الراد ان لا يصح من غير تعلق
 وهذا القدر يكفي في حقه عن الظاهر وحده على مع الارتباط فافهم **قوله** لكن لا يرد به قوله
 في آخر التمثيل فيمنع به يقال ان الارتباط بالمع المذكور بينه وبين ما يقابل فيما سبق
 وهو قوله في الصورتين صرت مانعا للتخالف خطايا وغيب قد يقال فيه بحث
 ادلا وجه التخصيص لانه لا يلازم ذلك القول كذلك لا يلازم قوله فيمنع مستندا
 كما لا يخفى اقول لعل وجه التخصيص هو عدم الارتباط فيه متيقنا **قوله** به يقال
 نخصه كونه على طريق الغيبة بخلاف قوله فيمنع مستندا فانه يحتمل ان يكون بالفاء الفو
 الفوقية لا بالتحتانية اذ لا اعتبارا للاعجام وقيل انه لا تخصيص في الكلام محمولا
 على التمثيل ورد بان يتوهم انه لا وجه للتأخير اي لا وجه لاخذ ما هو المتأخر التمثيل
 فتأمل **قوله** فتدبر يجوز ان يكون اشارة الى السلف من توجيه الكلام على ان يكون
 المراد من التعلق التعلق اللفظي ويحتمل ان يكون اشارة الى اولوية التوجيه لا اول من
 توجه الارتباط بحسب التاميم من التأكيد كما قال بعض الافاضل والوجه
 الثاني منها بسبب عن كلامه ان كما قد يقال **قوله** والقول المذكور وهو قوله ولا يمنع
 النقل والمدعي الى المجاز ليس من مقاصد النقل بل هو من السائر اللفظية المذكور
 المستطاد او تفصيلا **قوله** كطلب الصحة وطلب الدليل فيه انما ذكر في ضمن قوله
 ان كنت ناقد فيطلب الصحة او مدعي فالدليل وقد مر ان ذلك القول ليس من
 مقاصد الفن وقوله والمنه المجردة يمكن ان يقال ان قوله فيمنع بجواز المجاز تمثيل له
 ايضا فانه مع قطع النظر عن قوله بجواز المجاز مثال للمنع المجردة وباعتبار ذلك
 مثال للمنع مع السند ومما لم يذكر تمثيله من المقاصد السابقة ابطال السند
 المساوي ويمكن ان يقال قوله فيه دفع بالاصل اشارة الى تمثيل ذلك بارجاع
 ضميره في جواز المجاز كما يشعر به لفظ الدفع فتأمل قيل الراد بالمقاصد

المنوع الثلثة المنقضة والمنقضة المعارضة لانها هي السابعة فيها ولان المقاصد
 الاصلية هي هذه الثلثة المذكورة **قوله** فاشارة بالشرع يكون دورا فيه انما هي
 لو كان اثبات الشرع بالشرع والاستدلال عليه يستلزم التوقف عليه لكنه كيف
 انه يجوز ان يستدل به فلا يلزم من اثبات الكلام بالشرع الموقوف على الكلام
 لتوقف الكلام عليه حتى يكون دورا قال بعض الفضلاء بثبوت نفس الشرع هو
 موقوف دورا اصله انتج اقول كما ان بثبوت نفس الشرع موقوف على نفس الكلام
 كذلك العلم بثبوت الشرع موقوف على العلم بثبوت الشرع فلزم الدور قطعاً
 فانهم **قوله** بان ثبوت الشرع انما يتوقف على ثبوت الكلام اللفظي وحاصله انه يريد
 ان ثبوت الشرع موقوف على ثبوت الكلام النقي كما هو الظاهر من كلام النفاذ
 فهو موقوف على ثبوت الكلام اللفظي دورا الكلام النقي والمراد ههنا
 هو النقي ون اللفظي فلا يلزم الدور وان اراد ان ثبوت موقوف على ثبوت
 الكلام اللفظي فهو مسلم لكن قوله فاشارة بالشرع يكون دورا هم فان المراد
 ههنا انما هو اثبات النقي ون اللفظي لا يقال بثبوت النقي يتوقف على
 ثبوت النقي لانه قاله فبالوسط يتوقف ثبوت الشرع على ثبوت النقي
 فيلزم الدور لانا نقول مما يجوز ان يخلق الله تعالى في لسان الملك او غيره ومعنى
 الاضافة ان مخلوق الله تعالى ليس من تاليفات المخلوقين كما حققه الشافعي
 في شرح العقاب وهو يتبدل ذلك قول المعتزلة باللفظ دورا النقي في قوله بانه ثبوت
 الشرع انما يتوقف على ثبوت الكلام اللفظي حيث ان المراد بالشرع ههنا
 عما استفاد مما ذكره في الجواب الا انما هو الكتاب الذي هو الكلام اللفظي
 فيلزم دعوى توقف الشرع على نفس الله تعالى ان يفرق بالجنسية والطبعية او يقال
 المراد بالشرع ههنا ما هو غير الكلام اللفظي **قوله** واما السنة فلا يتوقف
 ثبوتها على ثبوت الكلام فاشارة الكلام بالشرع الذي هو السنة لا يكون
 دورا لا يقال اثبات الكلام بالسنة التي هي اخبار الانبياء عليهم السلام

على صدقهم في اخبارهم وصدقهم موقوف على تصديق الله تعالى اياهم
 وتصديق الله تعالى اياهم اخبار عن كونهم صادقين والاخبار كلام خاص
 فاشارة الكلام له تعالى بالسنة ايضا يكون دورا لانا نقول بتصديق الله تعالى اياهم
 كما يكون بالاخبار يكون باظهار المعجزة الخاجة عن طوق البشر ايضا فلا يلزم
 الدور ههنا قالوا وفيه ان اظهر المعجزة انما يكون تصديقا للانبيا عليهم السلام
 السلام في دعويهم النبوة كما هو المستفاد من كلامهم واما كونه تصديقا
 لهم في مسائل الاخبار في الاحكام كما جازهم بان الله تعالى متكلم فلم يعرفه احد
 ثم الحقوا بالشرع الذي هو الكتاب اعني الكلام اللفظي لا يتوقف على ثبوت الكلام
 النقي له تعالى كما ثبت وكذا الشرع الذي هو السنة اعني اخبار الانبياء عليهم السلام
 لا يتوقف على ثبوت الكلام النقي له تعالى وهو موقوف على ثبوت الكلام اللفظي
 لانه تعالى بطل في الشرع ولا يلزم الدور فاحفظ **قوله** لانه يدل ظاهره ان الله تعالى
 على انه استدلال بالكتاب اعلم انه قوله الله تعالى ان يكون على صيغة العلوم اي الله تعالى
 ذاته روح وقوله وكلم الله موسى تكليما اما حكاية بتقدير نحو او مثله واخبار عطف على
 قوله استدلوا بالفاضل العصام والوجه عندنا ان قوله استدلوا على الاول يكون الاستدلال
 بالكتاب ~~هو~~ ويكون قوله كلم الله موسى بالكتاب استنادا وعلى الثاني يكون قوله استدلوا
 بالكتاب وقوله وكلم الله موسى استنادا مستقلا اما بالكتاب او بالسنة وعلى الثالث
 يكون المجموع استنادا بالكتاب ويحتمل ان يكون على صيغة المجهول فالمراد بالاستناد
 اما استناد الله تعالى واستناد الانبياء عليهم السلام فانه قد تواتر منهم اثباتهم
 كما هو يقولون ان الله تعالى امر بكذا وعن كذا واخبرنا بكذا الا غير ذلك وكل ذلك
 من اقسام الكلام فعلى الاول يكون استنادا بالكتاب وعلى الثاني بالسنة وعلى
 كلا التقديرين قوله وكلم الله موسى استنادا واخبارا واستدلالا مستقلا
 فتأمل **قوله** الى منه استناد الكلام اه هذا المنع راجع الى منه استناد قوله وكلم
 الله موسى تكليما لذلك الاستناد والا فلا استناد مبين ومدل عليه ولا معنى

منع المقدمة المدللة فتأمل ثم ان يمكن الجواب عن هذا المنع بان التكليم يستلزم
التكليم كما اشار اليه المحقق في بعض النسخ ههنا حيث قال التكليم اخضر من التكليم لانه
التكليم مع الغير على ما سلفه من كتب اللغة والاصغر يستلزم الاعم انتصح والد
التكليم يستلزم الكلام كما اشار اليه الفاضل الخياحي حيث قال قيام التكليم يستلزم قيام
الكلام انتصح فالتكليم يستلزم التكليم بالكلام وهو المدعى **قوله** وكذا الكلام اه لفظ
ان يقول اسناد التكليم بالكلام اه وقوله اذ الذي تعبير لفظ الظهورين قبل نعم المدعى
ظاهر والتكليم بالكلام لكن لما يمكن التكليم منازعة في بيننا وبين المعتزلة بل كان النزاع
في الكلام حيث يقولون انه تع متكلم ولا يقولون متكلم ونحن نقول متكلم بكلام وكما
المدعى حقيقة قبل الكلام في المسند اليه بالكلية بالكلية حاصله ان يعدل
المصر عن الظالمية المذكورة لكن ما ذكره من مذهب المعتزلة يخالف ما ذكره المحقق
التفتازاني في شرح العقيد حيث قال انهم ذهبوا الى انه تع متكلم بالكلام هو قائم
بغيره وليس صفة له وجعل النزاع في كونه الكلام صفة له لا في التكليم بالكلام كما
جعله هذا القائل فالاول **قوله** ان يفرضه وانما قال الاول لما سيجي من التوجيه بقوله لكون
الكلام ههنا اه ثم ثم لظان الضمير المجزوء في قوله المسند اليه راجع الى الف والكلام والمراد
بالمسند اليه هو الضمير الثاني عن الفاعل المستتر في اسديع ان يكون بصفة المجموع يعني
ان الاول ان يفرض ذلك الضمير بالتكليم بالكلام فيقال في الشرح بدليل ان اسناد التكليم
بالكلام الى ذاته لا ان يفرض بالكلام كما فسر الشرح ويحتمل ان يكون جعالي المدعى الى الاول
ان يفرض اسناد اليه تع بالتكليم بالكلام ومثال المعنيين واحدا لا ان ترك التعظيم كان يقال
تع بغير الاول وفي بعض النسخ بترك قوله اليه فنختص بالاحتمال الثاني في الجملة قوله
فالاول ان يفرضه تعريجه على قوله وكذا الكلام في قوله اذ اسناد الكلام ولا يضح ان
يكون تعريجا على قوله ان يقول بالتكليم بالكلام ايضا كما ظن انه ليس في مقام تفسير
له البديهي لا يخفى وايضا يستلزم ذلك تكرار فاعلم الكلام كما يظن بالتأمل في المقام
قوله مبنى على عدم الفرق يعني ان معنى اسناد الكلام هو الاتصاف بالكلام عند الاشياء

فلا فرق بينهما عندهم وكلام الشئ على مذهبهم لكونه من جملتهم وفيه انما يقتضي
الفرق بين اسناد الكلام وبين التكليم لا بين اسناد التكليم بالكلام كما لا يخفى والكلام ههنا
في الثاني لا في الاول فالاول ان يقول بناء على ان اسناد التكليم هو الاتصاف بالكلام عند الاشياء
وما ذكره في بيان مذهبهم انما يقتضي كونه اسناد التكليم هو الاتصاف بالكلام لا كونه التكليم
فالحقائق الثقات ان المدعى متكلم بكلام اذ هو صفة له ضرورة امتناع اثبات المشقة المشقة
من غير قيام تاخذ الاستقاف **قوله** واجاب عنه في كونه في هذا الجواب بغيره مستقيم لا يمكن ان يكون
المراد بالدليل ههنا ما هو المذكور من الدليل وجب الضمير فان الضمير يخرج ان الضمير على تقدير تمامها
يدل على ان الكلام صفة ثابتة له تع وهو الفسالة الضمير فقط لا يدل على ذلك قطعا
كما لا يخفى **قوله** وتلخيص الكلام في هذا المقام انما تلخيص الكلام في مقام اعتراض على دليل المصنف
على الجواب المذكور في الكثرة ان الضمير مع ما اشار اليه بقوله على تقدير تمامه ولكن سئل عن الضمير
فالمراد به اشارة الى ذلك بقوله يدل على ان الكلام اه والحاصل ان قوله يدل على ان الكلام انما
الى منع الكبرى لا الى ما توقع صاحب فديقه من منع الاستلزام وانما جازاه هذا الوجه بغيره من لفظ
الشكل البعد **قوله** ولان نقول اشارة الى جواب آخر عما يقال حاصله ان لا شك ان ذكر الدليل
مطوية في تقديرها احتمالا لان احدهما اقرب الى الثبوت وبها يجوز ان يكون تلك الكبرى المطوية
ان كل مسند اليه حقيقة صفة ثابتة له تع والثاني اقرب بالمدعى وهو انه يجوز ان يفرض كل مسند
تع حقيقة صفة اذ ليه له تع فعلا الاول الكبرى مسلمة ولا استلزام من وعي الشئ بالعلم انما
الاستلزام مسلم والكبرى مع ذلك المحقق كلامه ههنا على الاحتمال الاول وقد ذكر الكبرى كل مسند اليه
تع حقيقة صفة ثابتة له تع يكون اقرب الى الثبوت في الاستلزام وركب حكم الاحتمال الثاني فانه
معلم بالمقابلة وفيه نظر لا يخفى فعلم هذا لا يفي الدليل في قوله ان هذا الدليل على ظاهره المنافق
المذكورة الى هي عبارة عن منع الاستلزام موجبة بكونه شبهة فلا يرد ما اورد صاحب فديقه
قوله فليست من محتمل ان يكون اشارة الى ان حكم احكام الشئ ليس من قبيل ما يعلم بالمقابلة
والان الكبرى في الاحتمال الاول ايضا لا يجوز ان يكون مسلمة بل هي ايضا محتمل منع لما قاله الفاضل
العصام انه يجوز ان يكون المسند الى ذاته غير ثابتة له كما جاز ان يكون له كالحق بل غير موجود

كالوجوب والعدم الذاتيين ويحتمل ان يكونا اشاراة الى الجواب عن منع الاستلزام عن تقدير الالزام
 الاول باء فيد الازالة لا مدخل له في التبع بل هو من كونه لتحقيق ما هيته ما هو وصف له
قول ولانه دليل ذلك في ان هذا القول مما لا يصح بعد تسليم القول بان يلزم من كونه
 صفة لشيء او ثابتا لكونه موجودا اذ ليا كما كسبه حيث قال ولا يلزم ان يكون للواجب
 نوع صفة موجودة اذ لا يكون من ان يحصى فاللخصيم بقول فليكن ذلك لزوم والثبوت
 دليل على انه ارادة لانه ليس على ذلك في نفس الامر فهم الاستدلال وان ارادة لانه ليس على
 ذلك عندنا فهو مع مفيد اذ لا يلزم من عدم الدليل عندنا عدمه في نفس الامر **قول** وما لا دليل
 عليه ففيه قال الجبال واللباز ان يكونا جبال شاهقة لانها وانما سقطت ويجب
 بان الدليل ملزم للمدلول وانتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم وعدم خصوص الجبال
 الشافعي معلوم بالبداهة لانه لا دليل عليه **قول** ضرورة ان من صفات الشيء في انه
 ان اراد ان الصفات الشبيهة مما يطلق عليه الصفة مطلقا فهو لم يكن غير مفيد وان اراد ان
 من الصفات الشبيهة له في مفهوم فانه ان اراد ان نفسا بصفة ثابتة له في فقط البطلان وان اراد
 ان سلب تلك السلب بصفة ثابتة له في مفهوم فان السؤال ليس مما اثبت السلب بل جمع الثبوت
 كما لا يخفى بدقصر في بعض الكتب الكلامية بان التنزيه ليس بجمع انه مع متصف بالشيئية
قول لسقط المنع المذكور وهو ما اشار اليه الشافعي بقوله في ان هذا الذي يلحق على تقدير تمامه يدل
 على ان الكلام صفة ثابتة له وحاصل ذلك المنع على ما اشار اليه المحقق بقوله ونلخص الكلام
 منع الكبر للسطوية الثابتة كما فصلناه هناك وعلى كل ما ذكره في سياق قوله ولا نقول
 منع الاستلزام كما عرفت فعلى الاول المساد بالمقدمة المية في قوله ويثبت المقدمة المية التي هي
 الكبر للسطوية الثانية الفائدة كتابا كل مسند اليه نوع حقيقة فهو صفة اذ لا يلزم له وجوده فلو
 المنع المذكور على هذا الخبر ان مع تلك الكبري ان الكلام مسند اليه نوع حقيقة فهو صفة ثابتة له
 اذ لا وما وجودها في نفسها فليس بموجود فيها ايضا كما لا يخفى واما على الثاني فالمدعى
 لمقدمة المية هي الاستلزام اذ الدليل الذي هو قولنا الكلام مسند اليه نوع حقيقة
 وكل مسند اليه نوع حقيقة صفة له على ما اشار اليه المحقق في سياق قوله ولا نقول

وفي نظر فان سقوط منع الاستلزام للخبر المذكور على هذا التقدير مهم الا ان بقدر الكبري باء
 كل مسند اليه نوع ثابتة له في اولها كما لا يخفى فليست امثل وهذا التقدير مهم ان قصر المساد بالمقدمة
 المية على الاستلزام تقصير بل قصره على الكبري للسطوية مما لا وجه فافهم **قول** بل بمعنى اعم منه
 اي من معنى القدم فالاذى بذلك المعنى الاعم هو الثابت الغير المسبوق بعدم الثبوت سواء
 كان موجودا في نفسه او غير موجود واعلم ان مع الاول للذلة هو اللزوم الاصطلاحي المشهور
 فيما بين المتكلمين والمعنى الثاني هو اللزوم القوي له قد استعان به ايضا **قول** والمنع المذكور
 مبني على الظاهر هذا يكون ذلك من ان في العبارة والمقدمة في العبارة ليس من
 ذاب للخصم لا سيما في المثال الذي يكتفي فيه بالجد والفض والتقدير واما ارادة المنع المذكور
 مع سنده على كلام القوم فيه ان يكون ذلك المنع في موضوعه وخارجا عن قانو المناظرة كما لا يخفى
 فلهذا لم يذاد الى التسلية بقوله على انه كونه ثابتا له في الاولي ايضا لا يلزم من الدليل
 وفي ايضا نظره فان حاصل الدليل على تقدير المذكور في التبع يكون هكذا الكلام مسند اليه نوع حقيقة
 وكل مسند اليه حقيقة صفة ثابتة له في الاولي والاستلزام ذلك الذي يبين لكونه من الشكل
 نعم يكون الكبري ايضا في الجواز ان يكون المسند اليه نوع غير ثابتة له في الاولي فليست امثل **قول** وما
 ذكره في دفع ثبوت وهو المذكور في سياق العبارة ايراد له اي للمنع المذكور سند ذلك السند
 الآخر هو ان يقال احتمالا ان يكون كالحق وامثاله ولا يلزم من كونه الشيء صفة له وثابتا له
 كونه ثابتا له في الاولي **قول** ليدل على ان الازالة في كلام المصنف ايضا مع القديم وجد الازالة على ما
 افاده بعض الافاضل ان قوله ففيل انه اضافة القدرة الى المقدور ليس على اختلاف الحكم عن الدليل
 وانما يلزم من كونه الخلق اضافة الخلق اذ كان الحكم مأخوذا في الوجود انتهي والفرع من هذا
 الكلام هو التقوية لمنع الخبرين على ان الخلق في الظاهر وحاصل ذلك الخبرين ان غير موافق
 للحاكم كذلك لا يوافق كلام المصنف ايضا فلا محالة لذل بالخبرين اصل **قول** اشارة الى دفع العبارة
 حاصلة ان لا خلاف ان الدليل المذكور يدل على ان الكلام صفة ثابتة له في الاولي على ذلك
 انه ثابت له في الاولي ايضا فان لم يكن على تقدير كونه ثابتا له في الاولي على تقدير كونه
 صفة ثابتة له في الاولي في قيام الحوادث يذاته نوع وهو بقطع على ان هذا الدليل على تقدير

تقامه يدل على ان الكلام صفة ثابتة له في الازل وهو المطاع تقدير الخبر المذكور فلا بد من
ذلك الدليل بعد تسليم الخبر المذكور ايضا لا يستلزم الذي قوله اشارة الى من لزوم قيام
الحوادث بذاته وحاصل ان لا يلزم لزوم قيام الحوادث بذاته في تقدير عدم ازالة الكلام
وانما يلزم ذلك ان لو ثبت وجود الكلام في الخارج لا الى الحادث فمن الوجود الخارج مما
هو الاول البحث قوله واما قيام الصفة المتجددة اشارة الى جواب سؤال مقدم كان فيقول
هنا وان لم يكن قيام الحوادث بذاته في الازل يلزم قيام الصفة المتجددة بذاته في الازل وهو ايضا صحيح
وحاصل الجواب نعم يلزم على هذا التقدير قيام الصفة المتجددة بذاته في الازل لكن ليس بمحتاج اتفاقا
قوله على السخا في قيام الحوادث يتعلق بما قبله قوله واما قيام اشارة الى منع بطلان الدائم
من قبيل الكرامة بعد تسليم لزوم وحاصل الى ما قبله لزوم قيام الحوادث على ذلك التقدير
لكن لا يمكن الخالة ذلك لزوم كاستوفى الى كثرة التعليل على قوله الش وهو ان الكلام مركب
من الحروف والحركات **قوله** يحتمل ان يكون المقودع المنع على ان يكون الظاهر المرفوع في قوله فيسند في راجع
الى المنع المذكور في ضمن قوله فيسند **قوله** بان يثبت المقدمة المنة وهي ان الكلام لا يرفع في نحو وكلم
الله موسى حكما حقيقيا ونقرر الا بئس ان كان كانت الحقيقة اصلا كما يستلزم الكلام الى رفع
حقيقة لكن الحقيقة اصلها لا سنا حقيقيا ولا يخفى انه يرد على هذه الملازمة منع فلو ان قال
الحقيقة وان لم ينم في الواقع **قوله** ويحتمل ان يكون المقودع السند المذكور الذي هو حواء
المجاز وهذا على ان يكون الظاهر المرفوع راجعا الى السند المذكور قال بعض الفاضل ويحتمل ان يكون
دفع المنع بالابطال لا بابطال السند وهو لا سبب وورد به هذا الاحتمال لا يكسر العبارة
الانسية **قوله** في نظر هذا الاصل مع الترجيح كونه الاصل في كلام الش بهذا المعنى لا
يقضي حمل الاصل في كلام المصنف على هذا المعنى وتخصيصه به لا يخفى بل انما قوله ونقرر
ان الحقيقة اصل يدل على ان جملة المعنى القاعدة في اقلها ان تخصص الش كلام المصنف بالاول
ليس على ما ينبغي بل هو عند التحقيق من قبل ترجيح الرجوع ومن هذا الى المفضل عند
وجود الفاضل ليس في قوله واما الاصل في كلام المصنف فيجوز ان يكون بهذا المعنى فيكون المعنى
الكلام فيسند في الترجيح وانما خيرا المنع لا يندفع بالارجح فالكلام مبني على المسامحة والارادة

يرفع بان الحقيقة راجح ولذا قال الحنفية فيما سبق وما لها واحد وما كونه الاصل في كلام المصنف
بمعنى القاعدة فهو عار عن هذه المسامحة لا يخفى فلذا قال الحنفية الثاني اظهر قوله الاظهرية
عن هذه المسامحة ولعل بعض الافاضل اراد بالمسامحة حيث قال وجب الاظهرية خاليا عن المسامحة
هذه المسامحة لا مانعها الفاضل العصام من جعل المراد بقوله بالاصل ان الحقيقة اصل
مسامحة فان تلك المسامحة على تقدير بثبوتها لا يخرج عنها هذا الوجه الثاني لا يخفى في تقدير
وجه الاظهرية على ما يستفاد من تقدير افضل المتأخرين كونه كلام المصنف عار عن المسامحة وقد صرح
ببعض الافاضل حيث يتوخا ليعاين المسامحة انشئ غلط من وجهين فتوجب قولنا لا يحتاج الى دليل
ارادة الحقيقة بطلان دعوى بدها المقدمة المنة شمع وفيها وجه الشبهة الذي ذكر السيد الشهيد
الزدي في الفاضل العصام في هذا المقام في اصل الكلام ان هذه العبارة طرفة في دعوى بدها المقدمة
المنة لكنها غير رادة ههنا فان بدها تلك المقدمة لا تنفع على احواله الحقيقة وفيه من الجواز
فلا يصح الشرح المذكور قطعا فيجب في تلك العبارة من ظاهرها وما وصل الى ما يصلح للمقام
مما ان يقال ان لا يحتاج الى دليل في الاصل وان وجهه عليه ان لا فائدة في عند هذا القول انما الذي
بالمصنف من يدعي الحقيقة ايضا يحتاج الى دليل وهو الاصل فلا وجه للمصنف المذكور الا ان يقال
ان اختلف في ما بعد الاصل فظهر في المعنى ان هذا هو الظاهر في ذلك قال السيد الشهيد في قوله
مسامحة فان المسامحة يستعمل في اللفظ في معنى البنادير على ما ذكره الحنفية في كتابه التمهيد وقوله
لذلك اشارة الى ما ذكره في قول لا فائدة في قوله لا فائدة في العبارة ثم في قوله ولذا
قال السيد في تقديم الفاضل الدال على المحر اشارة الى رد على الفاضل العصام حيث قال عندئذ فيقول
المصنف في الاصل انما هو الاصل والقاعدة من ان لا يبعد عن الحقيقة بل صار في الحقيقة
اصل والحي في رفع والا لا يحتاج الى دليل وانما المحتاج هو الترفع وبما ذكرنا ان المسامحة في
عبارة المصنف في ما ذكره السيد المحقق قد ستره حيث قال لا يقال ان الحقيقة اصل والحي
خلة في جعل المراد بقوله بالاصل ان الحقيقة اصل فقال وفي التقدير مسامحة انشئ وجه الرد
ان المسامحة التي ذكرها السيد في قوله فلا يحتاج الى دليل ارادة الحقيقة كما
انشئ السيد في كثير من قوله لا يقال ان الحقيقة اصل كما توهم ذلك لان الفاضل في ذلك

في ذلك القول بطلان ما ذكره الفاضل فان معناه الحقيقة اصل لا يعود عن بلا صروفها الى الراجح
 المحسوس فافهم **قوله** ومن الفضل من دفع المسامحة بجعل الاصل تبييناً حيث لا يمكن
 ان يقال يجوز ان يكون هذه المقدمة بديهية ويراد هذه الاصلية للتبيين فلا يلزم للمسامحة في الكلام
 ان ينسحب وفيه ان الكلام في تبيين قوله فلا يحتاج الى ان يكون الاصلية بل في ايراد الاصلية للتبيين
 لا يصح تفرعاً عن تلك الاصلية نعم ذلك التفرع عما كوى الاصلية للتبيين وبهنا فرق فافهم واما
 ما يقال ان هذا مردود من وجوه الاول انه لا يلزم قوله في دفع الاصلية والثانية ان يقال
 ليس في سياق قوله ولا يخفى ان الحقيقة فردود من وجوه الاول ان ذلك الفاضل لم يرد
 المدعى لقوله في دفع الاصلية اشارة الى ضعف هذا الدفع بقوله ويمكن ان يقال ويقول
 يجوز والثاني ان يقال في كلامه يجب لكلام المتعرض مطلق ليست من المحذور وجهاً بل هي من
 عادة السادة ان لا يخفى على السادة **قوله** هذا الدليل على كونه مركباً من الظن يتفاه
 اصالة الحقيقة وفرة المجاز في العلوم الظنية وايضا معناه هو التراجع والرجوع كما عرفت
 ويجوز ان يترك التراجع من الثبات وكذلك قوله ان انتفاء الضار فان اراد ان انتفاءه في نفس
 الامر فافهم وان اراد ان انتفاءه في اعتقاد فافهم **قوله** مع انه من المطالب اليقين وقد
 جازى عنه بان الفرض ههنا محذور التنبيل تحقيق المسئلة فكيف الظن **قوله** على ما عرفت ارجع
 الى ما ذكره في الحاشية السابقة من قوله وان لم يتم في الواقع ومن قوله لان المعنى المذكور سندات
 آخر كما شئت في النقل **قوله** ضرورة ان تعدد المتعدي انما يختلف باختلاف اقسامه في الحد
 الاصغر واما في الحد الاكبر وعلى كلا التقديرين يلزم الاختلاف والتعدد في الدليل ضرورة
 ان حد الحيزين المذكورين لا يكون متحدان في كلا الدليلين وفيه نظر فانه يتم اذا كان التفسير
 المذكور مبتدأ على اصطلاح النطقين في الدليل واما اذا كان مبتدأ على اصطلاح الاصوليين
 فيه يتم على ما استدل اليه سابقاً في بعض الشرح في مجز العارضة بالقلب في **قوله** انما
 عين المحكوم عليه الى الجزء الاول من المطر وهو الموضوع وان كان المطامحة والمقدم ان
 كان شرطية ومع تنافر الدليلين باعتبار ذلك الجواب هو ان يكون ذلك الجزء من الدليلين
 غير ما هو الآخر فتم اذلة التفاوت في الاقرب الى افتراضية الشرطية قد يكون في تمام المحكوم

عليه المقدم كما اذا قلنا ان كانت الشمس ليرة فالارض مضية وكلما كان الارض مضية كالشمار
 موجود فنقيض بالبدن وقيل ان البدن ظلال الارض مضية وكلما كان مضية او قد يكون في الجـ
 المحكوم عليه كما اذا قلنا ان كان هذا الشيء انما افترس كل واحد من كذا فافهم **قوله** فافهم
 بجزءه في كونه الشيء افساه به يقال ان كان هذا الشيء فافهم **قوله** فافهم
 قلت ان كان الكلام عند الينع كان صفة كما في موصفة انية فنقضي بانه في الخلق وقيل ان كان
 الخلق عند الينع كان صفة كال وكلما كان اه هذا ما وقع في بعض الشرح ههنا من قوله
 الا باعتبار الجزء المحكوم عليه على ما ينبغي **قوله** والمقابلة كبراه فذهبه الى ان الكلام منع صرف و
 اصوات مرتبة وهي قديمة ومنعوا ان كل مولف من صرف واصوات مرتبة فهو حادث قال الفاضل
 الدواني في شرح عفا بدمه وقيل انهم منعوا اطلاق لفظ الحادث على الكلام اللفظ رعاية للاصل
 واستمر عن ذهاب الوهم الى حدوث الكلام التفسير في هذا لا يكون بينهم وبين الاشياء عرفة في
 ونزاع وقيل يجوز ان يكون مرادهم بالتميز الذات بمعنى ان كل جزء منه بحيث لو عكس ترتيب في الفصح
 والقلب يمكن قرأنا وقدم مثله بالشخص يمكن او يقول ان متعاقب الوجود فينا القصور الالوان
 قديمة في الباري تعبدنا في بناء على ان الموجود واحد والوجود مختلف كما حمل عليه كلام الاشياء
 فقول كلامه وسببه الاحمد الى الجبريل والفساد من قول الخلق لقاتل انتهم والى اصل السبب
 احمد بن قير وهو من المجتهدين الكاملين في القول بالاطلاق من مرتبة الاجزاء في الوجود بحيث
 لا يوجد الجزء الثاني الا بعد الم الاول وهو مع ذلك قديم ليس على ما ينبغي **قوله** وقد حيث
 المعتزلة في صفو القيس الاول اه ان كلامه مع مولف من صرف واصوات وهو قائم بغيره
 ومع كونه مكملاً عندهم انه موجود لتلك الحروف والاصوات في جمل التوح المحفوظ او جبريل
 عم والتبعية او غيره موصوفة **قوله** والكاية وكبراه فافهم لما اردوا ان يقال في
 الضرورة التي التزامها الحاشية لا شئ من معنى لفة الدنيا واما التزام المعتزلة من كون
 كلامه صفة لغيره وان كونه مكملاً كونه خالفاً للكلام في غيره مع لفة العرف واللفظ فيهما
 الى ان كلامه مع صفة له مولف من الحروف والاصوات الحاشية في بانه قد عرفت فافهم
 ان كل ما هو صفة له فهو قديم **قوله** وهذا هو المستند بين الجبريل خلاصة الكلام ان الذي له الجبريل

فوقه النقص الجبال على التلازم فده بان الظاهر القوة ما يقابل الفعل لا التلازم وانت
 خير بان ما ذكره التلازم لا يتوقف على حمل القوة فقولهم على التلازم بل يتم على تقدير حملها
 على ما يقابل الفعل ايضا فان كل ما ليس معارف ما يمكن ان ينقص وكذا كون المعارف مستقلة
 النقص للنقص لا يقتضي كونها في قوة اي كونها ما يمكن ان يكون نقصا لجمالها نعم يصح هناك
 ان يوفق نفسه وذلك لا يكفي في كونها في قوة الا يرى ان كل مقدرة تعصب يمكن ان تتنافس
 مع ان الفصيلة في قوة المناقضة **قوله** لا بد لهم من هذا الفرق اي من هذا الفرق الاخر وهو كون
 العقلية ملزوما بخلاف وفيه نظر فان مقومهم يحرم كون العقلية ملزوما او كونها كذا
 كما لا يخفى بل يحصل مقومهم على تقدير كونه الطائفة ملزوما ايضا **قوله** وهو بين ان المعارف
 وذلك لان غرضهم من وضع هذه السلسلة هو التبيين والاشارة الى الجواب عن دخل
 مقومها المعارف بانها تستلزم التصديق بالمتناقضين كما مر **قوله** وهو غير جائز ان
 عند اليونانيين والافكار من التي يجوزون كمال الدوام **قوله** او يجعل الواو
 للحال اه يجوز ان يجعل ايضا لكسبنا في اللاحق واللاحق حقيقة الى

ignur

394

هذا آخر ما ارفنا ابراده في هذه الاوراق والحمد لله تعالى مفيد الجود
 والازلاق والصلوة والسلام على افضل البرية
 الاخلاق وعلى الواصلين ذوي الكارم الاخلاق
 وان الفقير الشيخ محمد بن وكفوي
 عفا عنه العفو القوي قد



صنفه في تاريخ

الهجرة

١٣٣١

مهم

8325

تمت الى شعبة الكفوية بعون الله الملك الوهاب من يد محمد بن عثمان بن المصطفى بن سليمان
 غفر الله لهم ولجميع المؤمنين ولكن ارجو من نظر هذا الكتاب ان يدعوا بدع الخيال والسم